

النداءات الإلهية في سورة الحجرات

دراسة تحليلية موضوعية

إعداد

د/ عاطف محمد محمود الخولي

مدرس التفسير وعلوم القرآن بكلية أصول الدين بالقاهرة

اصدار مايو لسنة 2016

شعبة النشر والخدمات الالمعلوماتية

شششش

أ ب ب

0

چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ

سورة الكهف من الآية ١١٠

الاشتغال بكلام الله - I - ف جاء هذا البحث تحت عنوان: [الأقوال الواضحات في النداءات الإلهية الواردة في سورة الحجرات] وقد شغل فكري هذا الموضوع طويلاً، وزاد اهتمامي به لأننا في أمس الحاجة - خاصة في هذا العصر - إلى التخلق بما اشتملت عليه هذه النداءات من آداب وتوجيهات إسلامية رفيعة، التي لو تخلقنا بها لأصبحنا مجتمعاً مثالياً يرضى عنه الله ورسوله ومن هنا جردت قلمي مستعيناً بالذي علم بالقلم لأكتب في هذا الموضوع، مستمداً العون منه سبحانه، راجياً أن يشد أزرى، وأن يلهمني السداد، وأن يجنبني الذلل، وأن يكون هذا العمل مقبولاً عنده، نافعا لعباده، خالصاً لوجهه إنه نعم المولى ونعم النصير

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن أقسمه إلى مقدمة، وتمهيد، وستة
مباحث، وخاتمة

← أما المقدمة، فقد تضمنت فضل القرآن الكريم، وجهود العلماء السابقين
واللاحقين تجاه هذا الكتاب المعجز كما تضمنت هذه المقدمة ما يلي:-

منهاج البحث والدراسة

جاء منهاجي في هذا البحث على النحو التالي:-

أولاً:- ذكر النداءات الواردة من خلال السورة الكريمة، وذلك بوضع عنوان لكل
نداء، ثم إيراد الآية المتعلقة بهذا النداء.

ثانياً:- بيان مناسبة كل نداء لما سبقه من آيات.

ثالثاً:- إيراد سبب النزول لكل نداء إن وجد.

رابعاً:- بيان المباحث العربية المتعلقة بكل نداء.

خامساً:- بيان القراءات الواردة مع كل نداء.

سادساً:- ذكر بعض اللطائف والدقائق الواردة في كل نداء.

سابعاً:- إيراد الأحكام المتعلقة بكل نداء.

ثامناً:- بيان المعنى الإجمالي لكل نداء.

تاسعاً:- بيان ما يرشد إليه كل نداء.

عاشراً: - تذييل البحث بثبت المصادر والموضوعات.

خطة البحث والدراسة

اقتضت ضرورة هذا العمل أن أقسمه إلى ستة مباحث جاءت على النحو

التالي:-

المبحث الأول:- الأدب مع الله ومع رسوله

المبحث الثاني:- أدب الحديث مع رسوله - ρ -

المبحث الثالث:- عدم السير وراء الإشاعات ووجوب التثبت من الأخبار

المبحث الرابع:- النهي عن السخرية والتنايز بين المسلمين

المبحث الخامس:- النهي عن سوء الظن، والتجسس، والغيبة

المبحث السادس:- معيار وميزان التفاضل بين الناس.

← وأما التمهيد: ففيه مطلبان:-

المطلب الأول:- نبذة مختصرة عن التفسير الموضوعي

المطلب الثاني:- بين يدي سورة الحجرات

← وأما الخاتمة:- نسأل الله حسنها، فقد تضمنت خلاصة البحث

ونتأجه.

،، وبعد ،،،

فهذه إطلالة سريعة على أهم ما اشتمل عليه هذا البحث، الذي هو محاولة لتدبر كتاب الله -Y- والوقوف على بعض أسرارهِ، واستخراج جانب من كنوزه ودرره ليكون زاداً لي عند ربي I، وهو جهد المقل، فما كان فيه من توفيق وصواب فمن الله، وإن كانت الأخرى فمني ، وأسأل الله أن ينعم عليّ بالتوفيق والسداد والرشاد. إنه وليّ ذلك والقادر عليه والهادي إلى صراطه المستقيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د/ عاطف محمد الخولي

مدرس التفسير وعلوم القرآن
بكلية أصول الدين بالقاهرة

خطا علماء التفسير خطوة أخرى أبعد من الخطوة السابقة، وهي تمهيد للتفسير الموضوعي بالمفهوم الذي نعنيه، حيث قام بعض العلماء بجمع الآيات القرآنية التي تتدرج ضمن مباحث من مباحث علوم القرآن، وإفراد مؤلف خاص بها. فقد ألف قتادة بن دعامة السدوسي (118هـ) كتاباً في: الناسخ والمنسوخ في القرآن

كما ألف يحيى بن سلام البصري (200هـ) كتاباً في: الأشباه والنظائر. وألف أبو عبيدة معمر بن المثنى (209هـ) كتاباً في: مجاز القرآن. وألف أبو بكر السجستاني (330هـ) كتاباً في: غريب القرآن. وفي القرن السابع ألف العز بن عبد السلام (660هـ) كتاباً في: مجاز القرآن. وفي القرن الثامن ألف ابن القيم (751هـ) كتاباً في: أقسام القرآن. وهكذا تتابع العلماء على التأليف في موضوعات خاصة من علوم القرآن على مدار القرون، وهذه المؤلفات تصلح أن تكون لبنات في التفسير الموضوعي، وإن لم تكن من التفسير الموضوعي بالمعنى الذي نعنيه" (1).

ثالثاً: - أنواع التفسير الموضوعي:-

يقول الدكتور/ عبد الحى الفرماوي - رحمه الله :-
{للتفسير الموضوعي نوعين، يهدف كلاهما إلى إبراز ما في القرآن من ترابط، وأحكام وتناسق، ونفي دعوى التكرار عنه، وكذلك دعاوي المستشرقين، وشبه المستغربين وإظهار مدى عنايته بمصالح الخلق العامة، والخاصة في صورة تشريعاته الحكيمة العادلة التي لو اتبعوها لبلغوا عن طريقها إلى السعادة في الدنيا، والنعيم المقيم في الآخرة، وهما:
• النوع الأول:- الكلام على السورة ككل، مع بيان أغراضها العامة، والخاصة، وما فيها، مع بيان ربط الموضوعات بعضها ببعض، حتى تبدو السورة، وهي في منتهى الدقة والإحكام.

(1) انظر: مباحث في التفسير الموضوعي. د/ مصطفى مسلم ص17، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، د/ صلاح عبد الفتاح ص32 - 35، التفسير الموضوعي د/ محمد السيد عوض ص32 - 38.

• النوع الثاني:- جمع الآيات القرآنية التي هي في موضوع واحد، ووضعها تحت عنوان واحد، وتفسيرها تفسيراً منهجياً موضوعياً. وهذا النوع الثاني هو الذي يتبادر إلى الذهن عند إطلاق اسم التفسير الموضوعي⁽¹⁾.

← رابعاً:- وجه الحاجة إلى التفسير الموضوعي:-

إن مما لا ريب فيه، أن تفسير القرآن الكريم على هذا التفسير الموضوعي أمر في غاية الأهمية، للأسباب التالية:-

- 1- أنه بجمع الآيات المتعلقة بموضوع واحد - بعضها مع بعض في مقام واحد - يحكم بعضها على بعض، وتكون هذه الآية مفسرة لتلك، يكون تفسيراً بالمأثور، وهو أبعد من الخطأ، وأقرب إلى طريق الصواب.
- 2- أنه بجمع الآيات القرآنية يدرك الباحث ما بينها من انسجام، وترابط، وبذلك تبين له معاني القرآن، وهدايته ويظهر له فصاحته وبلاغته.
- 3- أن جمع الآيات يعطي الناظر في الموضوع الواحد فكرة تامة، تجعله يستقصي كل ما ورد فيه من النصوص القرآنية دفعة واحدة، فيخرج من الموضوع وقد أحاط به إحاطة تامة.
- 4- أنه بجمع الآيات يمكن للباحث والداعية دفع التعارض، ورد الشبهات التي قد يثيرها ذوو الأغراض الخبيثة، كما يمكنه دفع ما يزعمه البعض من أن هناك عداوة بين الدين والعلم عند تعرضه لبعض القضايا العلمية التي تعرض لها القرآن الكريم.
- 5- أن هذا اللون من التفسير يتفق مع روح العصر الحديث الذي يطالبنا أن نخرج للناس أحكاماً عاماً للمجتمع الإسلامي مصدرها القرآن الكريم في صورة مواد وقوانين مدروسة يسهل تناولها والانتفاع بها، رجاء أن يكتفي بها ويعمل بمقتضاها من يهرعون عادة عند التقنين إلى القوانين الوضعية، مهما اختلفت مصادرها، وتباعدت عن مجتمعنا وروح دينه.
- 6- أن هذا اللون من التفسير يُمكن الداعية محاضراً كان، أو باحثاً من الإحاطة التامة بأبعاد الموضوع وزواياه بالقدر الذي يمكنه أن يعلل للناس أحكامه بطريقة وافية، واضحة، مقنعة، وأن يكشف

(1) انظر: البداية في التفسير الموضوعي، د/ عبد الحي الفرماوي ص40، 41.

لهم أسراره وغوامضه بدرجة تستريح معها قلوبهم، وعقولهم إلى نزاهة الحكيم، ورحمته بعباده فيما يشرع لهم.

7- أن هذا اللون من التفسير يمكن الباحث من الوصول سريعاً إلى الهدف، دون تعب أو مشقة بين ما ملئت به كتب التفسير التحليلي من أبحاث لغوية أو فقهية إلخ مما يعوقه عن غرضه نوعاً ما.

8- أن العصر الذي نعيش فيه يحتاج إلى ذلك النوع من التفسير، حيث كان في سلوكه إدراك المقصود من أقرب الطرق، والوصول إلى الحقيقة بأسهل الوسائل خصوصاً أنه في عصرنا - هذا - يثار كثير من الغبار في جو الأديان، فتنشر المبادئ الشيوعية - وغيرها - وتخلق في سماء الإنسانية سحب الضلال والشبهة،

وليس يقوى على ذلك إلا سلاح قوى، واضح سهل، يُمكن رجل الدين من الذود عن حياضه والدفاع عن دعائمه، وليس هذا - وذاك - إلا بذلك التفسير، حيث كان جامعاً لشتات الموضوعات، محيطاً بأطرافها⁽¹⁾.

(1) انظر: البداية في التفسير الموضوعي ص53، مباحث في التفسير الموضوعي ص40، التفسير الموضوعي د/ محمد السيد عوض ص56 - 61.

المطلب الثاني : بين يدي سورة الحجرات

ويشتمل على ما يلي:

← أولاً: مناسبة السورة لما قبلها:-

يوجد بين سورة الحجرات، وسورة الفتح ارتباط وطيد، وتناسق وثيق- كما هو شأن القرآن كله - وذلك من وجوه مختلفة.

= أولاً:- في كلتا السورتين حديث عن تفضيل وتشريف الله - Y - لنبيه محمد - ρ -

ففي سورة الفتح يبين I علو درجة النبي - ρ - بكونه رسوله الذي يظهر دينه، وأنه بالمؤمنين رحيم، قال: لا تتركوا من احترامه شيئاً لا بالفعل ولا بالقول، وانظروا إلى رفعه درجته.

= ثانياً:- في كلتا السورتين حديث عن مدح وثناء الله - Y - لأصحاب النبي - ρ -

ففي ختام سورة الفتح يبين سبحانه وصف المؤمنين بأنهم أشداء شراة على الكفار رحماء فيما بينهم ويكونهم راكعين ساجدين، وذكر أن لهم من الحرمة عند الله ما أورثهم حسن الثناء في الكتب المتقدمة، قوله: **حَقَّقْ فُقُجْج** (1).

فإن الملك العظيم لا يذكر أحداً في غيبته إلا إذا كان عنده محترماً ووعدهم بالأجر العظيم، فقال في هذه السورة: لا تفعلوا ما يوجب انحطاط درجاتكم واحباط حسناتكم.

ثالثاً:- في كلتا السورتين حديث عن بعض أحكام الجهاد ففي سورة الفتح ذكر سبحانه الحديث عن قتال الكفار، وفي سورة الحجرات حديث عن قتال البغاة.

= رابعاً:- في كلتا السورتين حديث عن المؤمنين بصفة عامة في ختام سورة الفتح تحدث سبحانه عن الذين آمنوا وجزأؤهم، وفي مطلع سورة الحجرات تحدث عنهم أيضاً وناداهم بهذا النداء العظيم.
= خامساً:- أن في سورة الفتح لما جرى ميل إلى الامتناع

(1) سورة الفتح، الآية "29".

اشتملت سورة الحجرات على كثير من الأخلاق والآداب، فقد وجهت السورة إلى آداب المجتمع المسلم وتنظيم علاقته مع بعضه البعض على أساس قوي من التربية الصحيحة، والدعوة إلى مكارم الأخلاق، وهذه الآداب إما أنها تختص بالنبى - ρ - وأمته، وإما أنها تختص بأمته فقط.

أما عن الآداب الخاصة به ρ وبأتمته فهي تتمثل في وجوب طاعة الله ورسوله والتحذير من مخالفتها، ثم احترام النبي ρ وخفض الصوت أثناء الحديث معه - ρ -، ثم الأمر بالألا نأاطب الرسول - ρ - بأسمه مجرداً بل لأبد من اقتران صفة النبوة والرسالة معه -ρ-، ثم ختمت الآداب بدم المن على الله ورسوله - ρ - بالإيمان.

وأما عن الآداب المتعلقة بأتمته - ρ - التي تتصل بعلاقات الناس مع بعضهم البعض وهي إما أن تتعلق بما فيه دعوة إلى عمل فضيلة، أو البعد عن رذيلة، فهي تتمثل في:-

التثبت من الأخبار وعدم السير وراء الإشاعات، ثم وجوب قتال الفئة الباغية حتى ترجع إلى أمر الله وصف الجماعة وفي هذا دعوة إلى الإصلاح بين أفراد المجتمع المسلم وفض المنازعات فيما بينهم، ثم النهي عن السخرية من الآخرين وعدم اللمز والتنايز بالألقاب، والنهي عن سوء الظن، والتجسس وتتبع عورات الناس، والنهي عن الغيبة والنميمة وبالامتثال لهذه الأوامر والنواهي تقوم رابطة الإخاء والود بين المؤمنين.

ثم أعلنت وبينت الآيات بعد ذلك المساواة بين جميع البشر وأنهم جميعاً سواسية لا فرق بينهم إلا بالتقوى والعمل الصالح.

← وعن مقصود السورة الكريمة يقول الإمام البقاعي - رحمه الله -:
﴿مقصودها: الإرشاد إلى مكارم الأخلاق بتوقير النبي ρ بالأدب معه في نفسه وفي أمته، وحفظ ذلك من إجلاله بالظاهر ليكون دليلاً على الباطن فيسمى إيماناً، كما أن الإيمان بالله يشترط فيه فعل الأعمال الظاهرة والإذعان لفعلها بشرائطها وأركانها وحدودها لتكون بينة على الباطن وحجة شاهدة له، فحاصل مقصودها: مراقبة النبي ρ في الأدب معه⁽¹⁾.

← وعن مقصود وهدف السورة يقول الفيروز آبادي - رحمه الله -:
معظم مقصود السورة: محافظة أمر الحق - I -، ومراعاة حُرمة الأكابر، والنُّودة في الأمور، والاجتناب عن التهور، وإغاثة المظلوم، والاحتراز عن السخرية بالخلق، والحذر عن التجسس والغيبة، وترك الفخر بالأحساب والأنساب، والتحاشي عن المنة على الله بالطاعة، وإحالة علم الغيب إلى الله - تعالى -⁽²⁾.

(1) انظر: تفسير أبي السعود 189/6، تفسير البيضاوي 217/5 نظم الدرر 220/7.
(2) انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي 302/1.

{يا} حرف ينادى به، و "أي" مضمومة لأنها نداء مفرد مبني على الضم في محل نصب، و {ها} للتثنية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، جئ بها للتوصل لنداء ما فيه أل.
{الذين} اسم موصول في موضع رفع نعت لأي . {ءامنوا} جملة فعلية لا محل لها من الإعراب، صلة للذين⁽¹⁾.

← والإيمان في اللغة: {عبارة عن التصديق مأخوذ من الأمن، كأن المصدق أمن من المصدق التكذيب، والمخالفة، وتعديته بالياء لتضمنه معنى الاعتراف، وقد يطلق بمعنى الوثوق، من حيث إن الوثائق بالشيء صار ذا أمن منه.
وأما في الشرع: فهو التصديق بما علم بالضرورة أنه من دين محمد p كالتوحيد، والنبوة، والبعث، والجزاء، ومجموع ثلاثة أمور: اعتقاد الحق، والإقرار به، والعمل بمقتضاه⁽²⁾.

← قوله تعالى: **تُحْكِمُكَ**

{التقدم حقيقته: - المشي قبل الغير، وفعله المجرد [قَدَم] من باب [نصر]، تُحْكِمُكَ بِبِج⁽³⁾، وَحَقَّ [قَدَم] بالتضعيف أن يصير متعدياً إلى مفعولين لكن ذلك لم يرد، وإنما يعدى إلى المفعول الثاني بحرف [على] ويقال: قَدَمَ بِمَعْنَى تَقَدَّمَ، كأنه قَدَمَ نَفْسَهُ، فهو مضاعف صار غير متعد، فمعنى [لا تقدموا]: لا تتقدموا، ففعل [لا تقدموا] مضارع قَدَمَ القاصر بمعنى تقدم على غيره، وليس لهذا الفعل مفعول، ومنه سميت مقدمة الكتاب الطائفة منه المتقدمة على الكتاب، ومادة [فَعَلَ] تجيء بمعنى تفعل، مثل: وَجَّهَ بِمَعْنَى تَوَجَّهَ، وَبَيَّنَّ بِمَعْنَى تَبَيَّنَّ⁽⁴⁾.

= **وعما ورد في هذه الجملة من إعراب وقراءات قال العلماء:-**

{لا} ناهية ، و{تقدموا} فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة العامة على ضم التاء، وفتح القاف، وتشديد الدال مكسورة، وفيها وجهان:

= **أحدهما:** أنه متعد ، وحذف مفعوله: إما اقتصاراً، كقولهم: هو يعطي ويمنع، وكقوله يحيى ويميت، وكلوا واشربوا، وإما اختصاراً للدلالة عليه، أي: لا تقدموا ما لا يصلح.

= **الثاني:** أنه لازم، نحو: وجَّهَ، وتوجَّهَ، ويعضده قراءة ابن عباس، **والضحك**

«لا تَقْدَمُوا» بالفتح في الثلاثة، والأصل: لا تَتَقَدَّمُوا، فحذف إحدى التاءين، وبعض المكيين: «لا تَقْدَمُوا» كذلك، بتشديد التاء، والمتوصل إليه بحرف

(1) انظر: الدر المصون ص4492، إعراب القرآن للنحاس 207/4.
(2) انظر: بصائر ذوي التمييز ص469، تفسير البيضاوي 393/1، السراج المنير 21/1.
(3) سورة هود، الآية "98".
(4) انظر: التحرير والتنوير 215/26، مفردات غريب القرآن للأصفهاني ص397.

الجرّ في هاتين القراءتين أيضاً محذوفٌ، أي: لا تَنَقَدِّمُوا إِلَى أمر من الأمور وعلى هذا فهو مجاز ليس المراد نفس التقديم ، بل المراد: لا تَجْعَلُوا لأنفسكم تقدماً عند النبي - ρ - ، يقال: لفلان تقدم من بين الناس: إذا ارتفع أمره، وعلا شأنه وقرىء: «لا تُقَدِّمُوا» بضمّ التاء، وكسر الدال، مِنْ أَقْدَمٍ، أي: لا تُقَدِّمُوا عَلَى شَيْءٍ⁽¹⁾.

← قوله تعالى: - جِئْتُمْ كَغِيْبٍ

"بين" ظرف مكان منصوب على الظرفية، {يدي} مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى وحذفت نونه للإضافة، ولفظ الجلالة مضاف إليه، {ورسوله} معطوف على لفظ الجلالة.

ولفظ اليدين بمعنى الجهتين الكائنتين في سمت يدي الإنسان، وبين اليدين بمعنى: الجهتين، والجهة التي بينهما هي جهة الأمام والقدام، فقولك: جلست بين يديه بمعنى: جلست أمامه ويمكن يحاذي يديه قريباً منه، فسميت الجهتان يدين لكونهما على سمت اليدين مع القرب منهما توسعاً، كما يسمى الشيء باسم غيره إذا جاوره وداناه في غير موضع، وإذا قيل: {بين يدي الله} أمتنع أن يراد الجهة والمكان، وقد جرت هذه العبارة ها هنا على سبيل ضرب من المجاز⁽²⁾، وهو الذي يسميه أهل البيان تمثيل، فتكون استعارة تمثيلية⁽³⁾، شبه ما وقع من بعض الصحابة من القطع في أمر من الأمور الدينية قبل أن يحكم به الله ورسوله بحال من يتقدم في المشي في الطريق مثلاً لوقاحته على من يجب أن يتأخر عنه ويقفو أثره تعظيماً له، فاستعمل في جانب المشبه ما كان مستعملاً في جانب المشبه به من الألفاظ ويجريها هكذا فائدة جليّة، وهي تصوير الهجنة⁽⁴⁾ والشناعة فيما نهوا عنه من الإقدام على أمر من الأمور، دون الاحتذاء على أمثلة الكتاب والسنة⁽⁵⁾.

← قوله تعالى: - جِئْتُمْ كَغِيْبٍ

(1) انظر: إتحاف فضلاء البشر 5/2، اللباب 520/17، الدر المصون 5223.
(2) المجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قريبة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي = انظر: مفتاح العلوم 159/1، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع للسيد أحمد الهاشمي ص 251 المكتبة العصرية - بيروت - لبنان.
(3) الاستعارة التمثيلية: هي أبلغ أنواع الاستعارة وهي تركيب استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي ، انظر البلاغة الواضحة لعلي الجارم ومصطفى أمين ص 119 ، البلاغة العربية لعبد الرحمن حسن حينكه ص 662.
(4) [الهجنة] الهجنة من الكلام: ما يعيبك = انظر: لسان العرب 431/13.
(5) انظر: الكشاف 362/6، روح البيان 51/9.

{في التقديم أو مخالفة الحكم، وفي كل ما تأتون وما تذرّون من الأقوال والأفعال التي من جملتها ما نحن فيه}{(1)}.

{والتقوى مشتقة من الوقاية، والوقاية لغة: الصيانة مطلقاً، وشرعاً: - صيانة المرء نفسه عما يضر في الآخرة، والمراتب متعددة لتعدد مراتب الضرر: فأولها: التوقي عن الشرك.

والثانية: التجنب عن الكبائر، ومنها الإصرار على الصغائر.

والثالثة: ما أشير إليه بما رواه الترمذي عنه p: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذْرًا مِمَّا بِهِ بَأْسٌ»{(2)}.

وفي هذه المرتبة اختلفت عبارات العلماء

- فقيل التقوى: أن لا يراك الله حيث نهاك ولا يفقدك حيث أمرك.
- وقيل: التبري عن الحول والقوة.
- وقيل: التنزه عن كل ما يشغل السر عن الحق، وفي هذا الميدان تراكضت أرواح العاشقين وتفانت أشباح السالكين.
- وقال أبو اليزيد السبطيني: المتقي من إذا قال قال الله، ومن إذا عمل عمل الله.
- وقال أبو سليمان الداراني: - المتقون الذين نزع الله عن قلوبهم حب الشهوات.
- وقيل: المتقي الذي اتقى الشرك ويرئى من النفاق.
- وسأل عمر بن الخطاب r أياً عن التقوى، فقال: هل أخذت طريقاً ذا شوك؟؟ قال نعم، قال فما عملت فيه؟؟ قال: شمريت وحذرت قال، فذاك التقوى.
- وقال أبو عبد الله التونسي: حقيقة التقوى: عبارة عن امتثال الأمور واجتناب المنهيات.
- وقال الغزالي: التقوى: تنزيه القلب عن ذنب لم يسبق منك مثله حتى يحصل للعبد من قوة العزم على تركه وقاية بينه وبين المعاصي.

= **والتقوى في القرآن الكريم تطلق على معان عدة، منها:-**

- الخشية والهيبة، تُتَّجَكُكُج(3)، وقال: لِحِيى ج(4).

(1) انظر: تفسير البيضاوي 211/6، تفسير أبي السعود 116/8.

(2) انظر: سنن الترمذي 323/9 - كتاب: صفة القيامة باب: رقم 19 حديث رقم 2639 وقال: حديث حسن غريب، من حديث عطية السعدي وكان من أصحاب النبي p.

(3) سورة البقرة، الآية "41".

(4) سورة البقرة، الآية "281".

• الطاعة والعبادة، تُجْتَنَّبُ تُطْفِئُ (1)، قال ابن عباس: أطيعوا الله حق طاعته. وقال مجاهد: هو أن يطاع الله ولا يعصى، وأن يذكر فلا ينسى، وأن يشكر فلا يكفر.

• تنزيه القلب عن الذنوب، وهذه هي الحقيقة في التقوى دون الأولين، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَّقِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (2) ذكر الطاعة والخشية ثم ذكر التقوى، فعلمت بهذا أن حقيقة التقوى بمعنى غير الطاعة والخشية وهي تنزيه القلب عن الذنوب (3).

← وقد تكرر الأمر بالتقوى في هذه السورة الكريمة ثلاث مرات في هذه الآية التي نحن بصددنا، وفي قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (4)، وفي قوله تعالى: ﴿تُجَابَبُ بِبِطْءٍ..... قَفَّ قَفْقَجٌ﴾ (5) "مما يدل على أن التقوى هي الخصلة الجامعة لخير الدنيا والآخرة، الكافية لجميع المهمات، المبلغة إلى أعلى الدرجات.... ولقد أحسن القائل:

مَنْ عَرَفَ اللَّهَ فَلَمْ تُغْنِهِ
مَعْرِفَةُ اللَّهِ فَذَاكَ الشَّقِيُّ
مَا يَصْنَعُ الْعَبْدُ بَعِزُّ الْغَنِيِّ
وَالْعَزُّ كُلُّ الْعَزِّ لِلْمَتَّقِيِّ (6)

← قوله تعالى: - جَنَّ كَجَنَّ - أي: فهو سميع لكل ما تقولون من التقديم بين يديه وغيره، عليم بكل ما تفعلون من التقديم بين يديه وغيره، فمن حقه أن يتقي ويراقب (7).

← **المطلب الخامس: - الأحكام المتعلقة بالنداء الأول: -**

أولاً: - عدم قدوم المكلف على فعل إلا بعد معرفة حكم الله فيه النداء الأول الذي نحن بصدده صريح في أنه لا يجوز لأي مكلف الإقدام على إبرام وفعل أي أمر بقول أو فعل أو حكم أو قضاء إلا بعد معرفة قضاء الله ورسوله - ρ - فيه لأنه ربما يقضي هذا المكلف بغير حق. والله I يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَّقِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (8) فكل اختلاف على هذه الشاكلة، حكم الله فيه أن يرد إلى الله، وذلك رده إلى كتابه، وإلى رسول الله ρ إن كان حياً وإلى سنته بعد موته وللتأكيد على هذه القاعدة الفقهية قال الشيخ الطاهر بن عاشور - رحمه الله - -: ﴿وهذه الآية تؤيد قول الفقهاء: إن المكلف لا يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه، وعد الغزالي: العلم بحكم ما يقدم عليه

(1) سورة آل عمران، الآية "102".
(2) سورة النور، الآية "52".
(3) انظر: روح المعاني 108/1، الجامع لأحكام القرآن 289/16، بصائر ذوي التمييز 1594.
(4) سورة الحجرات، الآية "10".
(5) سورة الحجرات، الآية "12".
(6) انظر: بصائر ذوي التمييز 261/5.
(7) انظر: روح المعاني 203/14.
(8) سورة النساء، الآية "59".

المكلف من قسم العلوم التي هي فرض على الأعيان الذين تعرض لهم. **والمقصود من الآية:** النهي عن إبرام شيء دون إذن من رسول الله ﷺ ، فذكر قبله اسم الله للتبويه على أن مراد الله إنما يعرف من قبل الرسول ﷺ (1).

← وقد أبدع الإمام القرافي في توضيح هذه القاعدة فقال - طيب الله ثراه -:-

{حكى الغزالي في (إحياء علوم الدين) والشافعي في (رسالته) أن المكلف لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه، فمن باع وحب عليه أن يتعلم ما عينه الله وشرعه في البيع، ومن أجر وحب عليه أن يتعلم ما شرعه الله في الإجارة ومن قارض وحب عليه أن يتعلم حكم الله في القراض، ومن صلي وحب عليه أن يتعلم حكم الله في الصلاة، وكذلك الطهارة، وجميع الأقوال والأعمال، فمن تعلم وعمل بمقتضى ما علم أطاع الله طاعة وعصاه معصية}{(2).

ثانياً:- وجوب تقديم القرآن والسنة على الرأي والاجتهاد

النداء الأول الذي ورد في صدر هذه السورة الكريمة فيه تعليم وتأديب للأمة، وبيان لهم بما هو مفروض عليهم، من حيث الاتباع وعدم تقديم الآراء والأهواء مع وجود نص من كتاب أو سنة فحق التشريع ثابت لهما، ولا يجوز لأحد أن يشرع ما لم يأت به الله ورسوله، فكل تشريع إن لم يكن تابعاً وموافقاً للكتاب والسنة فهو مردود، وأما اجتهادات العلماء فمصدرها الكتاب والسنة لا جرم أنهم ورثة الأنبياء، ومن الله عليهم ببصيرة وروية في دينهم، ونور الله قلوبهم، فعلى الرغم من اجتهادهم إلا أنهم يردونه إلى الكتاب والسنة.

وهذا ما درج عليه سلفنا الصالح - رضوان الله عليهم -، فلقد روى الإمام البخاري - رحمه الله - في صحيحه، قال : عن عبد الله بن مسعود . رضي الله عنه . : "لَعَنَ اللَّهُ الْوَأَشِمَاتِ (3) وَالْمُوتَشِمَاتِ (4) وَالْمُنْتَمِصَاتِ (5) وَالْمُنْقَلَبَاتِ (1) لِلْحُسْنِ

(1) انظر: التحرير والتنوير 216/26.

(2) انظر: أنوار البروق في أنواع الفروق، لأبي العباس أحمد القرافي 258/2، ت: خليل المنصور - ط دار الكتب العلمية - بيروت 1418 هـ 1998 م.

(3) الواشِمَات: جمع واشمة وهي التي تشم غيرها، وذلك أن تغرز ظهر كفها أو غيره من جسدها بإبرة حتى فيها ثم تحشوه كحلاً وتجعله كالنقش في جسدها تترين بذلك = انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال 167/9. ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم - ط مكتبة الرشد السعودية - الرياض - الثانية 1423 - 2003 م.

(4) الموتشِمَات: وهي التي تطلب الوشم، انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني 372/10 - ط دار المعرفة - بيروت 1379 هـ.

(5) المنتصمات: جمع منتصمة وهي التي تطلب النماص، والنامصة: التي تفعله، والناماص: إزالة شعر الوجه بالمنقاش ويسمى المنقاش منماصاً لذلك، ويقال: إن النماص يختص بإزالة شعر الحاجبين لترفيعهما أو تسويتيهما = انظر: المصدر السابق 377/10.

الْمُعْبِرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ بَعْقُوبَ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: بَلَّغْنِي عَنْكَ أَنْتَ لَعْنَتُ كَيْتٍ وَكَيْتٍ، فَقَالَ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ، مِنْ لَعْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللُّوحَيْنِ (2) فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ، قَالَ: لَنْ كُنْتُ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، أَمَا قَرَأْتُ: جِئْتُ نَبِيَّهُمْ هَذَا (3) قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ، قَالَتْ: فَإِنِّي أَرَى أَهْلَكَ يَفْعَلُونَهُ، قَالَ: فَأَذْهَبِي فَأَنْظُرِي، فَذَهَبَتْ فَظَرَّتْ فَلَمْ تَرَ مِنْ حَاجَتِهَا شَيْئًا فَقَالَ: لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَا جَامَعْتَهَا" (4).

= **وجه الدلالة:** أن سيدنا ابن مسعود جعل كتاب الله، وسنة النبي ﷺ هما الأصل في الإتياع ولم يقدم رأيه عليهما.

← **وروى أن الإمام الشافعي:** - رحمه الله - قام في أهل مكة فقال: سلوني يا أهل مكة عما سئتم أجبكم عنه من كتاب الله، فسأله رجل عن المحرم يقتل الزنبور (5) ماذا عليه في كتاب الله؟ فقال: يقول الله - I - تَجِئْتُ نَبِيَّهُمْ هَذَا (6) وقال ﷺ: "عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ" (6) الحديث فقد روى عن عمر بن الخطاب أنه سئل: المحرم يقتل الزنبور ماذا عليه؟ فقال لا شيء عليه" (7)

= **والشاهد من هذا:** أن الإمام الشافعي أشار إلى الدرجات والمراتب في الاستدلال فلقد اعتبر السنة من كتاب الله، واعتبر سنة الخلفاء الراشدين من سنة رسول الله - ﷺ - .

والكل يعلم أن الزنبور لم يرد في كتاب الله ولكن لما سئل عن هذا رده إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ والإحالة إلى سنة الخلفاء الراشدين، ورأينا تدرجه في مراتب الاستدلال مما يدل على تعظيمه للكتاب والسنة والسلف السابقين عليه.

(1) المتفلجات: جمع متفلجة، وهي التي تطلب الفلج أو تصنعه، والفلج: انفراج ما بين التثبتين، والتفلج أن يفرج بين المتلاصقين بالمبرد ونحوه، وهو مختص بالثنايا والرباعيات ويستحسن من المرأة فرما صنعتها المرأة التي تكون أسنانها متلاصقة لتصبح متفلجة وقد تفعله الكبيرة توهم أنها صغيرة، لأن الصغيرة غالبا تكون مفلجة جديدة السن ويذهب ذلك في الكبر = انظر: المصدر السابق 372/10.

(2) اللوحين: المراد به ما يجعل المصحف فيه = انظر: المصدر السابق 373/10.

(3) سورة الحشر، الآية "7".

(4) انظر: صحيح البخاري المسمى: الجامع الصحيح - كتاب: تفسير القرآن، باب وما آتاكم الرسول فخذوه 155/15 حديث: 4507.

(5) الزنبور: ضرب من الذباب يلسع وهو الدبور = انظر: لسان العرب 330/4، تاج العروس 2899/1.

(6) الحديث رواه أبو داود في سننه، كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة 211/12 - حديث 3991.

(7) انظر: أضواء البيان/ للشنقيطي، البحر المحيط 245/8.

← وما أروع ما سطره ابن تيمية - رحمه الله - بقلمه في هذا المنوال حيث قال: - (والقول الجامع: أن الشريعة لا تهمل مصلحة قط، بل الله قد أكمل لنا الدين، وأتم النعمة، فما من شيء يقرب إلى الجنة إلا وقد حدثنا به النبي ﷺ وتركنا على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلا هالك، لكن ما اعتقده العقل مصلحة وإن كان الشرع لم يرد به فأحد الأمرين لازم له، إما أن الشرع دل عليه من حيث لم يعلم هذا الناظر، أو أنه ليس بمصلحة وإن اعتقده مصلحة، لأن المصلحة هي المنفعة الحاصلة أو الغالبة، وكثيراً ما يتوهم الناس أن الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة، كما قال تعالى في الخمر والميسر: ﴿ج﴾ (1)(2).

رابعاً: - تقديم بعض الطاعات والعبادات على وقتها

ذكر ابن العربي، والقرطبي - رحمهما الله - أن من بين سبب نزول هذه الآية الكريمة ما روى عن الحسن - ع - قال: أنها نزلت في قوم ذبحوا قبل أن يصلي النبي - ﷺ - فأمرهم أن يعيدوا الذبح. وما روى عن الزجاج قال: لا تَقْدَمُوا أَعْمَالَ الطَّاعَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا (3). ثم عقب ابن العربي - رحمه الله - على ذلك بقوله: -

"إذا قلنا: إنها نزلت في تقديم الطاعات على أوقاتها فهو صحيح، لأن كل عبادة مؤقتة بميقات لا يجوز تقديمها عليه، كالصلاة، والصوم، والحج، وذلك بين، إلا أن العلماء اختلفوا في الزكاة لما كانت عبادة مالية، وكانت مطلوبة لمعنى مفهوم، وهو سدُّ خُلة الفقير، ولأن النبي ﷺ استعجل من العباس صدقة عامين (4)، ولما جاء من جمع صدقة الفطر قبل يوم الفطر حتى تُعْطَى لمستحقيها يوم الوجوب، وهو يوم الفطر، فاقتضى ذلك كله جواز تقديمها.

= وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا لِعَامٍ وَلَا تَنْبِيْهُنَّ.

فَإِنْ جَاءَ رَأْسُ الْعَامِ وَالنَّصَابُ بِحَالِهِ وَقَعَتْ مَوْقِعَهَا، وَإِنْ جَاءَ رَأْسُ الْحَوْلِ وَقَدْ تَغَيَّرَ النَّصَابُ تَبَيَّنَ أَنَّهَا صَدَقَةٌ التَّطَوُّعِ. وَقَالَ أَشْهَبُ (5): لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَوْلِ لِحِظَةِ، كَالصَّلَاةِ، وَكَأَنَّهُ طَرَدَ الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ، فَرَأَى أَنَّهَا إِحْدَى دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ فَوْقَهَا حَقُّهَا فِي النِّظَامِ وَحَسَنِ التَّرْتِيبِ.

(1) سورة البقرة، الآية "219".

(2) انظر: مجموع الفتاوى لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلِيم بن تيمية 344/11 ط دار الوفاء - الثالثة 1426 هـ 2005 م.

(3) انظر: أحكام القرآن لابن العربي 158/7، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 288/16.

(4) الحديث رواه الإمام الدارقطني في سننه، كتاب الزكاة، باب: لا تحل الصدقة لغنى 378/5 حديث 2036.

(5) أشهب: هو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي، أبو عمرو الفقيه المصري قيل: اسمه مسكين وأشهب لقبه، قال ابن عبد البر: كان فقيها حسن الرأي والنظر، ولد سنة أربعين ومئة وتوفي يوم السبت لثمان بقين من شعبان سنة أربع ومئتين = انظر: تهذيب الكمال 296/3.

← اللطيفة الثانية:- ما الحكمة من عطف قوله: **ثُمَّ جَاءَكَ** **چ** على ما قبله؟

وعن هذه الحكمة أيضاً يقول الطاهر بن عاشور - رحمه الله -:-
﴿وعطف **چ** **چ**: تكملة للنهي عن التقدم بين يدي الرسول - ρ - ليبدل على أن ترك إبرام شيء دون إذن الرسول - ρ - من تقوى الله وحده، أي ضده ليس من التقوى﴾⁽¹⁾.

← اللطيفة الثالثة:- ما الحكمة في التعبير بلفظ الرسول دون النبي؟

= يقول الإمام البقاعي - رحمه الله - عن هذه الحكمة:-
﴿عبر بالرسول دون النبي بعد أن ذكر اسمه تعالى الأعظم: زيادة في تصوير التعظيم، فقال: ﴿ورسوله﴾ أي: الذي عظّمته ظاهرة جداً، ولذلك قرن اسمه باسمه، وذكره بذكره، فهو تمهيد لما يأتي من تعظيمه، فالتعبير بذلك إشارة إلى أن النفس إذا خلّيت وفطرتها الأولى، امتلأت بمجرد رؤيته هيبته منه، واجلالاً له، فلا يفعل أحد غير ذلك إلا بتشجيع منه لنفسه وتكليفها ضد ما تدعو إليه الفطرة الأولى القويمة﴾⁽²⁾.

المطلب السادس : المعنى العام

ابتدأت سورة الحجرات بهذا النداء الأول موضحة الأدب مع الله ومع رسوله ρ، لأنه كما بينت آنفاً بأن هذه السورة الكريمة متضمنة جملة من الآداب الإسلامية الرفيعة في كيفية التعامل مع الله ومع رسوله، فجاء النداء الأول يعلم المؤمنين أصول مخاطبة النبي ρ والتعامل معه، لأنه مبلغ عن الله شرعه ودينه، والأدب مع الله ورسوله يقتضي الامتثال لأوامرهما والاحتتاب عن نواهيهما، وعدم التقدم بينها بفعل ولا قول، ويدخل في ذلك دخولاً أولياً تشريع ما لم يأذن به الله، وتحريم ما لم يحرمه، وتحليل ما لم يحلله، لأنه لا حرام إلا ما حرمه الله، ولا حلال إلا ما أحله الله، ولا دين إلا ما شرعه الله.

ومن هنا فواجب على المسلم أن لا يقول ولا يفعل ولا يقضي، ولا يُفتى برأيه إلا إذا علم قول الله ورسوله وحكمها، وبعد أن يكون قد وقف على أكثر أقوال الله ورسوله في هذا الأمر، فإن لم يجد من ذلك شيئاً اجتهد أو عمل بما يراه أقرب إلى رضا الله I لأن I سميع لما نقول، عليم بكل ما نفعل من التقديم بين يديه فما حقه أن يراقب، وقد أشار النبي ρ إلى ذلك بقوله:-
﴿عَبِدِ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُن تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ﴾⁽³⁾.

(1) انظر: المصدر السابق 219/26.

(2) انظر: نظم الدرر 221/7.

(3) انظر: صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة 28/1 - حديث 102.

وليعلم المسلم أن من باب الأدب مع رسول الله ﷺ عدم فعل أي أمر دون الرجوع إليه، سواء كان ذلك العمل ذنباً أو صوماً أو غيره كما ذكرت روايات أسباب النزول، لأن من قدم قوله أو عمله على قوله ﷺ فقد قدمه على الله، لأن النبي ﷺ مبلغ عن الله ﷻ شرعه ويأمر بأمر الله، **ثُ تُجِطُّ تُتْمَةُ هِمَجٍ (1)**.

المطلب السابع : الفوائد والدروس المستفادة من النداء الأول

- ← أولاً:- تحريم العمل بغير علم، فلا يجوز القدوم على شيء حتى يقف على حكم الله فيه.
- ← ثانياً:- وجوب طاعة الله ورسوله - ﷺ - وتقديم حكمهما على ما سواهما.
- ← ثالثاً:- بيان مكانة الرسول ﷺ - من الله - ﷻ - إذ أنه لا يأمر إلا بأمره فهو مبلغ عن الله شرعه ودينه.
- ← رابعاً:- ارتباط الإيمان بالتقوى أعظم من رابطة النسب
- ← خامساً:- إيجاب التقوى والأمر بها عام في كل الأوامر والنواهي الشرعية.
- ← سادساً:- الله - ﷻ - رقيب ومطلع على عباده فمن حقه أن يخشى ويراقب.
- ← سابعاً:- الاجتهاد لا يجوز القول به إلا بعد الرجوع إلى المصادر الرئيسية في التشريع وهي الكتاب والسنة.
- ← ثامناً:- بطلان من استدل بهذه الآية على نفي القياس بعد قيام الأدلة من الكتاب والسنة على وجوب القول به في فروع الشريعة.

(1) سورة الحشر، الآية "7".

عَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَأَتَى عَاصِمٌ رَسُولَ اللَّهِ، فَأَخْبَرَهُ، قَالَ لَهُ: أَذْهَبُ فَادْعُهُ، فَجَاءَ عَاصِمٌ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي رَأَاهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِدْهُ، فَجَاءَ إِلَى أَهْلِهِ فَوَجَدَهُ فِي بَيْتِ الْفَرَسِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَدْعُوكَ، فَقَالَ: اكْسِرِ الضَّبَّةَ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا بِيْكَ يَا ثَابِتُ؟ فَقَالَ: أَنَا صَبِيْتُ، وَأَتَخَوَّفُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: أَمَا تَرْضَى أَنْ تَعِيشَ حَمِيدًا، وَتُقْتَلَ شَهِيدًا، وَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ؟ فَقَالَ: رَضِيْتُ بِبَشْرَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَا أَرْفَعُ صَوْتِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ أَبَدًا.

قَالَ أَنَسُ: فَكَأَنَّ نَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَمْشِي بَيْنَ أَيْدِينَا، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ (1) فِي حَرْبِ مُسَيْلَمَةَ الْكُذَّابِ، رَأَى ثَابِتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْضَ الْإِنْكَسَارِ وَأَنْهَرَمَتِ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَفَ لِهَوْلَاءِ، ثُمَّ قَالَ ثَابِتٌ لِسَالِمِ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ: مَا كُنَّا نَقَاتِلُ أَعْدَاءَ اللَّهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ مِثْلَ هَذَا، ثُمَّ ثَبَّتًا وَقَاتِلًا حَتَّى قُتِلَا وَاسْتُشْهِدَ ثَابِتٌ وَعَلَيْهِ دِرْعٌ، فَرَأَهُ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي الْمَنَامِ وَأَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَعْلَمُ أَنَّ فُلَانًا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ نَزَعَ دِرْعِي فَذَهَبَ بِهَا وَهِيَ فِي نَاحِيَةٍ مِنَ الْمُعَسْكَرِ عِنْدَ فَرَسٍ يَسِيرُ فِي طَوْلِهِ، وَقَدْ وَضَعَ عَلَيَّ دِرْعِي بَرْمَةً (2)، فَأَتَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَأَخْبَرَهُ حَتَّى يَسْتَرِدَّ دِرْعِي، وَأَتَ أَبَا بَكْرٍ خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ وَقَالَ لَهُ: إِنَّ عَلَيَّ دِينًا حَتَّى يُفْضَى، وَفُلَانٌ مِنْ رَقِيقِي عَتِيقٌ، فَأَخْبَرَ الرَّجُلَ خَالِدًا فَوَجَدَ دِرْعَهُ وَالْفَرَسَ عَلَيَّ مَا وَصَفَهُ لَهُ، فَاسْتَرَدَّ الدِّرْعَ، وَأَخْبَرَ خَالِدٌ أَبَا بَكْرٍ بِتِلْكَ الرَّوْيَا فَاجَّازَ أَبُو بَكْرٍ وَصِيَّتَهُ.

قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَا أَعْلَمُ وَصِيَّةَ أُجِيزَتْ بَعْدَ مَوْتِ صَاحِبِهَا إِلَّا هَذِهِ (3).

السبب الثالث:- {ما أورده المهدي، عن عليّ - ط - قال:

نَزَلَ قَوْلُهُ: جُنُّنٌ لُدَّةٌ هَمَّ بِحِجَابِنَا، لَمَّا ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا أَنَا، وَجَعْفَرٌ، وَزَيْدٌ بِنُ حَارِثَةَ، نَتَنَازَعُ ابْنَةَ حَمْرَةَ، لَمَّا جَاءَ بِهَا زَيْدٌ مِنْ مَكَّةَ، فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ - ط - لَجَعْفَرٍ، لِأَنَّ خَالَتَهَا عِنْدَهُ (4).

← وأياً ما كان السبب فإن العبرة كما قال جمهرة المحققين أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وأن الآية الكريمة تفيد الأدب معه - ط - في حال حياته وحال موته.

المطلب الثالث : المفردات اللغوية

(1) يوم اليمامة كان في سنة اثنتي عشرة من الهجرة في عهد أبي بكر الصديق انظر: تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري 308/2، دار الكتب العلمية - بيروت.

(2) برمة: قدر من الحجارة والجمع برم = انظر: لسان العرب 43/12.

(3) انظر: معالم التنزيل 335/7، لباب التأويل للخازن 219/6، صحيح مسلم - كتاب: الإيمان، باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله 77/1 حديث 329، مسند أحمد بن حنبل 349/26 حديث 128/6.

(4) انظر: الجامع لأحكام القرآن 290/16.

← قوله تعالى: - تَطْجُنْ تَطْجُنْ سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْهُ فِي النَّدَاءِ الْأَوَّلِ (1).

← قوله تعالى: - جِئْتُهُ جِ

{ تُجُّ } نَاهِيَةٌ، وَ { هُ } فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بِبَلَاءِ النَّاهِيَةِ، وَعَلَامَةٌ جَزَمَهُ حَذْفُ النُّونِ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَالْوَاوُ: فَاعِلٌ، وَ { هُ } مَفْعُولٌ بِهِ.

• وَعَمَّا وَرَدَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ بِلَاغَةٍ وَقَرَأَاتٍ قَالَ عُلَمَاؤُنَا الْأَجْلَاءُ:-

وَالرَّفْعُ: مُسْتَعَارٌ لَجَهْرِ الصَّوْتِ جَهْرًا مُتَجَاوِزًا لِمَعْتَادِ الْكَلَامِ، شَبِهَ جَهْرَ الصَّوْتِ بِإِعْلَاءِ الْجِسْمِ فِي أَنَّهُ أَشَدُّ بَلُوغًا إِلَى الْأَسْمَاعِ، كَمَا أَنَّ إِعْلَاءَ الْجِسْمِ أَوْضَحَ لَهُ فِي الْإِبْصَارِ، عَلَى طَرِيقَةِ الِاسْتِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ (2)، أَوْ شَبِهَ إِقْلَاعَ الْكَلَامِ بِجَهْرِ قَوِيٍّ بِإِلْقَائِهِ مِنْ مَكَانٍ مُرْتَفِعٍ كَالْمُنْذَنَةِ عَلَى طَرِيقَةِ الِاسْتِعَارَةِ التَّبْعِيَّةِ (3).

وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: جِئْتُهُ بِأَصْوَاتِكُمْ جِ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّهُمْ نَهَوُا عَنِ الرَّفْعِ الشَّدِيدِ، تَخِيلًا أَنْ يَكُونَ مَا دُونَ الشَّدِيدِ مَسْوُوعًا لَهُمْ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى نَهَيْهِمْ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْجَلْبَةِ، وَاسْتَجْفَاؤُهُمْ فِيمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (4).

← وَأَمَّا الصَّوْتُ: فَهُوَ الْهَوَاءُ الْمُنْضَغَطُ عَنِ قَرَعِ جَسْمَيْنِ، فَإِنَّ الْهَوَاءَ الْخَارِجَ مِنْ دَاخِلِ الْإِنْسَانِ، إِنْ خَرَجَ يَدْفَعُ الطَّبْعَ يَسْمَى: نَفْسًا - بِفَتْحِ الْفَاءِ -، وَإِنْ خَرَجَ بِالْإِرَادَةِ وَعَرَضَ لَهُ تَمَوْجٌ يَتَصَادَمُ جَسْمَيْنِ يَسْمَى صَوْتًا. وَالصَّوْتُ ضَرْبَانِ:-

أ- ضَرْبٌ ضَرْبَانِ، كَمَا يَكُونُ مِنَ الْجَمَادَاتِ وَمِنْ الْحَيَوَانَاتِ .

ب- اِخْتِيَارِيٌّ، كَمَا يَكُونُ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَذَلِكَ ضَرْبَانِ:

أ- ضَرْبٌ بِالْيَدِ، كَصَوْتِ الْعُودِ وَنَحْوِهِ

ب- ضَرْبٌ بِالْفَمِ، وَهُوَ أَيْضًا ضَرْبَانِ:

(1) انظر وراجع صد .

(2) الاستعارة المكنية: هي ما حذف فيها المشبه به، أو المستعار منه ورمز له بشيء من لوازمه = انظر: مفتاح العلوم/ للسكاكي 167/1، علم البيان الأستاذ/ عبد العزيز عتيق - ط دار النهضة العربية بيروت - لبنان 1405 هـ 1982 م.

(3) الاستعارة التبعية: هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها وكالحروف، وأسماء الزمان والمكان والآية، فالفعل مثل: أشرق - يشرق - أشرق، والمشتق مثل: جرح - مجروح - جريح، والحرف مثل: اللام الجارة - من - في - لن] وسميت استعارة تبعية لأنها تابع لأصله = انظر: التعريفات صد36، مفتاح العلوم 168/1، مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني صد236 ط دار الفكر - الأولى 1411 هـ، الكليات لأبي البقاء الكفومي، صد141 - ط مؤسسة الرسالة - بيروت 1419 هـ 1998 م.

(4) انظر: الكشاف 355/4، معاني القرآن للفراء 24/5، التحرير والتنوير 219/26، تفسير أبي السعود 116/8، روح المعاني 134/26.

المطلب الرابع : التفسير والبيان

← قوله تعالى: - چٹٹچ
بدأت الآية الثانية من هذه السورة الكريمة بهذا النداء كسابقته وذلك
لحكم جليلة منها:-

أولاً:- {أن يكون في ذلك بيان زيادة الشفقة علي المسترشد كما في قول
لقمان لابنه تَجَفَّفْ(1) جَهْه ههه چ(2)، تَجِي بِچ(3)، لأن النداء
لتنبيه المنادى ليُقبل على استماع الكلام ويجعل باله منه، فإعادته تفيد
ذلك}{(4).

ثانياً:- {أن لا يتوهم متوهم أن المخاطب ثانياً غير المخاطب أولاً: فإن من
الجائز أن يقول القائل: يا زيد افعل، وقل كذا يا عمرو، فإذا أعاده مرة أخرى،
وقال يا زيد قل كذا، يعلم من أول الكلام أنه هو المخاطب ثانياً أيضاً}{(5).

ثالثاً:- {أن يعلم أن كل واحد من الكلامين مقصود، ليس الثاني تأكيداً
لأول، كما تقول: يا زيد لا تتطرق ولا تتكلم إلا بالحق، فإنه لا يحسن أن
يقال: يا زيد لا تتطرق يا زيد لا تتكلم كما يحسن عند اختلاف
المطلوبين}{(6).

رابعاً:- {الاهتمام بهذا الغرض والإشعار بأنه غرض جدير بالتنبيه عليه
بخصوصه، حتى لا ينغمر في الغرض الأول، فإن هذا من آداب سلوك
المؤمنين في معاملة النبي ρ ، ومقتضى التأدب بما هو أكد من المعاملات بدلالة
الفحوى}{(7).

خامساً:- {استدعاء منهم لتجديد الاستبصار عند كل خطاب وارد، وتطرية
الإنصات لكل حكم نازل، وتحريك منهم لئلا يفتروا ويغفلوا عن تأملهم وما
أخذوا به عند حضور مجلس رسول الله - ρ - من الأدب الذي المحافظة
عليه تعود عليهم بعظيم الجدوى في دينهم}{(8).

سادساً:- جمع الإمام البيضاوي - عليه سحاب الرحمة - الفوائد الجمّة من
وراء إعادة هذا النداء في جمل موجزة المبني، لكنها عظيمة المعنى،
تتضمن ما ذكره علماؤنا الأجلاء، فقال:- {وتكرير النداء: لاستدعاء مزيد

-
- (1) سورة لقمان، الآية "13".
 - (2) سورة لقمان، الآية "16".
 - (3) سورة لقمان، الآية "17".
 - (4) انظر: مفاتيح الغيب 373/14، اللباب 523/17، السراج المنير 33/4.
 - (5) المصادر السابقة.
 - (6) المصادر السابقة.
 - (7) انظر: التحرير والتنوير 219/26.
 - (8) انظر: الكشاف 353/4، البحر المحيط 105/8.

ورد في معنى هذا النهي قولان:-

= الأول:- {أمرهم أن يبجلوه، ويفخموه، ويعظموه، ولا ينادوه كما ينادى بعضهم بعضاً، أي: ينادوه باسمه: يا محمد، يا أحمد، وإنما أمرُوا أن يخاطبوه خطاباً يليق بمقامه، ليس كخطاب بعضهم لبعض، كأن يقولوا: يا نبي الله، أو يا رسول الله}{(1)}.

= الثاني:- ويحتمل أن يكون المراد چه هه هه هه عه عه أي: جهراً كائناً كالجهر الجاري فيما بينكم}{(2)}.

← وقد اجتهد كثير من العلماء في التفريق بين النهيين الواردين في هذا النداء.

** فعن الفرق بينهما قال الإمام الزمخشري - رحمه الله -:-

{فإن النهي الأول: أنه إذا نطق ونطقتم فعليكم أن لا تبلغوا بأصواتكم وراء الحد الذي يبلغه بصوت، وأن تغضوا منها بحيث يكون كلامه عالياً لكلامكم، وجهه باهراً لجهركم، حتى تكون مزيته عليكم لائحة، وسابقتها واضحة.

= ومعنى النهي الثاني: أنكم إذا كلمتموه وهو صامت فإياكم والعدول عما نهيتم عنه من رفع الصوت، بل عليكم أن لا تبلغوا به الجهر الدائر بينكم، وأن تتعمدوا في مخاطبته القول اللين المقرب من الهمس الذي يضاد الجهر}{(3)}. وعن الفرق بينهما قال الإمام البيضاوي - رحمه الله -:

{معنى النهي الأول:- أي: إذا كلمتموه فلا تجاوزوا أصواتكم عن صوته، ومعنى النهي الثاني:- أي: لا تبلغوا به الجهر الدائر بينكم، بل اجعلوا أصواتكم أخفض من صوته مراعاة للأدب}{(4)}.

** وقد أبدع الإمام الألويسي - رحمه الله - في بيان الفرق بين النهيين فقال:-

{فالأول: نهى عن رفع الصوت فوق صوته - ρ - .

والثاني: نهى عن مساواة جهرهم لجهره عليه الصلاة والسلام، فإنه المعتاد في مخاطبة الأقران والنظر بعضهم لبعض.

= وقيل: الأول مخصوص بمكالمته صلى الله - I - لهم.

والثاني: بصمته عليه الصلاة والسلام، كأنه قيل: لا ترفعوا أصواتكم فوق صوته إذا نطق ونطقتم، ولا تجهروا له بالقول إذا سكت وتكلمتم}{(5)}.

(1) انظر: تفسير الخازن، المسمى الباب التأويل في معاني التنزيل 219/6، بحر العلوم 307/3، أضواء البيان 401/7.

(2) انظر: روح المعاني 135/26، فتح القدير 84/5، زاد المسير 453/7.

(3) انظر: الكشف 354/4، وروح البيان 53/9.

(4) انظر: تفسير البيضاوي 211/1.

(5) انظر: روح المعاني 135/26.

← وعن وجوب هذه الطاعة قال الإمام ابن العربي - رحمه الله - :-
 {أصل في ترك التعرض لأقوال النبي p وإيجاب اتباعه والافتداء به ولذلك
 قال النبي p في مرضه: {مرؤا أبا بكر فليصل بالناس، فقالت عائشة:
 لحفصة قولي له: إن أبا بكر رجل أسيف⁽¹⁾، وأنه متى يقم مقامك لا يُسمع
 النَّاس من البكاء، فَمُرَّ عليًا فليصل بالنَّاس، فقال النبي p: إنكن لأنتن
 صَوَّاحِبِ يُوسُفَ، مروا أبا بكر فليصل بالنَّاس⁽²⁾.
 = يعني بقوله: صواحب يوسف الفتنة بالرد عن الجائز إلى غير
 الجائز⁽³⁾.

ثانيا: تمكن الردة من النفس عند الاستخفاف والتهاون بها والإصرار
 عليها

عن هذا الحكم أجابت عبارة الإمام الرازي - رحمه الله - حيث قال:-
 {وقوله تعالى: {جَنَّكَ جَنَّكَ} إشارة إلى أن الردة تتمكن من النفس بحيث لا يشعر
 الإنسان، فإن من ارتكب ذنبا لم يرتكبه في عمره تراه نادما غاية الندامة،
 خائفا غاية الخوف، فإذا ارتكبه مرارا يقل الخوف والندامة ويصير عادة من
 حيث لا يعلم أنه لا يتمكن، وهذا التمكن كان في المرة الأولى، أو الثانية، أو
 الثالثة، أو غيرها، وهذا كما أن من بلغه خبر فإنه لا يقطع بقول المخبر في
 المرة الأولى، فإذا تكرر عليه ذلك وبلغ حد التواتر يحصل له اليقين،
 ويتمكن الاعتقاد، ولا يدري متى كان ذلك، وعند أي خبر حصل هذا اليقين،
 فقوله: {جَنَّكَ جَنَّكَ} تأكيد للمنع، أي: لا تقولوا بأن المرة الواحدة تعفي ولا توجب
 رده، لأن الأمر غير معلوم فاحسموا الباب.
 = كما أشار الإمام الرازي إلى أن الإنسان إذا لم يقتد بالنبي p في قوله
 وفعله، فهو محبط لعمله، فقال رحمه الله:-

{وفيه بيان آخر: وهو أن المكلف إذا لم يحترم النبي - p - ويجعل نفسه
 مثله فيما يأتي به بناء على أمره يكون كما يأتي به بناء على أمر نفسه،
 لكن ما تأمر به النفس لا يوجب الثواب وهو محبط حابط، كذلك ما يأتي به
 بغير أمر النبي - p - حينئذ حابط محبط والله أعلم⁽⁴⁾.

ثالثا: - شبهتان وتفنيدهما

الشبهة الأولى:

ذكرها الإمام الزمخشري - رحمه الله - في تفسيره، حيث قال:-

(1) أسيف: مادة: أسف الأسيف والأسوف: السريع الحزن الرقيق، وقد يكون الأسيف الغضبان مع
 الحزن = انظر: لسان العرب 5/9.
 (2) انظر: صحيح البخاري، كتاب: الأذان، باب: باب الرجل يأثم بالإمام 204/3 حديث 713،
 صحيح مسلم، كتاب: الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر 22/2 - حديث 968.
 (3) انظر: أحكام القرآن 160/7.
 (4) انظر: مفاتيح الغيب 375/14.

لوقد دلت الآية على أمرين هائلين:-

= أحدهما: أن فيما يرتكب من يؤمن من الآثام ما يحبط عمله.

= والثاني: أن في آثامه ما لا يدري أنه محبط، ولعله عند الله كذلك⁽¹⁾.

← يستتبط من كلام الزمخشري أن الذنوب والسيئات مطلقاً تفسد الأعمال الصالحة بناءً على ما يعتقد الإمام أن ما دون الكفر ولو كبيرة واحدة تفسد العمل، ويخلد صاحبها في النار، ويخرج من دائرة الإيمان إلى الكفر على خلاف عقيدة أهل الحق أن المؤمن لا يخلد في النار، وأنه لا تفسد الحسنات السيئة الطارئة طالما دون الشرك.

والإمام الزمخشري أراد أن ينزل معتقده على هذه الآية الكريمة، وأن رفع الصوت وعدم التزام الأدب معه p معصية لا تبلغ الشرك وأن هذه المعصية صارت كبيرة من الكبائر وبالتالي تحبط جميع ما عمل من حسنات خاصة وأن الله Y أخاف عباده من إحباط العمل بسبب هذه المعصية، ولكن ما عليه المحققون أن الكبيرة لا تبطل العمل ما لم يكفر، وإنما أشار هنا إلى إحباط العمل لأن في ذلك استهزاء وتهاون واستخفاف برسول الله - p ومن عمر الاستخفاف به فقد كفر.

← وقد أفصحت وبينت عبارة الإمام الأوسي - رحمه الله - هذا المعتقد الصحيح معتقد أهل السنة والجماعة فقال:- لوظاهر الآية: مشعر بأن الذنوب مطلقاً قد تحبط الأعمال الصالحة، ومذهب أهل السنة أن المحبط منها الكفر لا غير، والأول مذهب المعتزلة، ولذا قال الزمخشري: قد دلت على أمرين هائلين:- أحدهما: أن فيما يرتكب من الآثام ما يحبط عمل المؤمن. والثاني: أن في أعماله ما لا يدري أنه محبط، ولعله عند الله - I - محبط. وأجاب عن ذلك ابن المنير - عليه الرحمة - بأن المراد في الآية:

النهى عن رفع الصوت على الإطلاق، ومعلوم أن حكم النهي الحذر مما يتوقع في ذلك من إيذاء النبي p ، والقاعدة المختارة: أن إيذاؤه عليه الصلاة والسلام يبلغ مبلغ الكفر المحبط للعمل باتفاق، فورد النهى عما هو مظنة لأذى النبي p سواء وجد هذا المعنى أولاً، حماية للذريعة وحسماً للمادة، ثم لما كان هذا المنهي عنه منقسماً إلى ما يبلغ مبلغ الكفر وهو المؤذي له عليه الصلاة والسلام، وإلى ما لا يبلغ ذلك المبلغ ولا دليل يميز أحد القسمين عن الآخر لزم المكلف أن يكف عن ذلك مطلقاً، خوفاً أن يقع فيما هو محبط للعمل وهو البالغ حد الأذى، إذ لا دليل ظاهراً يميزه، وإن كان فلا يتفق تمييزه في كثير من الأحيان، وإلى التباس أحد القسمين بالآخر

(1) انظر: الكشف 4/358.

يقصدون إساءة أدب في حضرة الرسول، وهذا وإن كان من غير قصد هو مزلق إلى ما يكون عن قصد ووعي بعد أن يصبح ذلك عادة مألوفة⁽¹⁾.

رابعاً: - حرمة النبي ρ - ميتاً كحرمته حياً

من حقوق النبي ρ الأدب معه، وتوقيره، وتبجيله، وتعظيمه، وهذا الأدب ليس قاصراً على حياته ρ فحسب، بل هو ممتد في حياته وبعد مماته، ومن هنا لا يجوز رفع الصوت في وجوده ρ أو عند قبره أو عند مدارس حديثه.

← وفي هذا المعنى قال الإمام أبو حيان وابن عطية - رحمهما الله - :-
{وَكَرِهَ الْعُلَمَاءُ رَفَعَ الصَّوْتِ عِنْدَ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ - ρ -، وَبِحَضْرَةِ الْعَالِمِ، وَفِي الْمَسَاجِدِ⁽²⁾.

← كما أفصحت عبارة ابن العربي - طيب الله ثراه - عن هذا المعنى بقوله:
{حرمة النبي ρ ميتاً كحرمته حياً، وَكَلَامُهُ الْمَأْثُورُ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي الرَّفْعَةِ مِثْلُ كَلَامِهِ الْمَسْمُوعِ مِنْ لَفْظِهِ، فَإِذَا فُرِيَ كَلَامُهُ وَجِبَ عَلَى كُلِّ حَاضِرٍ أَلَّا يَرْفَعَ صَوْتَهُ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْرَضَ عَنْهُ كَمَا كَانَ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ فِي مَجْلِسِهِ عِنْدَ تَلْفُظِهِ بِهِ، وَقَدْ نَبَّهَ اللَّهُ عَلَى دَوَامِ الْحُرْمَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى مُرُورِ الْأَزْمَنَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوُودُوا وَوُودُوا﴾⁽³⁾ وَكَلَامِ النَّبِيِّ ρ مِنَ الْوَحْيِ وَلَهُ مِنَ الْحُرْمَةِ مِثْلُ مَا لِلْقُرْآنِ⁽⁴⁾.

وتأكيداً على هذا الحق للنبي ρ وتلك الحرمة شدد سيدنا عمر بن الخطاب ρ في ذلك تشديداً عظيماً، وكان يعاقب كل من رفع صوته في مسجد النبي - ρ - .

فلقد روى الإمام البخاري - رحمه الله - في صحيحه عن السائب بن يزيد قَالَ: {كُنْتُ قَائِماً فِي الْمَسْجِدِ فَحَصَبَنِي⁽⁵⁾ رَجُلٌ، فَتَنَطَّرْتُ فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَاتَّبِعْ بَهْدَيْنِ فَجَبْتُهُ بِهِمَا، قَالَ: مَنْ أَنْتُمْ، أَوْ: مَنْ أَيْنَ أَنْتُمْ؟ قَالَا: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ، قَالَ: لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمَا⁽⁶⁾، تَرْفَعَانِ أَصْوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ρ⁽⁷⁾.

(1) انظر: التفسير القرآني للقرآن، للشيخ عبد الكريم يونس الخطيب 435/13 - ط دار الفكر العربي - القاهرة.

(2) انظر: البحر المحيط 106/8، المحرر الوجيز 128/5.

(3) سورة الأعراف، الآية "204".

(4) انظر: أحكام القرآن، لابن العربي 162/7.

(5) فحصبني: أي رجمني بالحصياء وهي الحجارة الصغيرة = انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا علي القاري 243/3.

(6) لأوجعتكما: إذ لا عذر لكما حينئذ، لأن أهل المدينة يعرفون حرمة مسجده عليه الصلاة والسلام أكثر من غيرهم فلا يسامحون مسامحة الغرباء، إذ يمكن أن يكونوا قريبي العهد بالإسلام وبمعرفة الأحكام، وروى: لأوجعتكما جلداً، أي: ضرباً بالجلد ومن هذه الجهة تبين كون هذا الحديث له حكم الرفع لأن عمر لا يتوعدهما بالجلد إلا على مخالفة أمر توقيفي = انظر: المصدر السابق 235/3.

(7) انظر: صحيح البخاري، كتاب: الصلاة، باب: رفع الصوت في المساجد 179/1 - حديث 458.

= وروى عن ابن أبي أويس قال: {كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحَدِّثَ تَوَضَّأَ وَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِهِ، وَسَرَّحَ لِحْيَتَهُ وَتَمَكَّنَ فِي الْجُلُوسِ بِوَقَارٍ وَهَيْبَةٍ، ثُمَّ حَدَّثَ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: أَحِبُّ أَنْ أُعْظَمَ حَدِيثَ رَسُولِ - ρ -} (1).

= وروى أنه كان τ إذا أراد أن يجلس للحديث اغتسل وتبخر وتطيب، فإن رفع أحد صوته في مجلسه زجره، وقال: قال الله تعالى جُنُّنٌ تُنْذَهُمْ بِمِجٍ فَمَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ عِنْدَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ρ فَكَأَنَّمَا رَفَعَ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ρ} (2).

← وينسحب هذا الحكم على عدم رفع الصوت في مجالس العلماء، فلا ينبغي رفع الصوت في مجالس العلماء تعظيماً للنبي ρ، لأن العلماء هم ورثة الأنبياء فالجلوس بين أيديهم لا بد وأن في هيبة وسكينة ووقار، فتوقير مجلس العلم فيه توقير للنبي ρ كما أشار إلى ذلك الإمام أبو حيان، وابن عطية - رحمهما الله -.

• وعن هذا الأدب قال الإمام القرطبي - رحمه الله -:
{وَكَرِهَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَفَعَ الصَّوْتِ فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ تَشْرِيفًا لَهُمْ، إِذْ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ} (3).

وقد وسع هذا الأدب الإمام الجصاص - رحمه الله - فأدخل فيه كل من له حق علينا، فقال: {وَهَذِهِ الْآيَاتُ وَأَنْ كَانَتْ نَازِلَةً فِي تَعْظِيمِ النَّبِيِّ - ρ - وَاجِبَابِ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنِ الْأُمَّةِ فِيهِ، فَإِنَّهُ تَأْدِيبٌ لَنَا فِيمَنْ يَلْزَمُنَا تَعْظِيمَهُ مِنْ وَالِدٍ، وَعَالِمٍ، وَنَاسِكٍ وَقَائِمٍ بِأَمْرِ الدِّينِ، وَذِي سِنٍّ، وَصَلَاحٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، إِذْ تَعْظِيمُهُ بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّعْظِيمِ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ دَفَعَ الصَّوْتِ عَلَيْهِ، وَتَرَكَ عَلَيْهِ وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَيْسَ فِي مِثْلِ حَالِهِ} (4).

(1) انظر: صفة الصفوة، لعبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج الجوزي 178/2. ت: محمود فآخوري، ط دار المعرفة - بيروت، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني 318/6 ط دار الكتاب العربي - بيروت.
(2) انظر: المصدرين السابقين، تهذيب الكمال 110/27.
(3) انظر: الجامع لأحكام القرآن 293/16.
(4) انظر: أحكام القرآن للجصاص 277/5.

خامساً:- الحالات التي يجوز فيها رفع الصوت
وعن المواضع التي يصلح فيها رفع الصوت ما ذكره علماءنا الأجلاء بقولهم:-

{إن من الجهر ما لم يتناوله النهي بالاتفاق، وهو ما كان منهم في حرب، أو مجادلة معاند، أو إرهاب عدو، أو ما أشبه ذلك كالآذان، وتكبير يوم العيد، وبغير ما أذن فيه النبي - ρ - إذناً خاصاً كقوله للعباس حين انهزم المسلمون يوم حنين: نادياً أصحاب السِّمْرِة⁽¹⁾، وكان العباس جهير الصوت، يروى أن غارة أتتهم يوماً فصاح العباس يا صباحاه فأسقطت الحوامل لشدة صوته⁽²⁾.

المطلب السادس : من لطائف النداء الثاني

← اللطيفة الأولى:- ما الفائدة من قوله: جِهْه هج

مع أن الجهر مستفاد من قوله: جِئْهْ؟

هذه الفائدة أفصحت عنها عبارة الخطيب الشربيني، وابن عادل الحنبلي، حيث قالوا - رحمهما الله - : {أن المنع من رفع الصوت هو أن لا يجعل كلامه أو صوته أعلى من كلام النبي - ρ - أو صوته، والنهي عن الجهر منع من المساواة، أي: لا تجهروا له بالقول كما تجهرون لنظرائكم، بل اجعلوا كلمته علواً⁽³⁾.

← اللطيفة الثانية:- ما الحكمة من تخصيص الصوت بالنهي؟

عن بيان العلة من هذه الحكمة أجابت عبارة الراغب الأصفهاني، والفيروز آبادي حيث قالوا - رحمهما الله - :- {وتخصيص الصوت بالنهي لكونه أعم من النطق والكلام، ويجوز أنه خصه لأن المكروه رفع الصوت فوقه لا رفع الكلام⁽⁴⁾.

المطلب السابع : المعنى العام

هذا النداء الثاني من هذه السورة الكريمة يبين لنا ما ينبغي أن يكون عليه المسلم من الأدب مع رسول الله - ρ - وجاء في هذا النداء ما يبين لنا النهي عن أمرين:-

(1) السِّمْرِة: هي الشجرة التي كانت عندها بيعة الرضوان عام الحديبية = انظر: لسان العرب 376/4.

(2) انظر: الكشف 355/4، روح المعاني 136/26، التحرير والتنوير 220/26.

(3) انظر: اللباب 525/17، السراج المنير 33/4.

(4) انظر: المفردات 288/1، بصائر ذوي التمييز 1020/1.

والحكمة من هذين النهيين الواردين في هذا النداء هو الخوف من إحباط
وذهاب العمل وأنتم لا تدرون بذلك. وعن علة هذين النهيين قال الحافظ
ابن كثير - رحمه الله - :-

أي: إنما نهيناكم عن رفع الصوت عنده خشية أن يغضب من ذلك
فيغضب الله - I - لغضبه فيحبط عمل من أغضبه وهو لا يدري كما جاء
في الصحيح:

«إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يُكْتَبُ لَهُ
بِهَا الْجَنَّةُ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا
يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ أَبَعَدَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»⁽¹⁾.

المطلب الثامن : الفوائد والدروس المستفادة من النداء الثاني

- ← أولاً:- وجوب الأدب مع رسول الله - ρ - فلا يجوز لنا أن نناديه
باسمه وإنما يجب نداؤه بما يدل على التعظيم والتبجيل.
- ← ثانياً:- وجوب خفض الصوت أثناء الحديث معه - ρ - فلا يجوز
رفع الصوت فوق صوته.
- ← ثالثاً:- حرمة النبي - ρ - ميتاً كحرمة حياً.
- ← رابعاً:- رفع الصوت يدل على قلة الاحتشام وترك الاحترام لأن
خفض الصوت وعدم رفعه من لوازم التعظيم والتوقير⁽²⁾.
- ← خامساً:- ليس الغرض برفع الصوت ولا الجهر ما يقصد به
الاستحقاق والاستعانة، لأن ذلك كفر والمخاطبون مؤمنون، وإنما
الغرض صوت هو في نفسه والمسموع من صوته غير مناسب لما
يُهاب به العظماء ويوقر الكبراء، فليس المراد النهي عن الجهر مطلقاً
بحيث يلزم الهمس، وإنما النهي عن جهر مخصوص مقيد بصفة،
وهو الخالي عن مراعاة أبهة النبوة وجلالة مقارها⁽³⁾.
- ← سادساً:- يستثنى من النهي الأول رفع الصوت الذي لا يؤدي النبي -
ρ - كما أشار إلى ذلك العلماء.
- ← سابعاً:- يكره رفع الصوت عند قبر النبي ρ وفي المساجد، وفي مجالس
العلماء، وهذا ما دأب عليه سلفنا الصالح.
- ← ثامناً:- يجب على الذين يغشون مسجد النبي ρ أن لا يرفعوا أصواتهم
فيه إلا لضرورة كالقاء درس، أو خطبة، أو أذان، أو إقامة أو غير
ذلك.

(1) انظر: تفسير ابن كثير 238/4.

(2) انظر: فتح القدير 84/4.

(3) انظر: تفسير أبي السعود 116/8، الجامع لأحكام القرآن 293/16.

← تاسعاً: إن مخالفة النهيين الواردين في هذا النداء يؤدي إلى إفساد
وذهاب الأعمال وإبطال الثواب دون الشعور بذلك.

صدقات بني كعب بن العنبر من تميم كما تقدم، وبنو المصطلق تبرؤوا من أنهم يمنعون الزكاة⁽¹⁾.

المطلب الثاني : سبب نزول الآية الكريمة

اتفقت كلمة المفسرين عن أم سلمة، وابن عباس، والحارث بن ضرار الخزاعي أن سبب نزول هذه الآية الكريمة ما يلي:

← أخرج الإمام أحمد بسند جيد عن الحارث بن ضرار الخزاعي قال: **رَفَعْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَانِي إِلَى الْإِسْلَامِ فَدَخَلْتُ فِيهِ فَأَقْرَرْتُ بِهِ وَدَخَلْتُ فِيهِ وَدَعَانِي إِلَى الزَّكَاةِ فَأَقْرَرْتُ بِهَا وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَجِعْ إِلَيْهِمْ فَأَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ فَمِنْ اسْتَجَابَ لِي جَمَعْتُ زَكَاتَهُ فَنُرْسِلُ إِلَيْيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَسُولًا إِيَّانَ (2) كَذَا وَكَذَا لِيَأْتِيكَ بِمَا جَمَعْتُ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَمَّا جَمَعَ الْحَارِثُ الزَّكَاةَ مِمَّنْ اسْتَجَابَ لَهُ وَبَلَغَ الْإِيَّانَ الَّذِي أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يُبْعَثَ إِلَيْهِ أَحْتَسِبُ عَلَيْهِ الرَّسُولُ وَلَمْ يَأْتِهِ وَظَنَّ الْحَارِثُ أَنَّهُ قَدْ حَدَثَ فِيهِ سَخَطَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَدَعَا بِسُرَوَاتِ قَوْمِهِ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ وَقَّتَ لِي وَقْتًا يُرْسِلُ إِلَيَّ رَسُولَهُ لِيَقْبِضَ رَسُولَهُ لِيَقْبِضَ مَا كَانَ عِنْدِي مِنَ الزَّكَاةِ وَلَيْسَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ الْخَلْفُ، وَلَا أَرَى حَبِيبَ رَسُولِهِ إِلَّا مِنْ سَخَطَةٍ، فَأَنْطَلِقُوا نَائِي رَسُولِ اللَّهِ، وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ إِلَى الْحَارِثِ لِيَقْبِضَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِمَّا جَمَعَ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَمَّا أَنَّ سَارَ الْوَلِيدُ حَتَّى بَلَغَ بَعْضَ الطَّرِيقِ فَرَّقَ، أَيُّ: خَافَ فَرَجَعَ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ الْحَارِثَ قَدْ مَنَعَنِي الزَّكَاةَ وَأَرَادَ قَتْلِي، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ وَبَعَثَ الْبَعَثَ إِلَى الْحَارِثِ، فَلَمَّا غَشِيَهُمْ قَالَ لَهُمْ إِلَى مَنْ يُبْعَثُ؟ قَالُوا: إِلَيْكَ قَالَ: وَلِمَ؟ قَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ بَعَثَ إِلَيْكَ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ، فَزَعَمَ أَنَّكَ مَنَعْتَهُ الزَّكَاةَ وَأَرَدْتَ قَتْلَهُ، قَالَ ت: لَا وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ مَا رَأَيْتُهُ وَلَا أَتَانِي، فَلَمَّا دَخَلَ الْحَارِثُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَالَ: مَنَعْتَ الزَّكَاةَ وَأَرَدْتَ قَتْلَ رَسُولِي؟ قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا رَأَيْتُهُ وَلَا أَتَانِي وَلَا أَقْبَلْتُ إِلَّا جِبِينَ أَحْتَسِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ حَشِيئَتُ أَنْ يَكُونَ كَأَنْتَ سَخَطَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: فَنَزَلَتِ الْحُجْرَاتُ: جَبْتَنَّتْ تَجِبُ إِلَى قَوْلِهِ: جَبَّ ج (3).**

← وروى عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: **رَبِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَدَقَاتِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ بَعْدَ الْوَقْبَةِ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ الْقَوْمَ فَتَلَقَّوهُ يُعْظَمُونَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ قَالَتُ: فَحَدَّثَهُ الشَّيْطَانُ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ قَتْلَهُ، قَالَتُ: فَرَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَقَالَ: إِنَّ بَنِي الْمُصْطَلِقِ قَدْ مَنَعُونِي صَدَقَاتِهِمْ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ وَالْمُسْلِمُونَ،**

(1) انظر: التحرير والتنوير 229/26.
(2) إِيَّانَ: إبان كل شيء بالكسر والتشديد: وقته وحينه الذي يكون فيه = انظر: لسان العرب 3/13.
(3) انظر: جامع البيان 286/22، الدر المنثور 555/7، تفسير ابن كثير 240/4، أسباب النزول للواحي 236.

• وعن عموم الآية قال الإمام الخازن - رحمه الله - :-
{هو عام نزلت لبيان التثبيت، وترك الاعتماد على قول الفاسق، وهو أولى من حكم الآية على رجل بعينه}{(1)}.

كلمة حق وإنصاف في روايات أسباب النزول

أغلب الروايات السابقة في سبب نزول الآية الكريمة أشارت إلى أن المراد بالفاسق في الآية هو سيدنا الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وهذا غير صحيح لأن الوليد صحابي جليل، والصحابة كلهم عدول فلا يجوز إطلاق لفظ الفاسق عليه، وغاية ما يمكن أن يطلق عليه أنه ظن وترتب على ظنه خطأ، وإلى هذا ما ذهب كثير من المفسرين.

← فعن دفع ما قيل في حق هذا الصحابي الجليل قام الإمام الرازي - رحمه الله - بعد أن أورد أن الآية نزلت في إرسال الوليد بن عقبة لجمع الصدقات من بني المصطلق: - {وهذا جيد، إن قالوا بأن الآية نزلت في ذلك الوقت، وأما إن قالوا بأنها نزلت لذلك مقتصرًا عليه ومتعديًا إلى غيره فلا، بل نقول: هو نزل عامًا لبيان التثبيت، وترك الاعتماد على قول الفاسق، ويدل على ضعف قول من يقول: إنها نزلت لكذا، أن الله لم يقل: إني أنزلتها لكذا، والنبى ﷺ لم ينقل عنه أنه بين أن الآية وردت لبيان ذلك فحسب، غاية ما في الباب أنها نزلت في ذلك الوقت، وهو مثل التاريخ لنزول الآية، ونحن نصدق ذلك، ويتأكد ما ذكرنا أن إطلاق لفظ الفاسق على الوليد شيء بعيد، لأنه توهم وظن فأخطأ، والمخطئ لا يسمى فاسقًا، وكيف والفاسق في أكثر المواضع المراد به من خرج عن ريقه الإيمان، لقوله تعالى: **﴿حَقَّقْ فِئْتَمَةً﴾**(2)، وقوله تعالى: **﴿جَاهِدْ﴾**(3)، وقوله تعالى: **﴿بَلِّغْ﴾**(4) إلى غير ذلك}{(5)}.

← ومن أفضل المنافحين عن ساحة هذا الصحابي الجليل العلامة الطاهر بن عاشور - رحمه الله - حيث قال: -

{وواعلم أن ليس في الآية ما يقتضي وصف الوليد بالفاسق تصريحاً ولا تلويحاً، وقد اتفق المفسرون على أن الوليد ظن ذلك، وليس في الروايات ما يقتضي أنه تعمد الكذب، قال الفخر: إن إطلاق لفظ الفاسق على الوليد شيء بعيد لأنه توهم وظن فأخطأ، والمخطئ لا يسمى فاسقًا.

(1) انظر تفسير الخازن 222/6.

(2) سورة المنافقون، الآية "6".

(3) سورة الكهف، الآية "50".

(4) سورة السجدة، الآية "20".

(5) انظر: مفاتيح الغيب 380/14.

قلت: ولو كان الوليد فاسقاً لما ترك النبي - ρ - تعنيفه واستتابته، فإنه روى أنه لم يزد على قوله له: «التبئ من الله والعجلة من الشيطان»⁽¹⁾، إذ كان تعجيل الوليد الرجوع عجلة، وقد كان خروج القوم للتعرض إلى الوليد بتلك الهيئة مثار ظنه حقاً، إذ لم يكن المعروف خروج القبائل لتلقي السعاة، وأنا أحسب أن عملهم كان حيلة من كبرائهم علي انصراف الوليد عن الدخول في حيزهم تعييراً منهم في نظر عامتهم من أن يدخل عدو لهم إلى ديارهم ويتولى قبض صدقاتهم فتعيرهم أعداؤهم بذلك ويمتعض⁽²⁾ منهم دهماؤهم⁽³⁾، ولذلك ذهبوا بصدقائهم بأنفسهم في رواية، أو جاؤوا معتردين قبل مجيء خالد بن الوليد إليهم في رواية أخرى.

ويؤيد هذا: ما جاء في بعض روايات هذا الخبر أن الوليد أعلم بخروج القوم إليه، وسمع بذلك فلعل ذلك الإعلام موعز به إليه ليخاف فيرجع، وقد اتفق من ترجموا للوليد بن عقبة على أنه كان شجاعاً جواداً وكان ذا خلق ومروءة، وأعلم أن جمهور أهل السنة على اعتبار أصحاب النبي ρ عدولاً، وأن كل من رأى النبي ρ وأمن به فهو من أصحابه، وزاد بعضهم شرط أن يروي عنه أو يلازمه... وإنما تلقف هذه الأخبار الناقمون على عثمان، إذ كان من عداد مناقمهم الباطلة أنه أولى الوليد بن عقبة إمارة الكوفة فحملوا الآية على غير وجهها وألصقوا بالوليد وصف الفاسق، وحاشاه منه لتكون ولايته الإمارة باطلاً، وعلى تسليم أن تكون الآية إشارة إلى فاسق معين فلماذا لا يحمل على إرادة الذي أعلم الوليد بأن القوم خرجوا له ليصدوه عن الوصول إلى ديارهم قصداً لإرجاعه⁽⁴⁾.

← وقد مال كثير من المفسرين إلى استبعاد هذا القول وتضعيفه⁽⁵⁾.

(1) انظر: السنن الصغرى، للبيهقي 26/9 حديث 4163، ط مكتبة الرشد - الرياض 1422هـ/2001م - بلفظ: {التأني من الله، والعجلة من الشيطان} ورواية المتن أوردها الإمام الطبري في تفسيره 288/22.

(2) يمتعض: معض من ذلك الأمر يمتعض معضاً ومعضاً وامتعض منه: غضب وشق عليه وأوجعه = انظر: لسان العرب 233/7.

(3) دهماؤهم: الدهماء: العدد الكثير، ودهماء الناس: جماعتهم وكثرتهم = انظر: لسان العرب 209/12.

(4) انظر: التحرير والتنوير 229/26.

(5) انظر: اللباب 531/17، السراج المنير 36/4، تفسير الخازن 222/6.

[إن] شرطية، و[جاءكم] فعل ماضٍ في محل جزم فعل الشرط، والكاف، مفعول به مقدم، و[فاسق] فاعل مؤخر، و[إنبا] متعلق بجاءكم، و[فتبينوا] جواب الشرط في محل جزم لاقتترانه بالفاء.

** والحكمة في التعبير بـ [إن] الشرطية في قوله تعالى: **چتثچ** المشكوك في وقوعه المقتضى للتعليل في الممكن دون [إذا] المقتضى للتحقيق، عن هذه الحكمة تعددت أقوال العلماء ولكن الاختلاف بينهم لفظي:-

= فعن بيان الحكمة من هذا قال الإمام أبو حيان - رحمه الله -:-
{وَجَاءَ الشَّرْطُ بِحَرْفِ إِنَّ الْمُقْتَضِي لِلتَّعْلِيلِ فِي الْمُمْكِنِ، لَا بِالْحَرْفِ الْمُقْتَضِي لِلتَّحْقِيقِ، وَهُوَ [إِذَا]، لِأَنَّ مَجِيءَ الرَّجُلِ الْفَاسِقِ لِلرَّسُولِ وَأَصْحَابِهِ بِالْكَذْبِ، إِنَّمَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التُّدْرَةِ، وَأَمَرُوا بِالنَّبْتِ عِنْدَ مَجِيئِهِ لئَلَّا يَطْمَعَ فِي قَبُولِ مَا يُلقِيهِ إِلَيْهِمْ، وَنَبَأٌ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى كَلَامِهِ، فَإِذَا كَانُوا بِمَثَابَةِ التَّبَيُّنِ وَالنَّبْتِ، كَفَّ عَن مَجِيئِهِمْ بِمَا يُرِيدُ} (1).

= وعن علة هذا الأمر قال الإمام الزمخشري - رحمه الله -:-
{قيل: {إن جاءكم} بحرف الشك، وفيه أن على المؤمنين أن يكونوا على هذه الصفة، لئلا يطمع فاسق في مخاطبتهم بكلمة زور} (2).

= كما أدلى العلامة الطاهر بن عاشور - رحمه الله - بدلوه في الإفصاح عن هذا الأمر فقال: {للتنبية على أن شأن فعل الشرط أن يكون نادر الوقوع لا يقدم عليه المسلمون} (3).

← والعلة في تكرير كلمة {فاسق} و {نبا} للعموم، لأن وقوع النكرة في سياق الشرط يفيد العموم، كما أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم.

= وهذا ما أفصحت عنه عبارة الإمام الزمخشري - رحمه الله - حيث قال:-

{وفي تكرير الفاسق والنبا، شياع في الفساق والأنباء، كأنه قال: أي فاسق جاءكم بأي نبا فتوقفوا فيه وتطلبوا بيان الأمر وانكشاف الحقيقة، ولا تعتمدوا قول الفاسق، لأن من لا يتحامى جنس الفسوق لا يتحامى الكذب الذي هو نوع منه} (4).

= كما ذهب هذا القول كثير من المفسرين (5).

← **وعما ورد في قوله تعالى: {فتبينوا} من قراءات قال العلماء:**

(1) انظر: البحر المحيط 109/8.

(2) انظر: الكشف 362/4.

(3) انظر: التحرير والتنوير 229/26.

(4) انظر: الكشف 363/4.

(5) انظر: روح المعاني 145/26، تفسير البيضاوي 214/1، روح البيان 58/9.

{قرأ بن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، [فتبينوا] بالياء والنون من التبيين، والتبين: طلب البيان وهو ظهور الأمر، أي: فأفصحوا أو اكشفوا بمعنى: أمهلوا حتى تعرفوا صحته ولا تعجلوا بقبوله، وحجتهم قول النبي - ρ -:

{ألا إن التبين من الله، والعجلة من الشيطان}{(1)}.

- وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، والحسن، وطلحة، والأعمش: {فتبينوا} من التثبيت: التحري وطلب الثبات، وهو الصدق، أي: فتأتوا وتوقفوا حتى تتيقنوا من الخبر.

وهما قراءتان معروفتان متقاربتا المعنى، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب، إلا أن {فتبينوا} أبلغ لأن الإنسان قد يتثبت ولا يتبين}{(2)}.

← قوله تعالى: **جِئْتُمْ بِ**

{نصبا على نزع الخافض وهو لام التعليل محذوفة. ويجوز كونه منصوبا على المفعول لأجله فيها وجهين:-

أحدهما: مذهب الكوفيين، وهو أن المراد: لئلا تصيبوا والفعل بعدها منصوب بأن بعد لام التعليل، وعلامة النصب حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

وثانيها: مذهب البصريين، وهو أن المراد كراهة أن تصيبوا، فإن والفعل بعدها في تأويل مصدر، وقد حذف منه المضاف وهو [كراهة]}{(3)}.

← قوله: [تصيبوا]

← {وأكثر إطلاق الإصابة على إيصال الضر}{(4)}.

{والصواب يأتي على أضرب:

= **الأول:** أن يقصد ما يحسن قصده فيفعله، وذلك هو الصواب التام المحمود به الإنسان.

= **الثاني:** أن يقصد ما يحسن فعله فيتأتى منه غيره لتقديره بعد اجتهاده أنه صواب، وذلك هو المراد بقولهم: كل مجتهد مصيب.

= **الثالث:** أن يقصد صواباً ليتأتى منه خطأ لعارض من خارج نحو من يقصد رمي صيد فأصاب إنساناً فهذا معذور.

(1) سبق تخريجه ص.

(2) انظر: جامع البيان 286/22، المحرر الوجيز 129/5، إعراب القرآن للنحاس 211/4، النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ص284، السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد ص236 - ت د/ شوقي ضيف، ط دار المعارف - القاهرة الثانية 1400، حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ص208 ت/ سعيد الأفغاني - ط مؤسسة الرسالة - بيروت - الثانية 1402 هـ 1982 م.

(3) انظر: مفاتيح الغيب 380/14، التحرير والتنوير 232/26، حاشية زادة على البيضاوي 760/4 - ط المكتبة الإسلامية.

(4) التحرير والتنوير 232/26.

= الرابع: أن يقصد ما يقبح فعله ولكن يقع منه خلاف ما يقصده، فيقال: أخطأ في قصده وأصاب الذي قصده، أي: وجده⁽¹⁾.
← قوله: جُثِفَ

{تطلق بمعنى: ضد العلم، وتطلق بمعنى: ضد الحلم، مثل قولهم: جهل كجهل السيف، فإن كان الأول فالباء للملابسة، وهو ظرف مستقر في موضع الحال من ضمير {تصيبوا} أي: متلبسين بجهالة أنتم بعدم العلم بالواقع لتصديقكم الكاذب، ومتعلق {تصيبوا} على هذا الوجه محذوف دل عليه السياق سابقاً ولاحقاً، أي: أن تصيبوا بضر، وعلى الإطلاق الثاني الباء للتعدية، أي: أن تصيبوا قوماً بفعل من أثر الجهالة، أي: بفعل من الشدة والإضرار⁽²⁾.

• والجهل على ثلاثة أضرب:

= الأول: خلو النفس من العلم، هذا هو الأصل.
= الثاني: اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه.
= الثالث: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل، سواء اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أو فاسداً⁽³⁾.

← قوله تعالى: جُثِفَتْ

← {الفاء عاطفة، وتصبحوا معطوف على تصيبوا، والواو اسم تصبح، والخبر قوله: {نادمين}، وتقديم المجرور على متعلقة في قوله: على ما فعلتم نادمين للاهتمام بذلك الفعل، وهو الإصابة بدون تثبت والتنبيه على خطر أمره⁽⁴⁾.

← {وأصبح يستعمل على ثلاثة أوجه:

= أحدها: بمعنى دخول الرجل في الصباح، كما يقول القائل: أصبحنا نقضي عليه.

= وثانيها: بمعنى كان الأمر وقت الصباح كذا، وكذا، كما يقول: أصبح اليوم مريضاً خيراً مم كان، غير أنه تغير ضحوة النهار، ويريد كونه في الصباح على حالة، كأنه يقول: كان المريض وقت الصباح خيراً وتغير ضحوة النهار.

= وثالثها: بمعنى صار، يقول القائل: أصبح زيد غنياً ويريد به صار من غير إرادة وقت دون وقت.

(1) انظر: التحرير والتنوير 232/26.
(2) انظر: التحرير والتنوير 233/26، روح البيان 58/9.
(3) انظر: بصائر ذوي التمييز 626/1.
(4) انظر: إعراب القرآن للنحاس 211/4، التحرير والتنوير 232/26.

والمراد ها هنا: هو المعنى الثالث، وكذلك أمس وأضحى، وعلى هذا فقوله: {فتصبحوا} أي: فتصيروا أخذين في الندم متلبسين به ثم تستديمونه⁽¹⁾.
← قوله: {نادمين}

الندم والندامة: التحسر من تغير رأى في أمر فائت، تَطَّجَّجَ (2) وقال: جِي
يَجِي (3)، وأصله من منادمة الحزن له.
والنون والذال والميم في قلبها لا تتفك عن معنى الدوام، كقول القائل: أدمن
في الشرب، ومُدْمِنٌ، أي: أقام، يقال: نَدِمَ عليه كفرح، نَدَمًا وَنَدَامَةً، وَتَنَدَّمَ:
أسف فهو نادم ونَدَمَان، والجمع ندامى وَنَدَام.
والندم: ضرب من الغم، وهو أن تغتم على ما وقع منك تتمنى أنه لم يقع،
وهو غم يصحب الإنسان صحبة لها دوام ولزام، لأنه كلما تذكر المنتدم
عليه راجعه من الندام، وهو لزام الشريب ودوام صحبته.
والمراد به هنا: الندم الديني، أي: الندم على التورط في الذنب للمتساهل
وترك تطلب وجوه الحق⁽⁴⁾.

المطلب الرابع : التفسير والبيان

← قوله تعالى: جِثْثُجْ
قبل الحديث عن الحكمة من هذا النداء أسوق كلاماً نفيساً للإمام الرازي -
رحمه الله - عن وجه ارتباط النداءات الواردة في سورة الحجرات وتعلق كل
نداء فقال:
{هذه السورة فيها إرشاد المؤمنين إلى مكارم الأخلاق، وهي إما مع الله -
تعالى -، أو مع الرسول - p -، أو مع غيرهم من أبناء الجنس، وهم
على صنفين، لأنهم إما أن يكونوا على طريقة المؤمنين وداخلين في رتبة
الطاعة، أو خارجاً عنها وهو الفاسق، والداخل في طائفتهم السالك
لطريقتهم، إما أن يكون حاضراً عندهم، أو غائباً عنهم، فهذه خمسة أقسام:
= أحدها: يتعلق بجانب الله
= وثانيها: بجانب الرسول
= وثالثها: بجانب الفاسق
= ورابعها: بالمؤمن الحاضر
= وخامسها: بالمؤمن الغائب
فذكرهم الله - تعالى - في هذه السورة خمس مرات جِثْثُجْ وأرشدهم في
كل مرة إلى مكرمة مع قسم من الأقسام الخمسة، فقال أولاً: جِثْثُجْ

(1) انظر: مفاتيح الغيب 381/14، اللباب 532/17.

(2) سورة المائدة، الآية "31".

(3) سورة المؤمنون، الآية "40".

(4) انظر: مفردات 486/1 بصائر ذوي التمييز 1459/1، اللباب 532/17، الكشاف 363/4.

رأي: لئلا تصيبوا، أو كراهة أن تصيبوا قوماً بجهالة، أي: لظنكم النبأ الذي جاء به الفاسق حقاً، لأنَّ الخطأ ممن لم يتبين الأمر ولم يثبت فيه هو الغالب، وهو جهالة لأنه لم يصدر عن علم⁽¹⁾.
← قوله تعالى: جفَّ قفِّفْ

أي: فتصيروا بعد ظهور براءتهم مما أسند إليهم على ما فعلتم في حقهم نادمين مغتمين عما لازما متمنين انه لم يقع⁽²⁾.

المطلب الخامس: الأحكام المتعلقة بالنداء الثالث

أولاً: قبول خبر الواحد العدل

دلت الآية على قبول خبر الواحد الذي انتفت عنه تهمة الكذب في شهادته أو روايته وهو الموسوم بالعدالة، وهذا من مدلول مفهوم الشرط في قوله: جفَّ قفِّفْ، وهي مسألة أصولية في العمل بخبر الواحد، فخير الواحد حجة لأنه علل الأمر بالتوقف بكونه فاسقاً ولو كان خبر الواحد العدل لا يقبل لما كان للترتيب على النسق فائدة.

وقد قرر هذا الحكم الأصوليون بوجهين:-

= **أحدهما:** أنه لو لم يقبل خبره لما كان عدم قبوله معللاً بالفسق، وذلك لأن خبر الواحد على هذا التقدير يقتضي عدم القبول لذاته وهو كونه خبر واحد فيمتنع تعليل عدم قبوله بغيره، لأنَّ الحكم المعلل بالذات لا يكون معللاً بالغير، إذ لو كان معللاً به اقتضى حصوله به مع أنه حاصل قبله لكونه معللاً بالذات وهو باطل لأنه تحصيل للحاصل، أو يلزم توارد علتين على معلول واحد في خبر الفاسق وامتناع تعليله بالفسق باطل للآية، فإنَّ ترتب الحكم على الوصف المناسب يغلب على الظن أنه علة له، والظن كاف، لأنَّ المقصود هو العمل فثبت أنَّ خبر الواحد ليس مردوداً، وإذا ثبت ذلك ثبت أنه مقبول واجب يعمل به.

= **ثانيهما:** أن الأمر بالتبين مشروط بمجيء الفاسق ومفهوم الشرط معتبر على الصحيح فيجب العمل به إذا لم يكن فاسقاً، لأن الظن يعمل به هنا والقول بالواسطة منتف، والقول بأنه يجوز اشتراك أمور في لازم واحد فيعلق بكل منهما بكلمة إن، مع أنه لا يلزم من انتفاء ذلك الملزوم انتفاء اللازم غير متوجه لأن الشرط مجموع تلك الأمور وكل واحد منها لا يعد شرطاً على ما قرر في الأصول، نعم قال ابن الحاجب، وعضد الدين: قد استدل من قبلنا على وجوب العمل بخبر الواحد بظواهر لا تقيد إلا الظن،

(1) انظر: فتح القدير 86/5، أضواء البيان 411/7.
(2) انظر: روح البيان 58/9، روح المعاني 147/26.

ولا يكفي في المسائل العلمية وذكرنا من ذلك الآية المذكورة، ثم إن للقائلين بوجود العمل به اختلافا كثيرا مذكورا في محله⁽¹⁾.

ثانياً: - عدم قبول شهادة الفاسق وروايته وجميع أخباره

الآية فيها دلالة على أن شهادة الفاسق مردودة، وقد صرح الله - I - ذلك في كتابه فقال: **جَبَّ كَيْدُكَ فَكَيْدُكَ** (2) وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء، وفي هذا الصدد قالوا:

{اقتضى ذلك النهي عن قبول شهادة الفاسق مطلقاً إذ كان كل شهادة خبراً وكذلك سائر أخباره فلذلك قلنا شهادة الفاسق غير مقبولة في شيء من الحقوق وكذلك أخباره في الرواية عن النبي ρ ، وكل ما كان من أمر الدين يتعلق به من إثبات شرع، أو حكم، أو إثبات حق على إنسان. فمن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعاً، لأن الخبر أمانة والفسق قرينة تبطلها⁽³⁾.

← وقد وجه ابن عادل الحنبلي - رحمه الله - عدم قبول شهادة الفاسق أمرين:-

{= أحدهما: أنه أمر بالتبين، وقيل قوله كان الحاكم مأموراً بالتبين فلم يفد قوله الفاسق شيئاً، ثم إن الله - تعالى - أمر بالتبين في الخبر والنبا وباب الشهادة أضيقت من باب الخبر.

= الثاني: أنه تعالى قال: **جَبَّ كَيْدُكَ فَكَيْدُكَ** والجهل فوق الخطأ، لأن المجتهد إذا أخطأ لا يسمى جاهلاً فالذي يبني الحكم على قول الفاسق إن لم يصف جاهلاً فلا يجوز البناء على قوله⁽⁴⁾.

ثالثاً: الوجوه التي تقبل فيها شهادة الفاسق

ذهب بعض العلماء إلى قبول قول الفاسق في أشياء وهذا ما بينته عبارة الإمام الجصاص - رحمه الله - حيث قال: **لَوَاتَفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ قَبُولِ خَبَرِ الْفَاسِقِ فِي أَشْيَاءَ فَمِنْهَا: أُمُورُ الْمُعَامَلَاتِ يُقْبَلُ فِيهَا خَبَرُ الْفَاسِقِ، وَذَلِكَ نَحْوُ:**

- أ- الهدية، إذا قال: **إِنَّ فُلَانًا أَهْدَى إِلَيْكَ هَذَا يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ وَقَبْضُهُ.**
- ب- الوكالة، نحو قوله: **وَكَلَّنِي فُلَانٌ بَيْعَ عَيْدِهِ هَذَا، فَيَجُوزُ شِرَاؤُهُ مِنْهُ.**
- ج- الإذن في الدخول، إذا قال له قائل: **ادْخُلْ لَا تُعْنِرْ فِيهِ الْعَدَالَةَ،** وكذلك جميع أخبار المعاملات، فهذه الوجوه الثلاثة يقبل فيها

(1) انظر: روح المعاني 146/26، التحرير والتنوير 233/26، اللباب 531/17.
(2) سورة النور، الآية 4.
(3) انظر: أحكام القرآن للجصاص 278/5، أحكام القرآن لابن العربي 164/7.
(4) انظر: اللباب 531/17.

خَبِرَ الْفَاسِقِ، وَهُوَ مُسْتَنْبِي مِنْ جُمْلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: جِثَّتْ نَدَبُهُ
لِدَلَالَةٍ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ، فَثَبَّتَ أَنَّ مُرَادَ الْآيَةِ فِي الشَّهَادَاتِ، وَالزَّامِ
الْحُقُوقِ، أَوْ إِثْبَاتِ أَحْكَامِ الدِّينِ (1).

كما يصح أن يكون الفاسق رسولاً عن غيره في قول يبلغه أو شيء يوصله
وذلك للضرورة، وهذا ما وضحته عبارة ابن العربي - رحمه الله - حيث
قال:

{لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا عَنْ غَيْرِهِ فِي قَوْلٍ يُبَلِّغُهُ، أَوْ شَيْءٍ
يُوصِلُهُ، أَوْ إِذْنٍ يُعَلِّمُهُ، إِذَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَقِّ الْمُرْسَلِ وَالْمُبَلِّغِ، فَإِنَّ تَعَلُّقَ بِهِ
حَقٌّ لِعَظِيمِهِمَا لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ، فَهَذَا جَائِزٌ لِلضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ
يَبْتَصِرْ بَيْنَ الْخَلْقِ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَّا الْعُدُولُ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ شَيْءٌ
لِعَدَمِهِمْ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ} (2).

← **وأما الولاية في النكاح فقد اختلف العلماء فيها على قولين:**
= أحدهما: قال الشافعي: لا يكون ولياً في النكاح.

= الثاني: قال أبو حنيفة ومالك: يكون ولياً، لأنه يلي ما لها فيلبي بضعها
كالعدل، وهو إن كان فاسقاً في دينه، إلا أن غيبرته موقرة، وبها يخمي
الحريم، وقد يبذل المال ويصون الحرمة، فإذا ولي المال فالبضع أولى} (3).

رابعاً: - حكم إمامة الفاسق في الصلاة

{قال الماوردي - رحمه الله -
لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ أَنْ يَنْصِبَ إِمَامًا فَاسِقًا لِلصَّلَاةِ، لِأَنَّ
إِمَامَةَ الْفَاسِقِ مَكْرُوهَةٌ وَوَلِيُّ الْأَمْرِ مَأْمُورٌ بِمُرَاعَاةِ الْمَصْلَحَةِ، وَلَيْسَ مِنَ
الْمَصْلَحَةِ أَنْ يُوقَعَ النَّاسُ فِي صَلَاةٍ مَكْرُوهَةٍ.

= فَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ إِمَامَةَ الْفَاسِقِ مَمْنُوعٌ مِنْهَا فَالْفَسْقُ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

= **أحدهما:** أَنْ يُخْرِجَهُ مِنَ الْمِلَّةِ، وَيُبَيِّنُ بِهِ أَهْلَ الشَّرِيعَةِ، وَيَصِيرَ بِهِ كَافِرًا،
كَشَارِبِ الْخَمْرِ بَعِينِهَا، وَيَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهَا وَتَحْلِيلَهَا، أَوْ مَنْ زَنَى، أَوْ لَاطَ مُصِرًّا
لَا يَرَى ذَلِكَ حَرَامًا، وَلَا أَنَّهُ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ، وَإِذَا اسْتَحَلَّ الْأَمْوَالَ الْمَحْظُورَةَ
اسْتِخْفَافًا بِحَقِّ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ -، أَوْ اسْتَبَاحَ سَفْكَ الدِّمَاءِ الْمَحْقُوتَةِ اجْتِرَاءً
عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى -، فَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ مِنَ الْفَسْقِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِمَامَتُهُ
غَيْرُ جَائِزَةٍ، فَمِنْ أَنْتَمَ بِهِ كَانَ كَمَنْ أَنْتَمَ بِكَافِرٍ.

= **الضرب الثاني:** مِنَ الْفَسْقِ مَا لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، وَلَا يُبَيِّنُ بِهِ أَهْلَ
الشَّرِيعَةِ، وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:
= **أحدهما:** أَنْ يَكُونَ فِي الْفِعْلِ

(1) انظر: أحكام القرآن للجصاص 278/5، الجامع لأحكام القرآن 297/16.

(2) انظر: أحكام القرآن لابن العربي 166/7.

(3) انظر: أحكام القرآن لابن العربي 163/7، الجامع لأحكام القرآن 297/16.

= **وَالثَّانِي**: أَنْ يَكُونَ فِي الْإِعْتِقَادِ.
 فَالْفَاسِقُ بِفِعْلِهِ كَشَارِبِ الْحَمْرِ نَادِمًا، وَالْمُقَدِّمُ عَلَى الْمَحْظُورَاتِ خَائِفًا
 مُسْتَنْوِرًا، وَالْفَاسِقُ بِإِعْتِقَادِهِ كَمَنْ يَرَى سَبَّ الصَّحَابَةِ ۖ وَتَكْفِيرَهُمْ كَالْخَوَارِجِ
 وَغَيْرِهِمْ، فَهَذَانِ الضَّرْبَانِ مِنَ الْفَسْقِ لَا يَكُونُ بِهِمَا كَافِرًا، وَإِمَامَةً مَنْ هَذَا
 وَصَفَهُ مَكْرُوهَةً، وَلَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ انْتَمَّ بِهِ، وَالِدَّلَالَةُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ:
 {لَنْ ابْنَ عَمْرٍ كَانَ يَصْلِي خَلْفَ الْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ التَّقْفِيِّ} (1)

وهذا الأثر صحيح
 وبما روى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - : "صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ
 وَفَاجِرٍ" (2) (3).

← وَعَنْ بَيَانِ هَذَا الْحُكْمِ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :-
 لَوْ مَنَ الْعَجَبُ أَنْ يُجَوِّزَ الشَّافِعِيُّ وَنُظَرَاؤُهُ إِمَامَةَ الْفَاسِقِ وَمَنْ لَا يُؤْتَمَنُ عَلَى
 حَبِيَّةٍ مَالٍ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُؤْتَمَنَ عَلَى فَنَطَارِ دِينٍ، وَهَذَا إِنَّمَا كَانَ أَصْلُهُ أَنْ
 الْوَلَاةَ الَّذِينَ كَانُوا يُصَلُّونَ بِالنَّاسِ لَمَّا فَسَدَتْ أَدْبَانُهُمْ، وَلَمْ يُمْكِنَ تَرْكُ الصَّلَاةِ
 وَرَاءَهُمْ وَلَا اسْتِطَاعَتِ إِزَالَتِهِمْ صَلَّى مَعَهُمْ وَوَرَاءَهُمْ، كَمَا قَالَ عَثْمَانُ:
 الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَفْعَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنُوا فَأَحْسَنَ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاءُوا
 فَاجْتَنَبَ إِسَاءَتَهُمْ، ثُمَّ كَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ إِذَا صَلَّى مَعَهُمْ تَقِيَّةً أَعَادُوا الصَّلَاةَ
 لِلَّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَجْعَلُهَا صَلَاتِهِ.

وبوجوب الإعادة أقول: فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْزُكَ الصَّلَاةَ خَلْفَ مَنْ لَا يَرْضَى مِنَ
 الْأُئِمَّةِ، وَلَكِنْ يُعِيدُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ، وَلَا يُؤَثِّرُ ذَلِكَ عِنْدَ غَيْرِهِ (4).

خامساً: - حكم ولاية الفاسق والعمل بأحكامه
 الفاسق إذا كان والياً فإن أحكامه التي تصدر عنه تنفذ إن وافقت الحق،
 وإن لم توافق الحق فترد، وهذا ما أشار إليه ابن العربي - رحمه الله -
 حيث قال:

لَوْ أَمَّا أَحْكَامُهُ إِنْ كَانَ حَاكِمًا وَوَالِيًا فَيُنْفَذُ مِنْهَا مَا وَافَقَ الْحَقَّ وَيَرُدُّ مَا خَالَفَهُ،
 وَلَا يَنْقُضُ حُكْمَهُ الَّذِي أَمْضَاهُ بِحَالٍ، وَلَا تَلْتَفِتُوا إِلَيَّ غَيْرَ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ
 رِوَايَةٍ تُؤَثِّرُ، أَوْ قَوْلٍ يَحْكِي، فَإِنَّ الْكَلَامَ كَثِيرٌ وَالْحَقُّ ظَاهِرٌ (5).

سادساً: - حكم خبر مجهول الحال

(1) انظر: السنن الصغرى للبيهقي ص 315.
 (2) انظر: سنن الدارقطني لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني 57/2 ت/ السيد عبد الله هاشم
 المدني ط دار المعرفة بيروت 1386 هـ 1966 م.
 (3) انظر: أسنى المطالب شرح روض الطالب، لذكريا بن محمد بن محمد بن زكريا الأنصاري 289/3،
 الحاوي في فقه الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الشهير بالماوردي 329/2
 ط دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى 1414 هـ 1994 م.
 (4) انظر: أحكام القرآن لأبي العربي 163/7.
 (5) المصدر السابق 164/7.

أجاز بعض العلماء كالإمام الألويسي - رحمه الله - قبول خبر مجهول الحال على وجه الإطلاق حيث قال:

{واستدل الحنفية بها على قبول خبر المجهول الذي لا تعلم عدالته وعدم وجوب التثبت لأنها دلت على أن الفسق شرط وجوب التثبت فإذا انتفى الفسق انتفى وجوبه، وهاهنا قد انتفى الفسق ظاهراً ونحن نحكم به فلا يجب التثبت.

وتعقب بأننا لا نسلم أنه هاهنا انتفى الفسق، بل انتفى العلم به ولا يلزم من عدم العلم بالشيء عدمه والمطلوب العلم بانتقائه ولا يحصل إلا بالخبرة به أو بتزكية خبير به له.

قال العضد: إن هذا مبني على أن الأصل الفسق أو العدالة، والظاهر أنه الفسق لأن العدالة طارئة ولأنه أكثر⁽¹⁾.

سابعاً: - حكم عدالة الصحابة في الرواية والشهادة

استدل بعض العلماء بهذه الآية على أن من الصحابة ψ من ليس بعدل، لأن الله - تعالى - أطلق الفاسق على الوليد بن عقبة فيها، فإن سبب النزول قطعي الدخول وهو صحابي بالاتفاق.

والمسألة خلافية وفيها أقوال:

=الأول: أنهم كلهم عدول ولا يبحث عن عدالتهم في رواية ولا شهادة، وقد ذهب إليه الكثير من العلماء السلف والخلف.

= الثاني: أنهم كغيرهم يبحث عن العدالة فيهم في الرواية والشهادة إلا من يكون ظاهراً أو مقطوعاً كالشيوخين.

= الثالث: أنهم عدول إلى قتل عثمان τ ويبحث عن عدالتهم من حيث قتله لوقوع الفتن من حينئذ وفيهم الممسك عن حوضها.

= الرابع: أنهم عدول إلا من قاتل علياً - كرم الله تعالى وجهه - لفسقه بالخروج على الإمام الحق، وإلى هذا ذهب المعتزلة.

والحق ما ذهب إليه الأكثرون وهم يقولون: إن من طرأ له منهم قاذح ككذب أو سرقة أو زنا عما بمقتضاه في حقه، إلا أنه لا يصر على ما يخل بالعدالة بناء على ما جاء في مدحهم من الآيات والأخبار وتواتر من محاسن الآثار، فلا يسوغ لنا الحكم على من ارتكب منهم فسقاً بأنه مات على الفسق، ولا ننكر أن منهم من ارتكب في حياته مفسقاً لعدم القول بعصمتهم وأنه كان يقال له قبل توبته فاسق، لكن لا يقال باستمرار هذا الوصف فيه ثقة ببركة صحبة النبي - ρ - ومزيد ثناء الله - Y - عليهم، كقوله سبحانه: $\text{جَافِقُفْج}^{(2)}$ أي: عدولاً، وقوله سبحانه: $\text{تُتْجُتْ نُنْتْج}^{(1)}$

(1) انظر: روح المعاني 146/26.

(2) سورة البقرة، الآية "143".

إلى غير ذلك، وحينئذ إن أريد بقوله: إن من الصحابة من ليس يعدل إن منهم من ارتكب في وقت ما ما ينافي العدالة، فدلالة الآية عليه مسلمة لكن ذلك ليس محل النزاع، وإن أريد به أن منهم من استمر على ما ينافي العدالة، فدلالة الآية عليه غير مسلمة كما لا يخفى فتدبر⁽²⁾.

ثامناً: أقسام الفاسق

عن أقسام الفاسق قال الإمام الألويسي - عليه سحائب الرحمة - :-
{اعلم أن الفاسق قسمان:

= فاسق غير متأول وهو ظاهر ولا خلاف في أنه لا يقبل خبره.
= وفاسق متأول كالجبيري، والقدري، ويقال له: المبتدع بدعة واضحة فمن الأصوليين من رد شهادته وروايته للآية ومنهم الشافعي، والقاضي، ومنهم من قبلهما أما الشهادة فلأن ردها لتهمة الكذب والفسق من حيث الاعتقاد لا يدل عليه، بل هو إما الصدق لأن موقعه فيه تعمقه في الدين، والكذب حرام في كل الأديان لا سيما عند من يقول بكفر الكاذب أو خروجه من الإيمان.

وأما الرواية فلأن من احترز عن الكذب على غير الرسول p فاحترازه من الكذب عليه الصلاة والسلام أولى، إلا من يعتقد حل وضع الأحاديث ترغيباً أو ترهيباً كالكرامية أو ترويجاً لمذهبه كابن الروندي⁽³⁾.

المطلب السادس : من لطائف النداء الثالث

← اللطيفة الأولى: ما الحكمة في التعبير في هذا النداء بأداة البعد؟

هذا ما وضحته عبارة الإمام البقاعي - رحمه الله - حيث قال:
{في ذلك إشارة إلى أن من احتاج إلى التصريح بمثل هذا التنبيه غير مكتف بما أفاده من قواعد الشرع وضع نفسه في محل بعيد، وتنبهها على أن ما في حيزها كلام له خطب عظيم ووقع جسيم⁽⁴⁾.

← اللطيفة الثانية: لماذا عبر بالفعل الماضي في قوله {ءامنوا}؟

أجاب عن ذلك الإمام البقاعي أيضاً حيث قال:
{وعبر بالفعل الماضي الذي هو لأدنى أسنان القلوب⁽⁵⁾.

← اللطيفة الثالثة: لماذا كان الفاسق خبرة معرضاً للريبة؟

برع العلامة الطاهر بن عاشور - رحمه الله - في توضيح هذا الأمر، فقال:

- (1) سورة آل عمران، الآية "110".
- (2) انظر: روح المعاني 146/26.
- (3) انظر: المصدر السابق 146/26، 147.
- (4) انظر: نظم الدرر 152/8.
- (5) انظر: المصدر السابق.

وإنما كان الفاسق معرضاً خبره للريبة والاختلاق، لأن الفاسق ضعيف الوازع الديني في نفسه، وضعف الوازع الديني يجرئه على الاستخفاف بالمحذور وربما يخبر به في شهادة أو خبر يترتب عليهما إضرار بالغير، أو بالصالح العام ويقوي جرأته على ذلك دوماً إذا لم يتب ويندم على ما صدر منه ويقطع عن مثله⁽¹⁾.

← اللطيفة الرابعة: لماذا عبر بقوله: {فتصبحوا} بدلاً من فتصيروا؟

{عبر بقوله تعالى: {فتصبحوا} لأن أشنع الندم ما استقبل الإنسان صباحاً وقت انتباهه وفراغه وإقباله على لذاته⁽²⁾.

← اللطيفة الخامسة:

{أن الإصابة تستعمل في السيئة والحسنة، كما في قوله تعالى: ﴿...﴾⁽³⁾، لكن الأكثر أنها تستعمل فيها يسوء، لكن الظن السوء يُذكر معه، كما في قوله تعالى: ﴿...﴾⁽⁴⁾، ثم حقق ذلك بقوله: فتصبحوا على ما فعلتم نادمين بياناً لأن الجاهل لا بد من أن يكون على فعله نادماً⁽⁵⁾.

المطلب السابع: المعنى العام

في النداءين السابقين بين الله - Y - الأدب مع الله ومع رسوله ρ، وفي هذا النداء الانتقال من التشريع العام إلى التشريع الخاص الذي يوضح لنا الأدب في المعاملة التي ينبغي أن تسود بين المسلمين، وهذا الأدب نافع لهم في دينهم ودنياهم، فقال: يا أيها الذين صدقوا بالله ورسوله إن أتاكم فاسق مجاهد بفعل معاصيه بأي خبر أن يتثبتوا فيما يرد إليهم من أخبار يقولها هؤلاء الفسقة ولا تسرعوا في الحكم حتى تتضح الحقيقة لأن من لا يبالي بالفسق لا يبالي بالكذب وجراء ذلك إصابة الآخرين بالتهم والأذى وهم منهم براء، ونتيجة هذا الضرر الذي لحق بهم تصيرون نادمين متمنين عدم وقوعه.

فما أحوج أفراد المجتمع المسلم إلى التحلي بهذا الأدب، حتى ينعمون بنعمة الأمن والأمان والاستقرار.

المطلب الثامن: الفوائد والدروس المستفادة من النداء الثالث

أولاً: وجوب التثبت في الأخبار ذات الشأن التي قد يترتب عليها أذى أو ضرر يلحق بالآخرين.

ثانياً: حرمة التسرع المفضي إلى الأخذ بالظن فيندم الفاعل على ترك التأمل والتأني.

(1) انظر: التحرير والتنوير 231/26.

(2) انظر: السراج المنير 36/4.

(3) سورة النساء، الآية "79".

(4) سورة النساء، الآية "78".

(5) انظر: مفاتيح الغيب 381/16.

المطلب الثاني : سبب نزول الآية الكريمة

تبين لي من خلال القراءة في كتب التفسير أن المفسرين قد ذهبوا إلى تقسيم هذه الآية إلى ثلاثة أقسام، كل قسم له سبب نزوله.

← القسم الأول: قوله تعالى: ﴿...﴾ وقد ورد في هذا القسم روايتان لسبب النزول:

= الأولى: {نزلت في ثابت بن قيس بن شماس، وذلك أنه كان في أذنه وقر، فكان إذا أتى رسول الله - ﷺ - أوسعوا له حتى يجلس إلى جنبه فيسمع ما يقول فجاء يوماً وقد أخذ الناس مجالسهم فجعل يتخطى رقاب الناس ويقول: تفسحوا تفسحوا فقال له رجل: قد أصبت مجلساً فاجلس فجلس ثابت مغضباً، فغمز الرجل فقال: من هذا؟ فقال: أنا فلان؟ فقال ثابت: ابن فلانة وذكر أما كانت له يعير بها في الجاهلية فنكس الرجل رأسه استحياء، فأنزل الله - تعالى - هذه الآية}{(1).

= الثانية: {أنها نزلت في وفد تميم كانوا يستهزئون بفقرء النبي - ﷺ - مثل عمّار، وخبيب، وبلال، وصهيب، وسلمان، وسالم مولى أبي حذيفة لما رأوه من رثاءة حالهم، فأنزل الله - ﷻ - I - ﴿...﴾}{(2).

← القسم الثاني: قوله تعالى: ﴿...﴾

وقد ورد في هذا القسم ثلاث روايات في سبب النزول:

= الأولى: {لما روي أن عائشة وحفصة رأتا أم سلمة ربطت حَقْوَيْهَا بِثَوْبٍ أبيض وسدلت طرفه خلفها، فقالت عائشة لحفصة تشير إلى ما تجر خلفها، كأنه لسان كلب، فهذا كان سخرينها، فنزلت}{(3).

= الثانية: {قال أنس: نزلت في نساء النبي - ﷺ -، عيّن بالقصر}{(4).

= الثالثة: {وروي عكرمة عن ابن عباس: أن صفية بنت حيي بن أخطب أتت رسول الله - ﷺ - فقالت: إن النساء يعيرنني ويقلن يا يهودية بنت يهوديين، فقال رسول الله - ﷺ - هلا قلت: إن أبي هارون، وإن عمي موسى، وإن زوجي محمد، فأنزل الله - ﷻ - I - هذه الآية}{(5).

← القسم الثالث: قوله تعالى: ﴿...﴾

وقد ورد في سبب نزول هذا القسم روايات ثلاث:

= الأولى: {لما روي عن أبي جبير بن الضحاك قال: فينا نزلت في بني سلمة: ﴿...﴾ قدم رسول الله - ﷺ - المدينة وليس فينا رجل إلا وله اسمان

(1) انظر: أسباب النزول للواحد ص238، الكشاف 373/4، تفسير الخازن 225/6، السراج المنير 39/4.

(2) انظر: روح المعاني 152/26، تفسير الخازن 226/6، اللباب 545/17.

(3) انظر: أسباب النزول للواحد ص238، الكشاف 373/4، البحر المحيط 112/8.

(4) انظر: تفسير الخازن 226/6، أسباب النزول للواحد ص238، بحر العلوم 311/3.

(5) انظر: أسباب النزول للواحد ص238، تفسير أبي السعود 121/8، السراج المنير 39/4.

أَوْ ثَلَاثَةً، فَكَانَ إِذَا دُعِيَ أَحَدُهُمْ بِاسْمٍ مِنْ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّهُ يَكْرَهُ هَذَا الْاسْمَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِجَابَةٌ﴾⁽¹⁾.
 = **الثانية:** {أَنَّهَا نَزَلَتْ بِسَبَبِ عِكْرِمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ، كَانَ يَمْشِي بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهُ قَوْمٌ: هَذَا ابْنُ فِرْعَوْنَ هَذِهِ الْأُمَّةُ فَعَزَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَشَكَاهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -، فَنَزَلَتْ} (2).

= **الثالثة:** {لِوَرُودِي أَنَّ أَبَا ذَرٍّ - ﷺ - كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ - ﷺ - فَنَازَعَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ: يَا ابْنَ الْيَهُودِيَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ -: مَا تَرَى هَا هُنَا أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ مَا أَنْتَ بِأَفْضَلٍ مِنْهُ} (3).

← وأياً ما كان سبب النزول في الأقسام الثلاثة السابقة فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وأن في ذلك توجيه عام للمسلمين بأن ينتهجوا هذا النهج الإسلامي وينأوا عن هذه المحرمات التي من شأنها الوقوع في النزاع والبغض والكرهية.

المطلب الثالث : المفردات اللغوية

← قوله تعالى: ﴿إِجَابَةٌ﴾

{الـ"ناهيـة" وـ"يسخر" فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وـ"قوم" فاعل وـ"من قوم" متعلق بـ"يسخر".

= والسخرية: الاستهزاء، يقال: سَخِرَ مِنْهُ وَبِهِ سَخَرًا وَسَخَرًا وَمَسَخَرًا وَسُخْرًا بِالضَّمِّ وَسُخْرَةً وَسُخْرِيًّا وَسُخْرِيًّا: هزى به، والاسم: السخرية، والسُّخْرَى، والسُّخْرَى، وثيل: رَجُلٌ سُخْرَةٌ كَهَمْزَةٍ لِمَنْ يَسْخَرُ كَثْرًا، وَسُخْرَةٌ: كُصْبَرَةٌ، لِمَنْ يُسَخَّرُ مِنْهُ، والسخرية أيضاً: فعل الساخر.

← وقد ورد في معنى السخرية أقوال ذكرها العلماء منها:

= **الأول:** أن يحقر الإنسان أخاه ويستخفه ويسقطه عن درجته ويعده ممن لا يلتفت إليه.

= **الثاني:** النظر إلى المسخور بعين النقص.

= **الثالث:** الاستحقار والاستهانة، والتنبيه على العيوب والنقائص بوجه يضحك منه.

= **الرابع:** أنها قد تكون بالمحاكاة بالفعل والقول، أو الإشارة، أو الإيماء، أو الضحك على كلام المسخور منه إذا تخبط أو غلط، أو على صنعته، أو قبح صورته.

= **الخامس:** أنها ذكر الشخص بما يكره على وجه مضحك بحضرته، واختير أنه احتقاره قولاً أو فعلاً بحضرته على الوجه المذكور⁽¹⁾.

(1) انظر: أسباب النزول للواحدى ص238، الدر المنثور 564/7، تفسير الخازن 226/6.
 (2) انظر: روح المعاني 152/26، البحر المحيط 111/8، المحرر الوجيز 132/5.
 (3) انظر: الجامع لأحكام القرآن 313/16.

← قوله: ﴿چ﴾

{القوم: اسم جمع، كالرهب والنفر، والقوم: الرجال خاصة دون النساء، قال زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

وفي عامة القرآن أريدوا به والنساء جميعاً، وحقيقته للرجال، فقد يدخل في القوم النساء مجازاً.

والقوم في الأصل: جمع قائم، كصوم وزور، في جمع صائم وزائر، أو تسمية بالمصدر، عن بعض العرب إذا أكلت طعاماً أصبت يوماً وأبغضت يوماً، أي: قياماً.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي قَوْمٍ فَرَعَوْنَ، وَقَوْمٍ عَادَ هُمُ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ، فَلَيْسَ لَفْظُ الْقَوْمِ بِمُنْعَاطٍ لِلْفَرِيقَيْنِ، وَلَكِنَّ قَصْدَ ذِكْرِ الذُّكُورِ وَتَرْكِ ذِكْرِ الْإِنَاثِ، أَوْ لِأَنَّهُنَّ تَوَابِعٌ لِرِجَالِهِنَّ.

= وتكثير القوم والنساء يحتمل معنيين:

الأول: أن يراد: لا يسخر بعض المؤمنين والمؤمنات من بعض

الثاني: وأن تقصد إفادة الشياخ والعموم، لئلا يتوهم نهي قوم معنيين يسخروا من قوم معنيين، وذلك بأن تصير كل جماعة منهم منهيّة عن السخرية⁽²⁾.

← قوله تعالى: ﴿ىى چ﴾

{قوله: ﴿چ﴾: چ تعليل للنهي، كلام مستأنف قد ورد مورد جواب المستخبر عن العلة الموجبة لما جاء النهي عنه، وإلا فقد كان حقه أن يوصل بما قبله بالفاء.

وعسى في نحو هذا التركيب من كل ما أسندت فيه إلى أن والفعل، قيل: تامة لا تحتاج إلى خبر، وأن ما بعدها في محل رفع على الفاعلية. وقي: أنها ناقصة وسد ما بعد مسد الجزأين وله محلان باعتبارين، أو محله الرفع والتحكم مندفع بأنه الأصل في منصوبها بناء على أنها من نواسخ المبتدأ والخبر.

= وعما ورد في قوله: {عسى} من قراءات قال العلماء:

{قرأ عبدالله بن مسعود، وأبي: {عسى أن يكونوا} و {عسين أن يكن} جعلها ناقصة وهي لغة تميم. وقرأ العامة لغة الحجاز.

(1) انظر: روح المعاني 152/26، اللباب 545/17، روح البيان 65/9، لسان العرب 352/4، المفردات 227/1، بصائر ذوي التمييز 883/1.
(2) انظر: الكشاف 369/4، التحرير والتنوير 247/26، المحرر الوجيز 132/5 تفسير أبي السعود 121/8، الجامع لأحكام القرآن 310/16، المفردات 418/1.

مخصوصاً بالمؤمنين، فالنهي الثاني من عطف الخاص على العام يجعل الخاص كأنه جنس آخر للمبالغ.

وإطلاق الأنفس على الجنس استعارة، كما في قوله تعالى: **چھھےےے** {1}، وقوله سبحانه: **چچچچ** {2} {3}.

← قوله تعالى: **چچ**

← قوله: **چچچ**

{النَّبَزُ بالتحريك: اللقب، جمعه: الأنباز، والنَّبَزُ بالتسكين: المصدر، يقال: نَبَزَهُ يَنْبِزُهُ نَبْزًا: لَقَّبَهُ، وَرَجُلٌ نَبْزَةٌ كَهَمْزَةٍ: يَلْقَبُ النَّاسَ كَثِيرًا وَالتَّنَابُزُ: تَفَاعُلٌ مِنَ النَّبِزِ، وَهُوَ التَّدَاعِي بِالنَّبِزِ، وَالتَّنْزِيبُ، وَهُوَ مَقْلُوبٌ مِنْهُ لِقَلَّةِ هَذَا وَكَثْرَةِ ذَلِكَ، وَيُقَالُ: تَنَابَزُوا، وَتَنَابَزُوا، وَتَنَابَزُوا: إِذَا دَعَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِلِقَبِّ سَوْءٍ وَأَصْلُهُ مِنَ الرَّفْعِ، كَانَ النَّبِزُ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فَيَشَاهِدُ. فَالتَّنَابُزُ: التَّعَايِيرُ وَالتَّدَاعِي بِالألقاب، وَخَصَّ عَرَفًا بِمَا يَكْرَهُهُ الشَّخْصُ مِنَ الألقاب.

← وقوله: {بِالألقاب}

{اللقب: ما أشعر بضعة وخسة المسمى، كقفة وبطة، أو رفعته وشرفه، سواء كان ملقباً به صاحبه، أم اخترعه له الناظر له، كالصديق، والفاروق، وأسر الله، وأسر رسوله.

والتلقيب المنهي عنه: هو ما يتداخل المدعو به كراهة، لكونه تقصيراً به وذماً له، فأما يحسبه مما يزينه وينوّه به فلا بأس به {4}.

← قوله تعالى: **چچچ**

{بئس فعل ماض، و"الاسم" فاعل، و"الفسوق" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو الفسوق، والمحذوف هو المخصوص بالذم، والجملة استئنافية.

و"بعد" متعلق بالمصدر وهو الفسوق، وجملة "ومن لم يتب" مستأنفة، و"هم" ضمير فصل {5}.

← وقوله تعالى: **چچچچ** چ هذه الجملة قال عنها الطاهر بن عاشور - رحمه الله - :-

تذييل للمنهيات المتقدمة وهو تعريض قوي بأن ما نهوا عنه فسوق وظلم، إذ لا مناسبة بين مدلول هذه الجملة وبين الجمل التي قبلها لولا معنى

(1) سورة التوبة، الآية "128".

(2) سورة النساء، الآية "29".

(3) انظر: روح المعاني 153/26، روح البيان 66/9.

(4) انظر: روح المعاني 154/26، التحرير والتنوير 249/26، روح البيان 67/9، الكشف 372/4، الدر المصون صد5227، المفردات صد625، بصائر ذوي التمييز صد1446، لسان العرب 413/5.

(5) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين 95/2 - ط دار إحياء الكتب العربية، مشكل إعراب القرآن للخراط صد516.

التعريض بأن ذلك فسوق وذلك مذموم ومعاقب عليه فدل قوله: بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان، على أن ما نهوا عنه مذموم لأنه فسوق يعاقب عليه ولا تزيله إلا التوبة فوق إيجاز بحذف جملتين في الكلام اكتفاء بما دل عليه التذييل، وهذا دال على اللمز والتناوب معصيتان لأنهما فسوق⁽¹⁾.

← وكلمة {الإِسْمُ} {هاهنا بمعنى الذكر، أي التسمية، من قولهم: طار اسمه في الناس بالكرم أو باللؤم، كما يقال: طار ثناؤه وصيته، وحقيقته: ما سما من ذكره وارتفع بين الناس، ألا ترى إلى قولهم: أشاد بذكره، كأنه قيل: بئس الذكر المرتفع للمؤمنين بسبب ارتكاب هذه الجرائر أن يذكروا بالفسق، ففيه تغليظ بجعل التناوب فسقاً مخرجاً عن الإيمان وهذا خلاف الظاهر⁽²⁾.

المطلب الرابع : التفسير والبيان

← قوله تعالى: ﴿...﴾
 {هذا نداء رابع أريد بما بعده أمر المسلمين بواجب بعض المجاملة بين أفرادهم⁽³⁾.

← قوله تعالى: ﴿...﴾
 {أي: لا يستهزئ غنى بفقير، ولا مستور عليه ذنبه بمن لم يستر عليه، ولا ذو حسب بلئيم الحسب وأشباه ذلك مما ينقصه به⁽⁴⁾.

← قوله تعالى: ﴿...﴾
 {أي: عسى أن يكونوا خيراً منهم عند الله - تعالى -، ويحتمل: خيراً منهم معتقداً وأسلم باطناً.

فيجب أن يعتقد كل أحد أن المسخور منه ربما كان عند الله خيراً من الساخر، لأن الناس لا يطلعون إلا على ظواهر الأحوال ولا علم لهم بالخفيات، وإنما الذي يزن عند الله خلوص الضمائر وتقوى القلوب وعلمهم من ذلك بمعزل، فينبغي أن لا يجترئ أحد على الاستهزاء بمن تقتحمه عينه إذا رآه رث الحال أو ذا عاهة في بدنه، أو غير لبق في محادثته، فلعله أخلص ضميراً وأبقى قلباً ممن هو على ضد صفته فيظلم نفسه بتحقير من وقره الله والاستهانة بمن عظمه الله⁽⁵⁾.

← قوله تعالى: ﴿...﴾
 {أي: لا تستهزئ نساء من المؤمنات من نساء منهن، عسى أن يكن، أي: المسخور منهن خيراً منهن أي: من الساخرات⁽⁶⁾.

- (1) انظر: التحرير والتنوير 245/26.
- (2) انظر: الكشاف 373/4، البحر المحيط 113/8.
- (3) انظر: التحرير والتنوير 246/26.
- (4) انظر: تفسير الخازن 226/6، النكت والعيون 332/5، زاد المسير 467/7.
- (5) انظر: الكشاف 371/4، النكت والعيون 332/5.
- (6) انظر: تفسير أبي السعود 121/8، بحر العلوم 311/3، فتح القدير 91/5.

← قوله تعالى: ﴿جِيءَ

المعنى: خصوا أيها المؤمنون أنفسكم بالانتهاز من عيبها والظعن فيها، ولا عليكم أن تعيبوا غيركم ممن لا يدين بدينكم ولا يسير بسيرتكم، فلا ينبغي أن يعيب بعضكم بعضاً بقول أو إشارة، لأن المؤمنين كنفس واحدة، فمتى عاب المؤمن المؤمن فكأنه عاب نفسه{⁽¹⁾.

← قوله تعالى: ﴿جِيءَ

للمفسرين في المراد بهذه الألقاب أقوال:

= أحدها: أنه وضع اللقب المكروه على الرجل ودعاؤه به، قاله: الشعبي.

= الثاني: التنايز بالألقاب: أن يكون الرجل عمل السيئات، ثم تاب عنها، فنهى أن يعير بما سلف من عمله، قاله: ابن عباس.

= الثالث: أنه تسميته بعد إسلامه بدينه قبل الإسلام، كقوله لليهودي إذا أسلم: يا يهودي، قاله: ابن عباس أيضاً، وبه قال: الحسن، وسعيد بن جبير، وعطاء.

= الرابع: أنه قول الرجل للرجل: يا فاسق، يا منافق، يا كافر، قاله: عكرمة.

= الخامس: قيل هو أن تقول لأخيك: يا كلب، يا حمار، يا خنزير.

والمعنى: لا يدع بعضكم بعضاً بلقب السوء، فإن النبز مختص بلقب السوء عرفاً{⁽²⁾.

← قوله تعالى: ﴿جِيءَ

في تفسير الآية ثلاثة أوجه:

= الأول: استقباح الجمع بين الإيمان وبين الفسق الذي يباه الإيـمان ويحظره والمعنى: بسئ الذكر المرتفع للمؤمنين بسبب ارتكاب التنايز أن يذكروا بالفسق بعد اتصافهم بالإيمان، وهو ذم على اجتماع الفسق وهو ارتكاب التنايز والإيمان على معنى: لا ينبغي أن يجتمعنا، فإن الإيمان يأتي الفسق.

= والثاني: أنه كان في شتائمهم لمن أسلم من اليهود يا يهودي، يا فاسق، فنهوا عنه، وقيل لهم: بسئ الذكر أن تذكروا الرجل بالفسق واليهودية بعد إيمانه، والجملة على هذا التفسير متعلقة بالنهاي عن التنايز.

= والثالث: أن يجعل من فسق غير مؤمن، كما تقول للمتحول عن التجارة إلى الفلاحة بسئت الحرفة الفلاحة بعد التجارة{⁽³⁾.

(1) انظر: الكشاف 372/4، روح المعاني 153/26، النكت والعيون 332/5.
(2) انظر: تفسير البيضاوي 217/1، تفسير أبي السعود 121/8، تفسير الخازن 227/6، زاد المسير 468/7.
(3) انظر: الكشاف 373/4، روح المعاني 155/26، تفسير الخازن 227/6، البحر المحيط 113/8.

← قوله تعالى: ﴿۱﴾

{فيه أقوال:

= **الأول:** أن يقال: هذه الأشياء من الصغائر فمن يصر عليه يصير ظالماً فاسقاً وبالمرّة الواحدة لا يتصف بالظلم والفسق، فقال: ومن لم يترك ذلك ويجعله عادة فهو ظالم.

= **الثاني:** أن يقال: قوله تعالى: {لا يسخر قوم} {ولا تلمزوا} {ولا تنازروا} منع لهم عن ذلك في المستقبل، وقوله تعالى: {ومن لم يتب} أمرهم بالتوبة عما مضى وإظهار الندم عليها مبالغة في التحذير وتشديداً في الزجر.

= **الثالث:** أن المعنى: هم الضارون لأنفسهم بمعصيتهم⁽¹⁾.

المطلب الخامس: الأحكام المتعلقة بالنداء الرابع

أولاً: هل الإنسان يلمز نفسه

{نعم من الممكن أن يلمز المرء نفسه، وذلك من وجهين:

= **أحدهما:** أن عيب الأخ عائد إلى الأخ، فإذا عاب عائب نفساً فكأنما عاب نفسه.

= **وثانيهما:** هو أنه إذا عابه وهو لا يخلو من عيب فيعيبه به المعاب فيكون هو بمعيبه حاملاً للغير على عيبه فكأنه هو العائب نفسه ونظيره قوله تعالى: ﴿۲﴾

ويحتمل أن يقال: لا تعيبوا أنفسكم أي كل واحد منكم معيب فإنكم إن فعلتم فقد تقتلوا أنفسكم⁽²⁾ لأن المؤمنين كنفس واحدة فكأنه بقتله أخاه قاتل نفسه، إنهم إخوة كالبنين يشد بعضه بعضاً وكالجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى سائرهُ بالسهر والحمى، وكقوله ﴿۳﴾ يعني: يسلم بعضكم على بعض.

= ويحتمل وجهاً آخر ثالثاً وهو أن يقال: لا تعيبوا أنفسكم، أي: كل واحد منكم معيب، فإنكم إن فعلتم فقد عيبتم أنفسكم، أي: كل واحد عاب كل واحد، فصرتم عائبين من وجه معييين من وجه، وهذا الوجه هنا ظاهر، ولا كذلك في قوله تعالى: ﴿۴﴾

وقيل: من سعادة المرء أن يشتغل بعيوب نفسه عن عيوب غيره.

قال الشاعر:
المَرءُ إن كَانَ عَاقِلًا وَرِعًا أَشْغَلُهُ عَن
عُيُوبِهِ وَرَعُهُ

كَمَا السَّقِيمُ الْمَرِيضُ يَشْغَلُهُ عَن وَجَعِ النَّاسِ
كلهم وجعه⁽⁴⁾

(1) انظر: مفاتيح الغيب 393/14، زاد المسير 469/9، التحرير والتنوير 250/26.

(2) سورة النساء، الآية "29".

(3) سورة النور، الآية "61".

(4) انظر: أحكام القرآن للجصاص 285/5، مفاتيح الغيب 393/14، اللباب 547/17، البحر المحيط 112/8، الجامع لأحكام القرآن 311/16، 312.

ثانياً: حكم التناز وتلقيب الناس بما اشتهروا به
 {قال النووي: اتفق العلماء على تحريم تلقيب الإنسان بما يكره، سواء كان صفة له، أو لأبيه، أو لأمه، أو غيرهما.
 والتلقيب المنهي هو ما يتداخل المدعو به كراهة لكونه تقصيراً به وذماً له، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّقَبَ الْمَكْرُوهَ هُوَ مَا يَكْرَهُه صَاحِبُهُ وَيُفِيدُ مَا لِلْمَوْصُوفِ بِهِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ السَّبَابِ وَالشَّتِيمَةِ.
 فأما ما يحبه مما يزينه وينوّه به فلا بأس به، ولا ينهي عنه، وما زالت الألقاب الحسنة في الأمم كلها من العرب والعجم تجري في مخاطباتهم ومكاتباتهم من غير نكير، روى عن النبي ρ : «من حق المؤمن على أخيه أن يسميه بأحب أسمائه إليه»⁽¹⁾ وفي الحديث: {كنوا أولادكم}⁽²⁾، ولهذا كانت التكنية من السنة والأدب الحسن، وعن عمر τ قال: {أشيعوا الكنى فإنها سنة ومنبهة، ولاسيما إذا كانت الكنية غريبة لا يكاد يشترك فيها أحد مع من تكنى بها في عصره فإنه يطير بها ذكره في الآفاق وتتهدى أخباره الرواة، لأنها بمنزلة أسماء الأشخاص والأسماء المشتقة من أفعال.
 فهناك ألقاب صارت كالأعلام لأصحابها، كقول بعض المحدثين لعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وسليمان بن مهران الأعمش.
 وهناك ألقاب تكسب صاحبها حمداً ومدحاً وتكون حقاً وصدقاً فلا تكره، كما قيل لأبي بكر: العتيق، والصديق، ولعمر: الفاروق، ولعثمان: ذو النورين، ولعلي: أبا تراب، ولخالد: سيف الله، ولحمزة: أسد الله}⁽³⁾.

المطلب السادس : من لطائف النداء الرابع

(1) لم أعر على لفظ هذا الحديث، ولكن ورد في المعجم الكبير للطبراني عن حنظلة قال: كان رسول الله - ρ - يعجبه أن يدعو الرجل بأحب أسمائه إليه وأحب كناه. انظر: المعجم الكبير لسليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني 13/4 حديث 3499 - ط مكتبة العلوم والحكم الموصل - الثانية 1404 هـ 1983م، قال عنه الإمام الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله ثقات = انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي 108/8 ط دار الفكر - بيروت 1412 هـ.
 (2) ذكره أبو حيان في تفسيره 112/8، ولم أجده بين كتب الحديث.
 (3) انظر: الكشف 372/4، البحر المحيط 812/8، تفسير الخازن 227/6، أحكام القرآن للجصاص 286/5، روح المعاني 154/26.

← اللطيفة الأولى: لماذا أسند {يسخر} إلى {قوم} دون أن يقول: لا يسخر بعضكم من بعض، كما قال: {لا يغتب بعضكم بعضاً}؟ أجاب عن ذلك العلامة الطاهر بن عاشور - رحمه الله - بقوله: {لأنه عما كان شائعاً بين العرب من سخرية القبائل بعضها من بعض فوجه النهي إلى الأقوام} (1).

← اللطيفة الثانية: لماذا قال تعالى: {قوم من قوم} ولم يقل: نفس من نفس؟

هذا ما وضحته عبارة الإمام الرازي - رحمه الله - حيث قال: {وذلك لأن هذا إشارة إلى منع التكبر، والمتكبر في أكثر الأمر يري جبروته على رؤوس الأشهاد، وإذا اجتمع في الخلوات مع من لا يلتفت إليه في الجامع يجعل نفسه متواضعاً، فذكرهم بلفظ القوم منعاً لهم عما يفعلونه} (2).

← اللطيفة الثالثة: لماذا قال: {قوم من قوم} ولم يقل: رجل من رجل، ولا امرأة من امرأة على التوحيد؟

سطر الإمام الزمخشري - رحمه الله - بقلمه السبب في ذلك فقال: {إعلاماً بإقدام غير واحد من رجالهم وغير واحدة من نسائهم على السخرية، واستفظاعاً للشأن الذي كانوا عليه، ولأنّ مشهد الساخر لا يكاد يخلو ممن ينلهى ويستضحك على قوله، ولا يأتي ما عليه من النهي والإنكار، فيكون شريك الساخر في تحمل الوزر، وكذلك كل من يطرق سمعه فيستطيه ويضحك به، فيؤدى ذلك وإن أوجده واحد إلى تكثر السخرة وانقلاب الواحد جماعة وقوما} (3).

← اللطيفة الرابعة: ما الحكمة من تخصيص النساء بالذكر من أن القوم يشملهم بطريق التغليب؟

عن الحكمة من ذلك قال الطاهر بن عاشور - رحمه الله - :- {وخص النساء بالذكر مع أن القوم يشملهم بطريق التغليب العرفي في الكلام، كما يشمل لفظ [المؤمنين] المؤمنات في اصطلاح القرآن بقريظة مقام التشريع، فإن أصله التساوي في الأحكام إلا ما اقتضى الدليل تخصيص أحد الصنفين به دفعا لتوهم تخصيص النهي بسخرية الرجال إذ كان الاستسغار متأصلاً في النساء، فلأجل دفع التوهم الناشئ من هذين السيئين} (4).

(1) انظر: التحرير والتنوير 247/26.
(2) انظر: مفاتيح الغيب 392/14.
(3) انظر: الكشاف 370/4.
(4) انظر: التحرير والتنوير 247/26.

← اللطيفة الخامسة: لماذا قال "ولا تلمزوا" بصيغة الفعل الواقع من جانب واحد، وقال: "ولا تنابزوا" بصيغة الفعل الواقع من جانبين؟ عن علة هذا الأمر قال العلامة الطاهر بن عاشور - رحمه الله - :-
{لأن اللمز قليل الحصول فهو كثير في الجاهلية في قبائل كثيرة منهم بنو سلمة بالمدينة}{(1)}.

← اللطيفة السادسة: لماذا قال: "ولا تنابزوا" ولم يقل: ولا تنبزوا؟
أجاب عن هذه الحكم الإمام الرازي - رحمه الله - بقوله:-
{لأن اللماز إذا لمز فالملموز قد لا يجد فيه في الحال عيباً يلزمه به، وإنما يبحث ويتبعه ليطلع منه على عيب فيوجد اللمز من جانب، وأما النبز فلا يعجز كل واحد عن الإتيان به، فإن من نبز غيره بالحمار وهو ينبره بالثور وغيره، فالظاهر أن النبز يفضي في الحال إلى التنابز، ولا كذلك اللمز}{(2)}.

← اللطيفة السابعة: لماذا أثر التعبير بلفظ [الاسم]؟
يقول الطاهر بن عاشور - رحمه الله - عن سر هذا التعبير:-
{وإثارة لفظ الاسم هنا من الرشاقة بمكان، لأن السياق تحذير من ذكر الناس بالأسماء الذميمة، إذ الألقاب أسماء فكان اختيار لفظ الاسم للفسوق مشاكلة معنوية}{(3)}.

← اللطيفة الثامنة: ما الحكمة من توسيط اسم الإشارة في قوله: ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون؟
عن هذه الحكمة يقول الطاهر بن عاشور - رحمه الله - :-
{وتوسيط اسم الإشارة، لزيادة تمييزهم تفضيلاً لحالهم، وللتببيه، بل إنهم استحقوا قصر الظلم عليهم لأجل ما ذكر من الأوصاف قبل اسم الإشارة}{(4)}.

المطلب السابع : المعنى العام

لما ذكر الله - Y - في النداءات السابقة حق الله، وحق رسوله - ρ - في حضوره وحياته وبعد موته، انتقلت بنا الآيات بعد ذلك إلى الحديث عن حق الجماعة فيما بينهم، فهذا النداء الذي نحن بصدد فيه تعليم وتأديب للأمة لعدم الوقوع فيما كان يقع فيه أهل الجاهلية. فإذا بالمقطع الأول من هذا النداء ينهي فيه الله - سبحانه - عن الاستهزاء والسخرية بالآخرين، موضحاً أن المسخور منه ربما يكون خيراً وله مكانة عند الله من الساخر لأن العبرة عنده سبحانه بصفاء القلب وإخلاص الضمير، وهذه السخرية

(1) انظر: المصدر السابق 249/26.

(2) انظر: مفاتيح الغيب 393/14.

(3) انظر: التحرير والتنوير 250/26.

(4) انظر: التحرير والتنوير 250/26.

الذي هو معنى الظلم فقال خاتماً بالقسم الخامس منبهاً على ما فيه من المعالي والنفائس: تُثْجَبُ بِبِبِبٍ..... الآية ج(1).

المطلب الثاني : سبب نزول الآية الكريمة

أورد كثير من المفسرين السبب الذي من أجله نزلت هذه الآية الكريمة فقالوا:-

نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي رَجُلَيْنِ اغْتَابَا رَفِيقَهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا، أَوْ سَافَرَ ضَمَّ الرَّجُلَ الْمُحْتَاجَ إِلَى رَجُلَيْنِ مُوسِرَيْنِ يَخْدُمُهُمَا، وَيَتَقَدَّمُ لَهُمَا إِلَى الْمَنْزِلِ فِيَهَيئُ لهما مَا يُصْلِحُهُمَا مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، فَضَمَّ سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ إِلَى رَجُلَيْنِ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَتَقَدَّمَ سَلْمَانُ إِلَى الْمَنْزِلِ فغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَلَمْ يَهَيئُ لَهُمَا شَيْئًا، فَلَمَّا قَدِمَا قَالَا لَهُ: مَا صَنَعْتَ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا غَلَبَتْني عَيْنَايَ، قَالَا لَهُ: انْطَلِقْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاطْلُبْ لَنَا مِنْهُ طَعَامًا، فَجَاءَ سَلْمَانُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَأَلَهُ طَعَامًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انْطَلِقْ إِلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَقُلْ لَهُ: إِنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ مِنْ طَعَامٍ وَأَدَامَ (2) فَلْيُعْطِكَ، وَكَانَ أُسَامَةُ خَازِنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى رَحْلِهِ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، فَرَجَعَ سَلْمَانُ إِلَيْهِمَا وَأَخْبِرَهُمَا، فَقَالَا كَانَ عِنْدَ أُسَامَةَ طَعَامٌ وَلَكِنْ بَخِلَ، فَبِعْنَا سَلْمَانَ إِلَى طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فَلَمْ يَجِدْ عِنْدَهُمْ شَيْئًا فَلَمَّا رَجَعَ قَالَا: لَوْ بَعَثْنَاكَ إِلَى بَنِي سَمِيحَةَ (3) لَعَارَ مَاؤُهَا، ثُمَّ انْطَلَقَا يَتَجَسَّسَانِ هَلْ عِنْدَ أُسَامَةَ مَا أَمَرَ لَهُمَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ لهما: مَا لِي أَرَى خُضْرَةَ اللَّحْمِ فِي أَفْوَاهِكُمَا، قَالَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَنَاوَلْنَا يَوْمَنَا هَذَا لَحْمًا، قَالَ: بَلْ ظَلَمْتُمْ تَأْكُلُونَ لَحْمَ سَلْمَانَ، وَأُسَامَةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: جَاءَ بِ بِبِبٍ.. الآية ج(4).

المطلب الثالث : المفردات اللغوية

← قوله تعالى: جِبِبِبٍ بِبِبِبٍ ج
 ← قوله: {اجتنبوا} {الاجتناب: افتعال، من جَنَبَ واجنبه، إذا أبعد عنه، وحقيقته: جعله جانباً آخر، وفعله يعدي إلى مفعولين، تَثَجَّفَ وَثَقَّفَ ج(5)، ثم يقال في مطاوعه: اجتنب الشر فتتقص المطاوعة مفعولاً، ولم يسمع له فعل أمر إلا بصيغة الافتعال} (6).
 ← وإبهام وتتكير قوله: {كثيراً}

(1) انظر: نظم الدرر 160/8.
 (2) إدام: الإدام معروف ما يؤتد به مع الخبز، والإدام بالكسر، والأدم بالضم: ما يؤكل بالخبز، أي شيء كان = انظر: لسان العرب 8/12.
 (3) (سميحة) بنو في ديار الأنصار، وعندها تداعت الأوس والخزرج إلى الصلح، انظر معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي 757/3، تحقيق: مصطفى السقا، ط: عالم الكتب - بيروت، الثالثة 1403 هـ.
 (4) انظر: تفسير الخازن 227/6، معالم التنزيل 344/7، السراج المنير 40/4.
 (5) سورة إبراهيم، الآية "35".
 (6) انظر: الكشف 374/4، التحرير والتنوير 252/26، روح المعاني 156/26.

في قوله تعالى: جَلَّ ثَنَاؤُكَ كَبُورًا (2) يعني: أن النبي - ρ - غير متهم فيما يقول، وهو ظنّتي: أي موضع تهمتي.

ثم إن الظن بمعنى الشك الذي ليس له من القرائن ما يترجح به أحد الطرفين على الآخر ينقسم باعتبار ميل الظان وفعله إلى قسمين، فإذا حمل أمر ما لم تتبين حاله على المحمل الحسن فهو الظن الحسن، وهو ما أمر المسلمون باتباعه وإذا حمّله على محمل السوء فهو الظن الآثم الذي يعتبر عدواناً على أعراض المسلمين، وهو موضوع الحديث فيما نحن بصدده⁽³⁾.

← قوله: {إثم}

{الإثم: الذنب الذي يستحق صاحبه العقاب، والهمزة فيه بدل من الواو كأنه يثم الأعمال أي: يكسرها بإحباطه، هذا ما قال به الزمخشري - رحمه الله - ورد عليه أبو حيان - رحمه الله - بقوله:

وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ تَصْرِيْفَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مُسْتَعْمَلٌ فِيهِ الْهَمْزُ، تَقُولُ: أَثْمَ يَأْتُمُّ فَهُوَ أَثْمٌ، وَالْإِثْمُ، وَالْإِثْمُ، فَالْهَمْزَةُ أَصْلٌ وَلَيْسَتْ بَدَلًا عَنِ الْوَاوِ، وَأَمَّا يِثْمٌ فَاصْنَعُهُ: يَوْثُمُ، وَهُوَ مِنْ مَادَّةٍ أُخْرَى⁽⁴⁾.

← وقوله تعالى: {كثيراً} مفعول به، والجار {من الظن} متعلق بنعت لقوله: {كثيراً}

وجملة {إن بعض الظن إثم} استئناف بياني⁽⁵⁾.

← قوله تعالى: {ولا تجسسوا}

← {أصله: لا تتجسسوا، حذف منه إحدى التاءين، وجس الخبر: طلبه والنقحص عنه فإذا نقل إلى باب التفعّل يحدث معنى التكلف منضمّاً إلى ما فيه من معنى الطلب كاللمس، فإن من يطلب الشيء يجسه ويلمسه، فأريد به ما يلزمه، واستعمال التفعّل للمبالغة، يقال: جسست الأخبار، أي: تفحصت عنها.

والتجسس: التتبع، ومنه الجاسوس والجساسة، وجواس الإنسان وحواسه: مشاعره. والتجسس: هو البحث عن عيوب الناس، والجس: مس العرق وتعرف نبضه للحكم به على الصحة والسقم، وهو أخص من الحس فإن الحس: تعرف ما يدركه الحس، والجس: تعرف حال ما من ذلك، ومن لفظ الجس اشتق الجاسوس⁽¹⁾.

(1) سورة الحشر، الآية "2".

(2) سورة التكويد، الآية "24".

(3) انظر: بصائر ذوي التمييز، ص 1076، المنهج القرآني في حماية الأعراض وصيانتها - لأستاذ الدكتور/محمد السيد جبريل - الأولى 1420هـ - 2000م.

(4) انظر: الكشاف 375/4، البحر المحيط 113/8.

(5) انظر: التحرير والتنوير 251/26، مشكل إعراب القرآن للخراط ص 517.

← وعما ورد في هذه الكلمة من قراءات قال العلماء:

وقرأ ابن عباس، والحسن، وأبو رجاء العطاردي، وابن سيرين {ولا تحسسوا} بالحاء من الحَسِّ الذي هُوَ أَثْرُ الحَسِّ، وغايته، ولهذا يقال لمشاعر الإنسان: الحواسُّ والجواس، بالحاء والجيم، وهما متقاربان، قال الأخفش: ليس يبعد أحدهما عن الآخر.

** وعن الفرق بينهما قال العلماء:

= وقيل: التجسس، والتحسس متحذان، ومعناهما: معرفة الأخبار.

= وقيل: التجسس بالجيم تتبع الظواهر، وبالحاء: تتبع البواطن،

= وقيل: الأول: أن تفحص بغيرك، والثاني: أن تفحص بنفسك،

= وقيل: الأول: في الشر، والثاني: في الخير، وهذا بفرض صحته غير مراد هنا.

= وقيل: الأول: ما كان من وراء، والثاني: الدخول والاستعلام.

= وقيل: الأول: لما يُكتم ويورى ومنه الجاسوس، والثاني: البحث عن الأخبار.

= وقيل: الأول: في تطلع الاخبار، والثاني: في المراقبة بالعين.

والذي عليه الجمهور: أن المراد على القراءتين: النهي عن تتبع العورات مطلقاً، وعدوه من الكبائر⁽²⁾.

← قوله تعالى: جَنَّتٌ جِ

{الغيبية: بالكسر اسم من الاغتياب، وفتح الغين: غلط، إذ هو بفتحها مصدر بمعنى الغيبوية.

والاغتياب: ذكر أحد غائب بما لا يُحب أن يُذكر به، والاسم منه الغيبية، بكسر الغين، مثل: الغيلة، وهي مشتقة من غاب يغيب، وهي القول في الغائب واستعملت في المكروه.

فالغيبية: هي ما يكره الإنسان ذكره من خُلُقِه، أو خُلُقِه، أو دينه، أو أفعاله، أو غير ذلك⁽³⁾.

← قوله تعالى: جَنَّتٌ تَطْفُفُ

اشتملت هذه الجملة على عدة أساليب بلاغية، قال عنها العلماء:-

(1) انظر: المفردات صد93، بصائر ذوي التمييز صد608، روح المعاني 156/26، روح البيان 70/9، الدر المصون صد5227، اللباب 549/17.

(2) انظر: روح المعاني 157/26، الكشف والبيان 82/9، البحر المحيط 113/8، روح البيان 70/9، التسهيل 2111/1.

(3) انظر: المحرر الوجيز 134/5، التحرير والتنوير 254/26، روح البيان 71/9، المفردات صد367، التسهيل 2111/1.

{تمثيل لما يصدر عن المغتاب من حيث صدوره عنه، ومن حيث تعلقه بصاحبه على أفحش وجه، وأشنعه طبعاً، وعقلاً، وشرعاً مع مبالغات من فنون شتى:-

= الاستفهام التقريري، من حيث إنه لا يقع إلا في كلام مسلم عند كل سامع حقيقة أو ادعاء، لتحقيق أن كل أحد يقر بأنه لا يجب ذلك، ولذلك أوجب الاستفهام بقوله: {فكرهتموه}.

= إسناد الفعل إلى أحد إيداناً بأن أحداً من الأحدثين لا يفعل ذلك.
= تعليق المحبة بما هو في غاية الكراهة للإشعار بتفطيع حالة ما شبه به وحالة من ارتضاه لنفسه، فلذلك لم يقل: أيتحمل أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً، بل قال: {أوجب أحدكم}.

= تمثيل الاغتياب بأكل لحم الإنسان، وجعل المأكول أماً للأكل وميتاً، حيث مثلت الغيبة بأكل لحم الأخ الميت وهو يستلزم تمثيل المولوع بها محبة أكل لحم الأخ الميت وهو يستلزم تمثيل المولوع بها محبة أكل لحم الأخ الميت، والتمثيل مقصود منه: استقطاع الممثل وتشويبه لإفادة الإغلاظ على المغتابين، لأن الغيبة متفشية في الناس وخاصة في أيام الجاهلية. فشبهت حالة اغتياب المسلم من هو أخوه في الإسلام وهو غائب بحالة أكل لحم أخيه وهو ميت لا يدافع عن نفسه.

= تعقيب ذلك بقوله تعالى: {فكرهتموه} حملاً على الإقرار وتحقيقاً لعدم محبة ذلك، أو محبته التي لا ينبغي مثلها.

= فيه من المحسنات، الطباق، بين {أحب} وبين {فكرهتموه} (1).
← قوله: {ميتاً}

{منصوب على الحال من قوله: {لحم} أو قوله: {أخيه}.
وقرأ نافع {ميتاً} بالتشديد، قال الزجاج: وبيانه أن ذكرك بسوء من لم يحضر بمنزلة أكل لحمه وهو ميت لا يحس بذلك} (2).

← قوله: {فكرهتموه}

{الكراهة هنا: الاشتمزاز والتفرز.

{والفاء: فصيحة، في جواب شرط مقدر يقدر معه، أي: إن صح ذلك أو أعرض عليكم هذا فقد كرهتموه ولا يمكنكم إنكار كراهيته.

= وعائد الضمير فيه يحتمل وجوها:

الأول: وهو الظاهر أن يكون هو الأكل، لأن قوله تعالى: {جذثت ثؤنبا} معناه: أوجب أحدكم الأكل، لأن "أن" مع الفعل تكون للمصدر، يعني: فكرهتم الأكل.

(1) انظر: روح المعاني 158/26، الكشاف 376/4، التحرير والتنوير 255/26.
(2) انظر: الكشاف 376/4، زاد المسير 471/7، روح البيان 71/9.

الثاني: أن يكون هو اللحم، أي: فكرهتم اللحم.
 الثالث: أن يكون هو الميت في قوله: ميتا، وتقديره: أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا متغيرا فكرتهموه}.

*** والفاء في قوله: {فكرتهموه} تقتضي وجود تعلق، فما ذلك؟

نقول فيه وجوه:-

= أحدها: أن يكون ذلك تقدير جواب كلام، كأنه تعالى لما قال {أوجب} قيل في جوابه ذلك.

= وثانيها: أن يكون الاستفهام في قوله: {أوجب} للإنكار، كأنه قال: لا يجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرتهموه إذا، ولا يحتاج إلى إضمار. وثالثها: أن يكون ذلك التعلق هو تعلق المسبب بالسبب، وترتيبه عليه، كما تقول: جاء فلان ماشيا فتعب، لأن المشي يورث التعب، فكذا قوله: {ميتا} لأن الموت يورث النفرة إلي حد لا يشتهي الإنسان أن يبيت في بيت فيه ميت، فكيف يقربه بحيث يأكل منه، ففيه إذا كراهة شديدة فكذلك ينبغي أن يكون حال الغيبة⁽¹⁾.

** وقرأ أبو سعيد الخدري، وأبو حيو، والجحدري: [فكرتهموه] بضم الكاف وتشديد الراء أي: جبلتم على كراهته، عدي بالتضعيف إلى ثان بخلاف قوله: جدد دج⁽²⁾، فإنه وإن كان مضعفا لم يتعد إلا لواحد لتضمنه معنى بغض⁽³⁾.

← قوله تعالى: جفف قققجج

{عطف على جمل الطلب السابقة، ابتداء من قوله: {اجتنبوا كثيرا من الظن} وهذا كالتذييل لها، إذ أمر بالتقوى وهي جماع الاجتناب والامتناع فمن كان سالما من التلبس بتلك المنهيات فالأمر بالتقوى يجنبه التلبس بشيء منها في المستقبل، ومن كان متلبسا بها أو ببعضها فالأمر بالتقوى يجمع الأمر بالكف عما هو متلبس به منها.

وجملة {إن الله تواب رحيم} تذييل للتذييل، لأن التقوى تكون بالتوبة بعد التلبس بالإثم، فقيل: {إن الله تواب} وتكون التقوى ابتداء فيرحم الله المتقي، فالرحيم شامل للجميع⁽⁴⁾.

(1) انظر: مفاتيح الغيب 396/14.

(2) سورة الحجرات، الآية "7".

(3) انظر: روح المعاني 159/26، الدر المصون ص5228، تفسير أبي السعود 122/8، البحر المحيط 114/8.

(4) انظر: روح المعاني 159/26، مفاتيح الغيب 396/14، التحرير والتوير 257/26.

المطلب الرابع : التفسير والبيان

← قوله تعالى: جَابِبٌ

لوصفهم بالإيمان يمنعهم من الافتراء والارتباب الذي هو دأب الكافر، فأعيد النداء خامس مرة لاختلاف الغرض والاهتمام به، وذلك أن المنهيات المذكورة بعد هذا النداء من جنس المعاملات السيئة الخفية التي لا يتفطن لها من عومل بها فلا يدفعها فما يزيلها من نفس من عامله بها⁽¹⁾.

← قوله تعالى: جِبِبِيبٌ

لأي: كونوا على جانب منه، وابتعدوا عنه، وفيه تأديب عظيم يبطل ما كان فاشياً في الجاهلية من الظنون السيئة، والتهم الباطلة، وأن الظنون السيئة تنشأ عنها الغيرة المفرطة والمكائد والاعتقالات، والطعن في الأنساب، والمبادأة بالقتال حذر من اعتداء مظنون ظناً باطلاً، وما نجمت العقائد الضالة والمذاهب الباطلة إلا من الظنون الكاذبة. والمراد به ظن السوء بالمسلم توهماً من غير تعلمه يقيناً⁽²⁾.

← قوله تعالى: جِبِبِيبٌ

ليعني: معصية، أي: إن ظن المسلم بالمسلم معصية. قال المفسرون: هو ما تكلم به مما ظنه من السوء بأخيه المسلم فإن لم يتكلم به فلا بأس به، وذهب بعضهم إلى أنه يأثم بنفس ذلك الظن وإن لم ينطق به.

ومعنى الأمر باجتتاب كثير من الظن الأمر بتعاطي وسائل اجتنابه، فإن الظن يحصل في خاطر الإنسان اضطراراً عن غير اختيار، فلا يعقل التكليف باجتتابه وإنما يراد الأمر بالتثبت فيه وتمحيصه والتشكك في صدقه إلى أن يتبين موجبه بدون تردد أو برجحان أو يتبين كذبه فتكذب نفسك فيما حدثتك، وهذا التحذير يراد منه مقاومة الظنون السيئة بما هو معيارها من الأمارات الصحيحة⁽³⁾.

← قوله تعالى: جِبِبِيبٌ

لأي: لا تبحثوا عن مخبات أمور الناس وادفعوا بالتي هي أحسن واجتروا بالظاهر الحسنة، فلا تبحثوا عن عورات المسلمين ولا عن معائبهم

(1) انظر: مفاتيح الغيب 396/14، التحرير والتنوير 250/26.
(2) انظر: التحرير والتنوير 251/26، روح البيان 68/9، النكت والعيون 334/5، تفسير البيضاوي 218/1.
(3) انظر: النكت والعيون 334/5، التحرير والتنوير 251/26، زاد المسير 471/7، الوجيز للواحد 1018/1.

فالمنهى عنه هو التجسس الذي لا ينجر منه نفع للمسلمين أو دفع ضرر عنهم⁽¹⁾.

وقال الإمام الماوردي - رحمه الله - فيه وجهان:

= أحدهما: هو أن يتبع عثرات المؤمن، قاله: ابن عباس، ومجاهد، وقتادة.

= الثاني: هو البحث عمّ خفي حتى يظهر، قاله: الأوزاعي⁽²⁾.

← قوله تعالى: جَنَّاتٍ تَنْتَجِدُ

{أي: لا يتناول بعضكم بعضاً ليظهر العيب بما يسوؤه، والغيبة: أن تذكر الرجل بما يكرهه، والغيبة: ذكر العيب بظهر الغيب.

قال الحسن: الغيبة ثلاثة كلها في كتاب الله، الغيبة، والإفك، والبهتان، فأما الغيبة، فإن تقول في أخيك ما هو فيه، وأما الإفك، فإن تقول فيه ما بلغك عنه، وأما البهتان فإن تقول فيه ما ليس فيه⁽³⁾.

← قوله تعالى: جَنَّاتٍ تَنْتَجِفُ

قال قتادة: كما أنت كاره إن وجدت جيفة مدودة أن تأكل منها، فكذلك فاكهه

لحم أخيك وهو حي.

وقال الزجاج تأويله: إِنَّ ذِكْرَكَ مَنْ لَمْ يَحْضُرْكَ بِسُوءٍ بِمَنْزِلَةِ أَكْلِ لَحْمِهِ وَهُوَ

مَيِّتٌ لَا يُحْسِنُ بِذَلِكَ.

= وفي قوله: "فَكَرَهُتُمُوهُ" وفيه وجهان:

- أحدهما: فَكَرَهُتُمْ أَكَلَ الْمَيْتَةِ، كَذَلِكَ فَكَرَهُوا الْغَيْبَةَ.

- الثاني: فَكَرَهُتُمْ أَنْ يَعْلَمَ بِكُمْ النَّاسُ فَكَرَهُوا غَيْبَةَ النَّاسِ⁽⁴⁾.

← قوله تعالى: جَقَقَ قَفَقَ جَجَجَ

{وانقوا الله} بترك ما أمركم باجتنابه

{إن الله تواب رحيم} لمن اتقى ما نهى عنه وتاب عما فرط منه من الذنب

ومخالفة الأمر.

والمبالغة في {تواب} لأنه بليغ في قبول التوبة إذ يجعل صاحبها كمن لم

يذنب، أو لكثرة المتوب عليهم، أو لكثرة ذنوبهم⁽⁵⁾.

(1) انظر: التحرير والتنوير 254/26، المحرر الوجيز 134/5، تفسير البيضاوي 218/1، الوجيز صد1018، التسهيل 2111/1.

(2) انظر: النكت والعيون 334/5.

(3) انظر: فتح القدير 92/5، زاد المسير 471/7، معالم التنزيل 346/7، النكت والعيون 335/5.

(4) انظر: معالم التنزيل 346/7، الكشف والبيان 84/9، النكت والعيون 335/5.

(5) انظر: تفسير البيضاوي 218/1، فتح القدير 92/5.

المطلب الخامس : الأحكام المتعلقة بالنداء الخامس

أولاً: ضابط الظن

حول بيان ضابط معنى الظن قال الإمام الزمخشري - رحمه الله - :-
{كل ظنّ متصف بالكثرة وجب أن يكون مجتنباً، وما اتصف منه بالقلّة مرخصاً في تظننه، والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها: أنّ كل ما لم تعرف له أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراماً واجب الاجتناب، وذلك إذا كان المظنون به ممن شوهد منه الستر والصلاح، وأونست منه الأمانة في الظاهر، فظنّ الفساد والخيانة به محرّم، بخلاف من اشتهره الناس يتعاطى الريب والمجاهرة بالخباثت، كالدخول والخروج إلى حانات الخمر، وصحبة الغواني الفاجرات، وإدمان النظر إلى المرد فلا يحرم ظنّ السوء فيه، وإن كان الظن لم يره يشرب الخمر ولا يزني ولا يعبت بالشباب}{(1)}.

ثانياً: أنواع الظن وأقسامه وأحواله

{قال سفيان الثوري: الظن ظنان:

= أحدهما: إثم وهو أن يظن ويتكلم به.

= والآخر: ليس بإثم وهو أن يظن ويتكلم به}{(2)}.

= وأما عن أقسام الظن =

{فأقسام ثلاثة

= الأول: مباح، كالظن في الأمور المعاشية.

= الثاني: واجب، كحسن الظن بالله - تعالى - والظن فيما لا قاطع فيه من العمليات كالواجبات الثابتة بغير دليل قطعي.

= الثالث: محرّم، كالظن في الإلهيات، أي: بوجود الإله، وذاته، وصفاته وما يليق به من الكمال، والنبوات، وحيث يخالفه قاطع، وظنّ السوء بالمؤمنين}{(3)}.

= وأما عن أنواع الظن =

فأربعة أنواع:

= الأول: المحظور: وهو سوء الظن بالله - تعالى - والواجب حُسنُ الظن بالله، وكذلك سوء الظن بالمسلمين الذين ظاهرهم العدالة.

= الثاني: المأمور به، فهو ما لم ينصب عليه دليل يوصل إلى العلم به وقد تعبدنا الله بتنفيذ الحكم فيه والاقتصار على غالب الظن، وإجراء الحكم عليه واجب، وذلك نحو ما تُعبدنا به من قبول شهادة العُدول وتحرّي القبلة

(1) انظر: الكشاف 4/374، روح المعاني 26/156.

(2) انظر: اللباب 17/549، بحر العلوم 3/312.

(3) انظر: روح المعاني 26/156، روح البيان 9/68.

في قلبك، فَإِنَّمَا الشَّيْطَانُ يُفْقِهَ إِلَيْكَ، فَيُنَبِّئُكَ أَنَّهُ أَفْسَقَ الْفُسَّاقِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فلا يجوز تصديق إبليس، وإن كان ثم مخيلة تدل على فساد واحتمال خلافه لم يجوز أن تصدق به، لأن الفاسق يتصور أن يصدق في خبره، ولكن لا يجوز لك أن تصدق به⁽¹⁾.

رابعاً: تعبد الله بالظن

{أنكرت جماعة من المبتدعة تعبد الله - تعالى - بالظن، وجواز العمل به، تحكّم في الدين، ودعوي في المعقول، وليس في ذلك أصل يعول عليه، فإن الباري - تعالى - لم يذم جميعه، وإنما أورد الظن في بعضه، ومتعلقهم في ذلك حديث أبي هريرة، قال، قال النبي - ﷺ - {إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا ولا تجسسوا، ولا تقاطعوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً}⁽²⁾، وهذا لا حجة فيه، لأن الظن في الشريعة قسمان: محمود، ومذموم، فالمحمود بدلالة قوله: {يحبب إليّ}، وقوله: {حجج حجج حجج}، وقال النبي - ﷺ - {إذا كان أحدكم مادحاً أخاه فليقل أحسبه كذا، ولا أزكي علي الله أحداً}⁽⁴⁾. وعبادات الشرع وأحكامه ظنية في الأكثر حسبما بيّناه في أصول الفقه⁽⁵⁾.

خامساً: النهي عن وسائل التجسس

{كما حمى الإسلام الأعراض والعورات من العدوان عليها بالتجسس وحرّم هذا الفعل، فإنه حرم وسائل التجسس، ونهى عما يفضي إليه ويحققه، ومن ذلك:

= أولاً: منع دخول بيوت الغير بغير إذن منهم :

فقد وجه القرآن الكريم - في تشريعه الحكيم - المسلمين إلى عدم دخول البيوت بغير إذن أهلها، وشرع الاستئذان عند الدخول، خشية أن تقع أنظار الداخلين على ما يكره أصحابها أن يراه الناس منهم، وذلك في قول الله - ﷻ -
- ﴿إِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَاسْلُتُوا السُّبُلَ وَالْأَبْوَابَ وَلَا تَخْرُجُوا فِيهَا وَجْهًا كَثِيرًا لِكَيْ لَا تَرَوُا الْعُرَاقِمَ الْأُنثَىٰ﴾⁽⁶⁾.

فالآية الكريمة توجه إلى مراعاة حفظ العورات، واعتبار الأحوال التي يكره أصحابها أن يطلع عليها غيرهم.

(1) انظر: المنهج القرآني في حماية الأعراض وصيانتها أ.د/ محمد جبريل ص 31، 32، إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي 161/1 - ط دار الشعب.

(2) انظر: صحيح البخاري كتاب: الأدب، باب ما ينهي عن التحاسد والتدابير 2253/5 حديث 5717.

(3) سورة النور، الآية "12".

(4) انظر: صحيح مسلم، كتاب: الزهد والرفائق، باب: النهي عن المدح إذا كان فيه إفراط 94/19 حديث 7694.

(5) انظر: أحكام القرآن لابن العربي 179/7 والجامع لأحكام القرآن 316/16.

(6) سورة النور، الآية "27".

قال الإمام الزمخشري - رحمه الله - : {وذلك لأن الاستئذان لم يشرع لئلا يطلع الداخل على عورة، ولا تسبق عينه إلى ما لا يحل النظر إليه فقط، وإنما شرع لئلا يوقف على الأحوال التي يطويها الناس في العادة عن غيرهم، ويتحفظون من اطلاع أحد عليها، لأنه تصرف في ملك غيرك، فلا بد من أن يكون برضاه وإلا أشبه الغضب والتغلب}{(1)}.

= ثانياً:- تحريم النظر في بيت الغير بغير إذنه :

وكما حمى الإسلام الأعراض فمنع التجسس ومنع وسائله من عدم الاستئذان، فقد منع من وسائله كذلك النظر في بيوت الغير والاطلاع فيها بغير إذنهم، فجاء التحريم في هذا الصدد مقترناً بالوعيد الشديد عليه، واهدأر بصر من يفعل ذلك.

فقد أخرج مسلم عن أبي هريرة τ أن النبي ρ قال: «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفتأوا عينه»{(2)}.

وأخرج البخاري عن سهل بن سعد قال: اطلع رجل من جحر في حجرة النبي - ρ - مدري{(3)} يحك بها رأسه، فقال: {لو أعلم أنك تنظر لطفعت بها في عينيك إنما جعل الاستئذان من أجل البصر}{(4)}.

وهكذا تتجلى عظمة التشريع القرآني بما ورد من تفصيل في البيان النبوي، في مجال حماية الأعراض من العدوان عليها بتجسس تتبع في العورات، وتظهر فيه المثالب، وأنه كما قدمنا إذا كان قد حرم الظن الأثم وهو منشأ العدوان على أعراض المسلمين، فقد حرم ما يفضي إلى هذا الظن من محاولة التحقق بتتبع العورات}{(5)}.

سادساً: حكم الغيبة وهل للغائب من توبة؟

أما عن حكم الغيبة فقد قال العلماء:

{والغيبة حرام بدلالة هذه الآية وآثار من السنة، وذلك أنها تشتمل على مفسدة في أخوة الإسلام، وقد تبلغ الذي اغترب فتقدح في نفسه عداوة لمن اغتابه فينتلم{(6)} بناء الأخوة، ولأن فيها الاشتغال بأحوال الناس وذلك يلهي الإنسان عن الاشتغال بالمهم النافع له وترك ما لا يعنيه.

(1) انظر: الكشاف 233/3.

(2) انظر: صحيح مسلم، كتاب: الآداب، باب: تحريم النظر في بيت غيره/ 6/ 181 حديث 5768.

(3) [مدري] هي حديدة يسوي بها شعر الرأس، وقيل هو شبه المشط = انظر: شرح النووي على مسلم 137/14.

(4) انظر: صحيح البخاري، كتاب: الاستئذان باب: الاستئذان من أجل البصر 2304/5 حديث 5887.

(5) انظر: المنهج القرآني في حماية الأعراض وصيانتها د/ محمد جبريل من 42 - 50.

(6) (فينتلم) تلم الإناء والسيف ونحوه يئلمه تلماً : كسر حرفه , انظر : لسان العرب 78/12 .

وهي عند المالكية من الكبائر، حتى قال الإمام القرطبي - رحمه الله - لا خلاف الغيبة من الكبائر، ووجهتهم: أن الله نهى عنها وشنعها. من صرح بذلك، لكن الشيخ عليا الصعيدي في «حاشية الكفاية» صرح بأنها عندنا من الكبائر مطلقاً. ووجهه: أن الله نهى عنها وشنعها. وجعلها الشافعية من الصغائر، لأن الكبيرة في اصطلاحهم فعل يؤذن بقلّة اكتراث فاعله بالدين ورقة الديانة، كذا حدّها إمام الحرمين. ← وأما عن توبة المغتاب والكفارة منها فقالوا: إن من اغتاب أحداً عليه أن يتوب إلى الله - Y -، وهل يستحلّ المغتاب؟ **اختلف فيه:**

= **فقلت فرقة:** ليس عليه استحلاله وإنما هي خطيئة بينه وبين ربه، واحتجت بأنه لم يأخذ من ماله ولا أصاب من بدنه ما ينفصه، فليس ذلك بمظلمة يستحلها منه وإنما المظلمة ما يكون منه البذل والعوض في المال والبدن.

= **وقالت فرقة:** هي مظلمة، وكفارتها الاستغفار لصاحبها الذي اغتابه، واحتجت بحديث يروى عن الحسن قال: كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبتته⁽¹⁾.

= **وقالت فرقة:** هي مظلمة وعليه الاستحلال منها. واحتجت بقول النبي صلى الله عليه وسلم: [من كانت لأخيه عنده مظلمة في عرض أو مال فليتحلله منه من قبل أن يأتي يوم ليس هناك دينار ولا درهم يؤخذ من حسناته فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فزيد على سيئاته]⁽²⁾.

وقد روي من حديث عائشة أن امرأة دخلت عليها فلما قامت قالت امرأة: ما أطول ذيلها! فقالت لها عائشة: لقد اغتبتيتها فاستحلها⁽³⁾. فدللت الآثار عن النبي - ρ - أنها مظلمة يجب على المغتاب استحلالها⁽⁴⁾.

سابعاً: - أنواع الغيبة وفيم تكون
لروى عن الحسن أنه قال:

(1) الحديث ضعيف الإسناد = انظر: اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي 257/2، ط دار الكتب العلمية.
(2) انظر: صحيح البخاري، كتاب: المظالم، باب: من كانت له مظلمة عند الرجل فحلها 323/8 حديث 2269 من حديث أبي هريرة τ بألفاظ متقاربة.
(3) انظر: شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي 313/5 حديث 6767 - ط دار الكتب العلمية بيروت - الأولى 1410هـ.
(4) انظر: التحرير والتنوير 256/26، الجامع لأحكام القرآن 321/16، حاشية الصاوي على الجلالين 96/2.

الغنيمة ثلاثة أوجه كلها في كتاب الله - تعالى - : الغيبة، والإفك، والبهتان، فأما الغيبة: فهو أم تقول في أخيك ما هو فيه، وأما الإفك: فإن تقول فيه ما بلغك عنه، وأما البهتان: فإن تقول فيه ما ليس فيه. ← وذهب قوم إلى أن الغيبة لا تكون إلا في الدين، ولا تكون في الخلقة والحسب، وقالوا: ذلك فعل الله به.

وذهب آخرون إلى عكس هذا فقالوا: لا تكون الغيبة إلا في الخلق، والخلق، والحسب، والغيبة في الخلق أشد، لأن من عيب صنعة فأنما عيب صانعها وهذا كله مردود، أما الأول: فيرده حديث عائشة حين قالت في صفة: إنها امرأة قصيرة، فقال لها النبي - ρ - {لقد قلت كلمة لو مزج بها البحر لمزجته}(1)، واجماع العلماء قديماً على أن ذلك غيبة إذا أريد به العيب. وأما الثاني: فمردود أيضاً عند جميع العلماء، لأن العلماء من أول الدهر من أصحاب النبي - ρ - والتابعين بعدهم لم تكن الغيبة عندهم في شيء أعظم من الغيبة في الدين لأن عيب الدين أعظم العيب، فكل مؤمن يكره أن يذكر في دينه أشد مما يكره في بدنه، وكفى رداً لمن قال هذا القول قوله U: {إذا قلت في أخيك ما يكره فقد اغتبه}(2). فمن زعم أن ذلك ليس بغيبة فقد رد ما قال النبي - ρ - نصاً، وكفى بعموم قول النبي - ρ - {دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام}(3) وذلك عام للدين والدنيا، وقول النبي - ρ - : {من كانت عنده لأخيه مظلمة في عرضه أو ماله فليتحلله منه} فعم كل عرض، فمن خص من ذلك شيئاً دون شيء فقد عارض ما قال النبي - ρ - (4).

ثامناً: - آثار الغيبة

تحت هذا العنوان يقول أستاذنا وشيخنا المفضل الأستاذ الدكتور/محمد جبريل - جزاه الله خيراً ونفعنا بعلمه: -
{لا غرو أن كانت الغيبة - وهذه شناعتها - مما لا يسلم معها دين المؤمن في الدنيا، ولا ماله في الآخرة.

- أما في الدنيا: فإنه لا يسلم لمن يقع في أعراض الناس عبادة وهو يغتابهم، ويكفينا للتدليل على ذلك، ما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة - τ - أن النبي - ρ - قال: {من لم يدع قول الزور والعمل

(1) انظر: سنن أبي داود، كتاب: الأدب، باب: في الغيبة 19/13 حديث 4232.
(2) انظر: المصدر السابق كتاب: الأدب، باب: في الغيبة 161/14 حديث 4876.
(3) انظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب 183/1 حديث 102، وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: تغليب حرمة الدماء والأعراض والأموال 33/9 حديث 3180.
(4) انظر: الجامع لأحكام القرآن 320/16.

به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه⁽¹⁾، فالحديث يدل على أن من لم يترك قول الزور وصفات الجهل والعمل بذلك فليس لله حاجة في أن يصوم بترك الطعام والشراب، كناية عن عدم قبول العبادة.

وأما موطن الدلالة على ما قدمناه من عدم قبول العبادة فيتمثل في:
1- أن قول الزور عام يدخل فيه الوقوع في أعراض الناس واغتيالهم دخولاً أولياً.

2- أنه إذا كان هذا هو الشأن في الصيام، وهو عبادة متفردة بأن الله - تعالى - يتولى الجزاء عليها جزاء غير مرتبط بالعدد في مضاعفة الحسنات كما جاء في الحديث في فضل الصيام، عن أبي هريرة - τ - قال رسول الله - ρ - -: «كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله، يقول الله: إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به، يدع شهوته وطعامه من أجلي.....»⁽²⁾.

أقول: إذا كان هذا هو شأن الصيام، وهذا شأن الغيبة معه رداً على صاحبه ومنعاً من قبوله، فإن سائر العبادات تكون في خطر إذا كان صاحبها لا يتورع عن الغيبة، والوقوع في الأعراض.

- وأما في الآخرة: فإن الغيبة قد عدها كثير من العلماء من الكبائر التي إن لم يتب صاحبها منها ويتحلل ممن وقع في عرضه، لأنها من حقوق العباد التي تقوم على المنازعة والمشاحة، إن لم يفعل فإنها تكون سبباً في عذابه عليها، بدءاً من أول منازل الآخرة.

فقد أخرج أحمد - رحمه الله تعالى - عن أبي بكر - τ - قال: كنت أمشي مع النبي - ρ - فمر على قبرين، فقال: لمن يأتيني بجريدة نخل، قال: فاستبقت أنا ورجل آخر، فجبنا بعسيب فشقه باثنين فجعل على هذا واحدة، وعلى هذا واحدة، ثم قال: أما إنه سيخفف عنهما ما كان فيهما من بلوائهما شيء، ثم قال: إنهما ليعذبان في الغيبة والبول⁽³⁾.

(1) انظر: سنن الترمذي، كتاب: الصوم، باب: ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم، وقال: هذا حديث حسن صحيح 203/3 حديث 711.
(2) انظر: سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب: ما جاء في فضل الصيام 525/1 حديث 1638 من حديث أبي هريرة τ وقال الألباني: صحيح.
(3) انظر: مسند أحمد بن حنبل 293/44 حديث 20949.

أن المرخص في ذكر مساويئ الغير هو غرض صحيح في الشرع لا يمكن التوصل إليه إلا به فيدفع ذلك إثم الغيبة وهي

= **أولاً:** التظلم إلى القاضي، أو الحاكم، فإن من ذكر قاضياً بالظلم والخيانة وأخذ الرشوة كان مغتاباً عاصياً إن لم يكن مظلوماً، أما المظلوم من جهة القاضي فله أن يتظلم إلى السلطان وينسبه إلى الظلم، إذ لا يمكنه استيفاء حقه إلا به، قال ρ: {إن لصاحب الحق مقالاً} (1).

= **ثانياً:** - الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصي إلى منهج الصلاح بذكره لمن يظن قدرته على إزالته.

= **ثالثاً:** - الاستفتاء، فيجوز للمستفتي أن يقول للمفتي: ظلمني فلان بكذا، فما طريق تحصيل حقي؟، والأسلم التعريض بأن يقول ما قولك في رجل ظلمه أبوه أو أخوه أو زوجته، ولكن التعيين مباح بهذا القدر، لما روى عن هند بنت عتبة أنها قالت للنبي - ρ - أن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني ما يكفيني أنا وولدي فأخذ من غير علمه؟ فقال: {خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف} (2).

= **رابعاً:** - تحذير المسلم من الشر، كجرح الشهود والرواة، والمنصفين لإفتاء، أو إقراء مع عدم أهلية، فتجوز إجماعاً، بل تجب، وكان يشير، وإن لم يستشر علي مريد تزويج أو مخالطة لغيره في أمر ديني أو دنيوي.

= **خامساً:** - أن يكون الإنسان معروفاً بلقب يعرب عن عيبه، كالأعرج، والأعمش، فلا إثم على من يقول إن قصد التعريف لا التقيص، وإن أمكنه التعريف بعبارة أخرى فهو أولى.

= **سادساً:** - أن يكون مجاهراً بالفسق، كالمجاهر بشرب الخمر، وكان ممن يتظاهر به، بحيث لا يستتف من أن يذكر له ولا يكره أن يذكر به فإذا ذكرت فيه ما يتظاهر به، فلا إثم عليك، قال رسول الله - ρ - : {من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة له} (3).

فلا غيبة في فاسق بذكر فسقه، دون مجاهرة له به، وقد قال النبي - ρ - لما استؤذن عنده لعبيته بن حصن: {بئس أخو العشيرة} (4) ليحذر من سمعه إذا كان عيينة يومئذ منحرفاً عن الإسلام.

(1) انظر: صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب: من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه 427/10 حديث 4194 من حديث أبي هريرة ت.

(2) انظر: صحيح البخاري، كتاب: النفقات، باب: إذا لم يتفق الرجل 2052/5/ 5049.

(3) انظر: سنن البيهقي الكبرى 210/10 حديث 20704 من حديث أنس بن مالك، وضعفه صاحب: {كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس} لإسماعيل بن محمد العجلوني 172/2 - ط دار إحياء التراث العربي.

(4) انظر: صحيح البخاري، كتاب: الأدب، باب: لم يكن النبي ρ فاحشاً ولا متفحشاً 457/18 حديث 5572 من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها.

= وقال عمر - τ - : ليس لفاجر حرمة، وذكر الفاجر ليحذره الناس ،
وأراد به المجاهر بفسقه دون المستتر، إذ المستتر لا بد من مراعاة حرمة.
= وقال الحسن: ثلاثة لا غيبة لهم: الإمام الجائر، والفاسق المعلن بفسقه،
والمبتدع الذي يدعو الناس إلى بدعته، وهو صاحب الهوى⁽¹⁾.
المطلب السادس : من لطائف النداء السادس

← اللطيفة الأولى:

{أن الله - تعالى - ذكر في هذه الآية أموراً ثلاثة مرتبة، بيانها: هو أنه
تعالى قال: {اجتنبوا كثيراً} أي: لا تقولوا في حق المؤمنين ما لم تعلموه
فيهم بناء على الظن، ثم إذا سئلتهم على المظنونيات، فلا تقولوا: نحن
نكشف أمورهم لنستيقنهما قبل ذكرها، ثم إن علمتم منها شيئاً من غير
تجسس، فلا تقولوه ولا تفشوه عنهم ولا تعيبوا، ففي الأول: نهى عما لم أن
يُعلم، ثم نهى عن طلب ذلك العلم، ثم نهى عن ذكر ما علم⁽²⁾.
← اللطيفة الثانية:-

{أن الله - تعالى - لم يقل: اجتنبوا أن تقولوا أمراً على خلاف ما تعلمونه،
ولا قال: اجتنبوا الشك، بل أول ما نهى عنه هو القول بالظن، وذلك لأن
القول على خلاف العلم كذب وافتراء، والقول بالشك والرجم بالغيب سفه
وهراء، وهما في غاية القبح، فلم ينه عنه اكتفاء بقوله تعالى: {يا أيها الذين
آمنوا} لأن وصفهم بالإيمان يمنعهم من الافتراء والارتياب الذي هو دأب
الكافر، وإنما منعهم عما يكثر وجوده في المسلمين، لذلك قال في الآية: {لا
يسخر⁽³⁾}.
**← اللطيفة الثالثة:- لماذا قال: {ولا يغتب بعضكم بعضاً} دون أن يقول
اجتنبوا الغيبة؟**

عن علة ذلك تفصح عبارة العلامة الطاهر بن عاشور - رحمه الله - حيث
قال:-

{وإنما قال: {ولا يغتب بعضكم بعضاً} دون أن يقول: اجتنبوا الغيبة لقصد
التوطئة للتمثيل الوارد في قوله: {أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً}،
لأنه لما كان ذلك التمثيل مشتملاً على جانب فاعل الاغتيا ب ومفعوله مُهَدَّ
له بما يدل على ذاتين لأن ذلك يزيد التمثيل وضوحاً⁽⁴⁾.

← اللطيفة الرابعة:- لماذا لم يرد الاستفهام في قوله:- {أحب أحدكم}
على نفي المحبة؟

(1) انظر: روح المعاني 161/26، التحرير والتنوير 156/26، روح البيان 73/9، التسهيل
2111/1، إحياء علوم الدين 259/4 - 261.
(2) انظر: مفاتيح الغيب 296/14.
(3) انظر: المصدر السابق.
(4) انظر: التحرير والتنوير 254/26.

عن سبب ذلك قال الطاهر بن عاشور أيضاً:-
لوإنما لم يرد الاستفهام على نفي محبة ذلك بأن يقال: ألا يحب أحدكم، كما
هو غالب الاستفهام التقريري، إشارة إلى تحقق الإقرار المقر عليه، بحيث
يتزك للمقرر مجالاً لعدم الإقرار ومع ذلك لا يسعه إلا الإقرار⁽¹⁾.

المطلب السابع: المعنى العام

اشتمل هذا النداء على جملة من المنهيات والمنكرات البغيضة، التي لو
ابتعد عنها المسلمون لساد الحب والوئام والإخاء بين أفراد المجتمع المسلم.
← وأول هذه المنهيات والمنكرات: كثرة الظن السيء الذي يكون بغير
حق، ومثل هذا الظن حرام ومنهي عنه في دين الله، فما ينبغي لمسلم أن
يسارع في اتهام المسلمين بغير حق، وقد فهم بالسوء من المنكرات
والفواحش من غير إيجاد القرائن والأحوال والملابسات المؤدية له، ثم يعلل
الله - I - هذا النهي المؤدي إلى هذا التحريم، فيقول: {إن بعض الظن
إثم} كظن السوء الآثم بأهل الخبر والصلاح، فإن ظن السوء يترتب على
وجوده بين الأمة تفكك وانهايار المجتمع المسلم.

وفي التنديد بالظن السوء والتحذير من التلبس به، روي عن أبي هريرة - ط
- قال: قال رسول الله - ρ - : "ياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا
تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا،
وكونوا عباد الله إخواناً"⁽²⁾.

وروي عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: رأيت النبي -
ρ - يطوف بالكعبة ويقول: {ما أطيبك وأطيب ريحك، ما أعظمك
وأعظم حرمتك، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله -
تعالى - منك، ماله، ودمه، وأن يظن به إلا خيراً"⁽³⁾.

وثبت عن سيدنا عمر بن الخطاب ط أنه قال: {ولا تظمن بكلمة
خرجت من امرئ مسلم شراً وأنت تجد لها في الخير محملاً"⁽⁴⁾.

← وثاني هذه المنهيات والمنكرات البعد عن التجسس والأخذ بما تبدي من
ظواهر الأمور، وعدم تتبع عورات المسلمين لمعرفة أو كشفها والوقوف
على أخبارهم وأستارهم، وللاطلاع على أسرارهم التي ما ينبغي أن يطلع
عليها الآخرون.

(1) انظر: المصدر السابق.

(2) انظر: صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: ما ينهي عن التحاسد والتدابير 2253/5 حديث
5717، وصحيح مسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظن والتجسس 413/16 حديث
6701.

(3) انظر: سنن ابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: حرمة دم المؤمن وماله 67/12 حديث 4067.

(4) انظر: الدر المنثور 22/7.

هذه هي محجة الإسلام الناصعة، وطبيعته المميزة القائمة على العقيدة الثابتة مهما تكن الأحوال والأعراف.

ومن هنا فقد ورد بين ثنايا السنة النبوية المطهرة وأقوال السلف الصالح ما يحذر المسلمين من هذه الصفة الذميمة.

فقد روى عن أبي بررة الأسلمي قال: خطبنا رسول الله - ﷺ - فقال:-
لِيا معشر من آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان في قلبه لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من اتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته⁽¹⁾.

لوعن زيد بن وهب قال: أتى ابن مسعود فقيل: هذا فلان تقطر لحيته خمراً، فقال عبد الله: إنا قد نهينا عن التجسس، ولكن إن يُظهر لنا شيء نأخذ به⁽²⁾.

لوقال عبد الرحمن بن عوف: حرست ليلة مع عمر بن الخطاب - ع - بالمدينة إذ تبين لنا سراج في بيت بابه مُجاف على قوم لهم أصوات مرتفعة ولغط، فقال عمر: هذا بيت ربيعة بن أمية بن خلف وهم الآن شرب فما ترى؟ قلت: أرى أنا قد أتينا ما نهى الله عنه، قال الله - تعالى - : {ولا تجسسوا}⁽³⁾.

← وثالث هذه المنهيات والمنكرات البعد عن الغيبة، وهي ذكرك أخاك بما يكره، وقد وضع النبي - ﷺ - هذا المعنى بقوله: أَتَدْرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟ قَالُوا: قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ قَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهْتَهُ⁽⁴⁾.

والغيبة من أشد الكبائر وأفحشها، ومن هنا فقد شدد الإسلام عليها النكير وندد بالمغتائبين الآثمين أعظم تنديد.

فقد روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قلت للنبي - ﷺ - حسبك من صفة كذا وكذا، تعني قصيرة، فقال ﷺ: {لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته}⁽⁵⁾.

ثم شبه الله - ﷻ - الغيبة بأكل الموتى تنفيراً أو تحذيراً من الوقوع فيها، لأن أكل لحم الميت حرام وكذلك الغيبة حرام، فكما تكرهون الأكل من لحم إخوانكم ميتين فاكرهوا غيبتهم أحياء.

(1) انظر: سنن أبي داود، كتاب: الأدب، باب: في الغيبة 167/14 حديث 4882.

(2) انظر: الجامع لأحكام القرآن 317/16.

(3) المصدر السابق.

(4) انظر: صحيح مسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الغيبة 481/16 حديث 6758.

(5) سبق تخريجه ص.

وروي عن أبي هريرة - τ - أن ماعزاً الأسلمي جاء إلى النبي - ρ -
 وشهد على نفسه بالزنا، فرجمه رسول الله - ρ - {فَسَمِعَ النَّبِيَّ - ρ -
 رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ، يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: انْظُرْ إِلَى هَذَا الَّذِي سَتَرَ
 اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ تَدَعَهُ نَفْسُهُ حَتَّى رُجِمَ رَجْمَ الْكَلْبِ، فَسَكَتَ عَنْهُمَا ثُمَّ سَارَ
 سَاعَةً حَتَّى مَرَّ بِجِيْفَةِ حِمَارٍ شَائِلٍ⁽¹⁾ بِرِجْلِهِ، فَقَالَ: أَيُّنَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ،
 فَقَالَ نَحْنُ ذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَنْزِلَا فَكَلَا مِنْ جِيْفَةِ هَذَا الْحِمَارِ، فَقَالَا:
 يَا نَبِيَّ اللَّهِ: مَنْ يَأْكُلُ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: فَمَا نَلْتُمَا مِنْ عَرَضٍ أَحْيَكُمَا أَنْفَاً
 أَشَدَّ مِنْ أَكْلِ مَنْه، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ الْآنَ لَفِي أَنْهَارِ الْجَنَّةِ يَنْقَمِسُ⁽²⁾
 فِيهَا⁽³⁾.

وقد استثنى العلماء بعض المواضع والصور التي يجوز ويرخص فيها
 للغيبة بينها أنفاً في عرض أهم الأحكام التي اشتمل عليها هذا النداء.
 ثم ختم هذا النداء بالأمر بنقوى الله والامتثال لأوامره والاجتناب عن نواهيه،
 فهو سبحانه يتوب على من تاب ورحيم بالمؤمنين التائبين فلا يعاقبهم بعد
 أن تابوا وأنبأوا.

المطلب الثامن : الفوائد والدروس المستفادة من النداء الخامس

أولاً: - النهي عن سوء الظن وتحريمه ووجوب البعض عن كل ظن لا
 قرينة تدعو إليه.

ثانياً: - أن حرمة الظن السيء متعلق بأهل الخير والصلاح، أما أهل
 السوء والفسوق فيجوز ظن السوء به لتجنبه والتحذير من سلوكه
 ثالثاً: - {علم من قوله: [كثيراً من الظن] أن بعض الظن ليس إثماً وأنا لم
 نؤمر باجتنباب الظن الذي ليس بإثم، لأن قوله: {كثيراً} وصف، فمفهوم
 المخالفة منه يدل على أن كثيراً من الظن لم نؤمر باجتنبابه وهو الذي يبينه
 {إن بعض الظن إثم} أي: أن بعض الظن ليس إثماً، فعلى المسلم أن يكون
 معياره في تمييز أحد الظنين من الآخر أن يعرضه على ما بينته الشريعة
 في تضاعيف أحكامها من الكتاب والسنة وما أجمعت عليه علماء الأمة
 وما أفاده الاجتهاد الصحيح وتتبع مقاصد الشريعة⁽⁴⁾.

رابعاً: - {الذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها: أن كل ما لم
 تعرف له أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراماً واجب الاجتناب، وذلك
 إذا كان المظنون به ممن شوهد منه الستر والصلاح، وأونست منه الأمانة

(1) شائل برجله: أي: رافع رجله من شدة الانتفاخ = انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود محمد
 شمس الحق العظيم آبادي 73/12 - ط دار الكتب العلمية - بيروت - الثانية 1415 هـ.
 (2) ينقمس: أي: ينغمس ويغوض فيها = انظر: المصدر السابق.
 (3) انظر: سنن أبي داود، كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك 92/13 حديث 4430.
 (4) انظر: التحرير والتنوير 253/26.

لما ذكر سبحانه الأخوة الدينية تذكيراً بالعاطف الموجب للإكرام المانع من الانتقام، ونهي عن أمور يجد إليها الإعجاب بالنفس من جهة التعظيم بالآباء والعراقة في النسب العالي أسقط ذلك مبيناً أن الأنسب إلا ما يثمره الإيمان إلى برأ به من التقوى⁽¹⁾.

← كما برع الإمام ابن عادل الحنبلي - رحمه الله - في بيان المناسبة بين هذه الآية وما قبلها بقوله: {هذه الآية مبينة ومقررة لما تقدم، لأن السخرية من الغير والعيب إن كان بسبب التفاوت في الدين والإيمان فهو جائز، وكذلك لَمَزُهُ وَغَيْبَتْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ الدِّينِ وَالْإِيمَانِ فَلَا يَجُوزُ، لِأَنَّ النَّاسَ بِعُمُومِهِمْ كَافِرِهِمْ وَمُؤْمِنِهِمْ يَشْتَرِكُونَ فِيْمَا يَفْتَخِرُ بِهِ الْمَفْتَخِرُ، لِأَنَّ التَّكْبِيرَ وَالِافْتِخَارَ إِنْ كَانَ بِسَبَبِ الْغِنَى فَالْكَافِرُ قَدْ يَكُونُ غَنِيًّا، وَالْمُؤْمِنُ فَقِيرًا، وَبِالْعَكْسِ، وَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ النَّسَبِ، فَالْكَافِرُ قَدْ يَكُونُ نَسَبِيًّا، وَالْمُؤْمِنُ مَوْلَى لِعَبِيدِ أَسْوَدٍ، وَبِالْعَكْسِ، فَالنَّاسُ فِيْمَا لَيْسَ مِنَ الدِّينِ وَالتَّقْوَى مُتَسَاوُونَ أَوْ مُتَقَارِبُونَ وَلَا يُوَثِّرُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ التَّقْوَى⁽²⁾.

المطلب الثاني : سبب نزول الآية الكريمة

ورد في سبب نزول هذه الآية الكريمة أربعة أقوال:-

← **الأول:** {قال ابن عباس: نزلت في ثابت بن قيس، وقوله في الرجل الذي لم يفسح له ابن فلانة، فقال رسول الله - ﷺ - من الذاكر فلانة فقام ثابت فقال: أنا يا رسول الله، فقال: انظر في وجوه القوم، فنظر فقال: ما رأيت يا ثابت؟، فقال: رأيت أبيض، وأحمر، وأسود وأحمر، قال: فإتاك لا تفضلهم إلا في الدين والتقوى، فأنزل الله - تعالى - هذه الآية⁽³⁾.

← **الثاني:** {قال مقاتل: لما كان يوم فتح مكة أمر رسول الله ﷺ بلالاً حتى أدن على ظهر الكعبة، فقال عتاب بن أسيد بن أبي العيص: الحمد لله الذي قبض أبي حتى لم ير هذا اليوم

- وقال الحارث بن هشام: أما وجد محمد غير هذا الغراب الأسود مؤذناً.

- وقال سهيل بن عمرو: إن يرد الله شيئاً يغيره.

- وقال أبو سفيان: إني لا أقول شيئاً أخاف أن تخبر به رب السماء، فأتى جبريل - ﷺ - النبي - ﷺ - وأخبره بما قالوا فدعاهم وسألهم عما قالوا، فأقروا فأنزل الله - تعالى - هذه الآية.

(1) انظر: نظم الدرر 236/7.

(2) انظر: اللباب 553/17.

(3) انظر: روح المعاني 163/26، معالم التنزيل 347/7، الكشف والبيان 86/9، زاد المسير 473/7، أسباب النزول للواحي ص238.

والشعب: الجمع العظيم المنتسبون إلى أصل واحد، وهو يجمع القبائل، والقبيلة تجمع العمائر، والعمارة: بفتح العين، وقد تكسر تجمع البطون، والبطن تجمع الأفخاذ، والفخذ تجمع الفضائل، فخزيمة شعب، وكنانة قبيلة، وقريش عمارة، وقصى بطن، وهاشم فخذ، والعباس فصيلة⁽¹⁾.
← قوله: {وقبائل}

{جمع قبيلة، وهي الجماعة المجتمعة التي تقبل بعضها على بعض، سميت بذلك لتقابلها، شُبِّهت بقبائل الرأس وهي قطع متقابلة⁽²⁾.

← وعن الفرق بين الشعوب والقبائل قال العلماء:

{= الشعوب: في العجم، والقبائل: في العرب، والأسباط في بني إسرائيل.
= وقيل الشعوب: الذين لا يصيرون إلى أحد، بل ينسبون إلى المدائن، والقري، والأرضين، والقبائل: العرب الذين ينسبون إلى آبائهم.
= وقيل الشعب: النسب الأبعد، والقبيلة: النسب الأقرب.
= وقيل الشعوب: عرب اليمن من قحطان، والقبائل: ربيعة ومضر وسائر عدنان.

= وقيل الشعوب: الموالي، والقبائل: العرب⁽³⁾.

← قوله: {لتعارفوا} {التعارف هو: العلة المشتملة على الحكمة.

{قرأ الأعمش [لتتعارفوا] بتاءين على الأصل، وقرأ مجاهد، وابن كثير، وابن محيص، وأبي بن كعب، وابن عباس، والضحاك، وأبان عن عاصم [لتتعارفوا] بكسر الراء مضارع عَرَفَ، على وزن تفعّلوا، والمفعول محذوف، أي: لتتعارفوا ما أنتم محتاجون إليه.
فالعامة على تخفيف التاء، والأصل: لتتعارفوا، فحذف إحدى التاءين، والبزري: بتشديدها، واللام متعلقة بجعلناكم⁽⁴⁾.

← قوله تعالى: {ججيدتدّج}

← قوله: {إن أكرمكم}

{قرأ الجمهور [إن] بكسر الهمزة، وابن عباس: بفتحها، وكان قرأ [لتتعارفوا] مضارع عرف، فاحتمل أن تكون [أن] معمولة لتتعارفوا، وتكون اللام في [لتتعارفوا] لام الأمر، وهو أجود من حيث المعنى، وأما إن كانت لام كي فلا

(1) انظر: التسهيل 2112/1، روح المعاني 162/26، روح البيان 73/9، الكشف والبيان 87/9، التحرير والتنوير 259/26، الدر المصون صد5228، اللباب 555/17.

(2) انظر: المفردات صد392، بصائر ذوي التمييز صد1237، الدر المصون صد5228، روح البيان 73/9.

(3) انظر: الدر المصون صد5228، البحر المحيط 112/8، التسهيل 2112/1، الكشف والبيان 88/9.

(4) انظر: أضواء البيان 45/3، الكشف والبيان 88/9، الدر المصون صد5229، اللباب 557/17، المحرر الوجيز 136/5، روح المعاني 162/26.

يظهر المعنى، أن جعلهم شعوباً وقبائل لأن تعرفوا أن الأكرم هو الأتقى، فإن جعلت مفعول [لتعرفوا] محذوفاً، أي: لتعرفوا الحق لأن أكرمكم عند الله أتقاكم، ساغ في لام [لتعارفوا] أن تكون لام كي⁽¹⁾.

المطلب الرابع : التفسير والبيان

← قوله تعالى: **چچچچ**

{انتقال من واجبات المعاملات إلى ما يجب أن يراعيه المرء في نفسه، وأعيد النداء للاهتمام بهذا الغرض، إذ كان إعجاب كل قبيلة بفضائلها وتفضيل قومها على غيرهم فاشياً في الجاهلية.

ونودوا بعنوان [الناس] دون المؤمنين، رعياً للمناسبة بين هذا العنوان وبين ما صُدِّرَ به الغرض من التذكير بأن أصلهم واحد، أي: أنهم في الخلقة سواء ليتوصل بذلك إلى أن التفاضل والتفاخر إنما يكون بالفضائل وإلى أن التفاضل في الإسلام بزيادة التقوى، فقيل: **چچچچ**..... الآية⁽²⁾.

← قوله تعالى: - **چچچچچچ**

ذكر المفسرون في المراد من الذكر والأنثى قولين:-

{= الأول:- أن المراد بهما آدم وحواء، وإلى هذا ذهب كثير من المفسرين، وذلك بقربنة قوله تعالى: **چچچچچچ**، ويُؤيد هذا قول النبي - ρ - [أنتم من آدم وادم من تراب]⁽³⁾ وهو الأظهر والأصلح.

← والمعنى على ذلك: إنكم متساوون في النسب فلا تفاخر لبعض على بعض لكونكم أبناء رجل واحد وامرأة واحدة، فجميعكم من آدم وحواء.

= الثاني:- ويحتمل أن يريد اسم الجنس وهو الذكر والأنثى، كأنه قال: إنا خلقنا كل واحد منكم من ماء ذكر وماء أنثى.

← والمعنى على ذلك: إنا خلقنا كل واحد منكم أيها الموجودون من أب وأم، أي: من صنف الذكر والأنثى، فإن كل واحد منكم خلق كما خلق الآخر سواء، فلا وجه للتفاخر والتفاضل في النسب.

وهذا القول بعيد لعدم ظهور ترتب ذم التفاخر بالنسب عليه⁽⁴⁾.

← قوله تعالى: - **چچچچچچ**

(1) انظر: الدر المصون ص5229، الكشاف 4/378، البحر المحيط 8/116، المحرر الوجيز 5/136.

(2) انظر: التحرير والتنوير 26/258.

(3) انظر: سنن الترمذي، كتاب: تفسير القرآن، باب: سورة الحجرات 5/389 حديث 3270 من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - وقال: هذا حديث غريب، وصححه الألباني.

(4) انظر: تفسير الخازن 6/230، روح المعاني 26/162، المحرر الوجيز 5/135، البحر المحيط 8/115، التحرير والتنوير 26/259، معالم التنزيل 7/347، النكت والعيون 5/335، روح البيان 9/73، التسهيل 1/2112، تفسير أبي السعود 8/123.

{تعليل للنهي عن التفاخر بالأنساب المستفاد من الكلام بطريق الاستئناف الحقيقي، كأنه قيل: إن الأكرم عنده تعالى، والأرفع منزلة في الآخرة والدنيا هو الأتقى، وإن كان عبداً حبشياً أسود مثل بلال، فإن فاخرتم ففاخروا بالتقوى، وبفضل الله ورحمته، فإن التقوى بها تكمل النفوس، وتتفاضل بها الأشخاص، فمن أراد شرفاً فليلتمسها منها، فمن تلبس بها فهو المستحق لأن يكون أكرم مما لم يلبس بها وأشرف وأفضل، فدعوا ما أنتم فيه من التفاخر بالأنساب فإن ذلك لا يوجب كرماً، ولا يثبت شرفاً، ولا يقتضي فضلاً⁽¹⁾.
 {والمراد بالأكرم: الأنفس والأشرف، والأتقى: الأفضل في التقوى وهو اسم تفضيل صيغ من {أتقى} على غير قياس⁽²⁾.

← وفي المراد من هذه الجملة قال الإمام الرازي - رحمه الله - :-
 {فيه وجهان:

= أحدهما: أن المراد من يكون أتقى عند الله أكرم، أي: التقوى تفيد الإكرام.

= ثانيهما: أن المراد أن من يكون أكرم عند الله يكون أتقى، أي: الإكرام يورث التقوى، كما يقال: المخلصون على خطر عظيم.

والأول أشهر، والثاني أظهر، لأن المذكور ثانياً ينبغي أن يكون محمولاً على المذكور أولاً في الظاهر⁽³⁾.

← وإذا جعل الله - I - معيار التفاضل بين الناس هو التقوى، فما هو حد التقوى، ومن هو الأتقى؟.

هذا ما أجاب عنه عبارة الإمام الرازي - رحمه الله - حيث قال:-

{أدنى مراتب التقوى: أن يجتنب العبد المناهي ويأتي بالأوامر، ولا يقر ولا يأمن إلا عندهما، فإن اتفق أن ارتكب منها لا يأمن ولا يتكل له، بل يتبعه بحسنة ويظهر عليه ندامة وتوبة، ومتى ارتكب منها وما تاب في الحال واتكل على المهلة في الأجل ومنعه عن التذاكر طول الأمل فليس بمتق.

أما الأتقى: فهو الذي يأتي بما أمر به ويترك ما نهي عنه، وهو مع ذلك خاش ربه لا يشتغل بغير الله، فينور الله قلبه، فإن التفت لحظة إلى نفسه أو ولده جعل ذلك ذنبه، وللأولين النجاة لقوله تعالى: {جَنَّاتٌ جُدَّتْ (4) وللاخرين السوق إلى الجنة لقوله تعالى: {إن أكرمكم عند الله أتقاكم} فبين

(1) انظر: تفسير البيضاوي ص219، تفسير أبي السعود8/123، روح المعاني26/162، روح البيان9/73، بحر العلوم3/313، فتح القدير5/95.
 (2) انظر: التحرير والتنوير26/259.
 (3) انظر: مفاتيح الغيب14/399.
 (4) سورة مريم، الآية "72".

من أعطاه السلطان بستاناً وأسكنه فيه، وبين من استخلصه لنفسه يستفيد كل يوم بسبب القرب من بساتين وضياعاً - بون عظيم⁽¹⁾.
← قوله تعالى: - جَدِّدْ ذَرْعَكَ

{إن الله عليم} أي: بكل معلوم ومن ذلك أعمالكم، وضواهركم، وأنسابكم. {خبير} أي: بما تسرون وما تعلنون، فاجعلوا التقوى عملكم وزيدوا في التقوى كما زادكم⁽²⁾.

المطلب الخامس : الأحكام المتعلقة بالنداء السادس

أولاً: - اختلاف العلماء في اشتراط النسب والكفاءة في الزواج {احتج الإمام مالك - رحمه الله - بهذه الآية على عدم اشتراط النسب في الكفاءة في النكاح، روي عن عبد الله بن مالك: يُزَوِّجُ الْمَوْلَى الْعَرَبِيَّةَ. وفي الصحيح عن عائشة: أن أبا حذيفة بن عقبة بن ربيعة وكان ممن شهد بدرًا مع النبي - ﷺ - تَبَيَّنَ سَالِمًا، وَأُنْكَحَهُ هُنْدَ بِنْتَ أَخِيهِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَهُوَ مَوْلَى لِمَرْأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَضَبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ كَانَتْ تَحْتَ الْمَقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيِّ فَدَلَ عَلَى جَوَارِ نِكَاحِ الْمَوْلَى الْعَرَبِيَّةَ. وإنما تراعي الكفاءة في الدين.

والدليل عليه أيضاً: ما روى سهل بن سعد في الصحيح: أن النبي - ﷺ - مرَّ عليه رجل فقال: ما تقولون في هذا؟ قالوا: حريٌّ إن خطب أن ينكح، وإن شفع أن يشفع، وإن قال أن يُسمع، قال: ثم سكت، فمر رجل من فقراء المسلمين، فقال: ما تقولون في هذا؟ قالوا: هذا حريٌّ إن خطب أن لا ينكح، وإن شفع ألا يشفع، وإن قال أن لا يسمع، فقال رسول الله - ﷺ - : هذا خيرٌ من ملء الأرض مثل هذا⁽³⁾.

وقال رسول الله ﷺ: {تنكح المرأة لمالها، وجمالها، ودينها، وفي رواية: وحسبها، فعليك بذات الدين تربت يداك⁽⁴⁾. وقد خطب سلمان إلى أبي بكر ابنته فأجابته وخطب إلى عمر ابنته فالتوى عليه، ثم سأله أن ينكحها، فلم يفعل سلمان.

وخطب بلال بنت البكير فأبى إخوانها، فقال بلال يا رسول الله: ماذا لقيت من بني البكير، خطبت إليهم أختهم فمنعوني وأذوني، فغضب رسول الله - ﷺ - من أجل بلال، فبلغهم الخبر، فأتوا أختهم، فقالوا: ماذا لقينا بك من

(1) انظر: مفاتيح الغيب 400/14.
(2) انظر: مفاتيح الغيب 400/14، فتح القدير 95/5.
(3) انظر: صحيح البخاري، كتاب: النكاح، باب: الأكفاء في الدين 34/16 حديث 4701.
(4) انظر: صحيح البخاري، كتاب: النكاح، باب: الأكفاء في الدين 1958/5 حديث 4802، صحيح مسلم، كتاب: الرضاع، باب: استحباب نكاح ذات الدين 175/4 حديث 3708 من حديث سيدنا أبي هريرة - ر - .

سَبَبِك؟ غضب علينا رسول الله ρ من أجل بلال، فقالت أختهم: أمري بيد رسول الله - ρ -، فزوّجها بلالاً.
وقال رسول الله ρ في أبي هند حين حَجَمَهُ: أنكحوا أبا هند وأنكحوا إليه وهو مولى بني بياضة.

= فإن قيل هذه الآية تدل على عدم اعتبار النسب وليس كذلك، فإن للنسب اعتباراً عرفياً وشرفاً حتى لا يجوز تزويج الشريفة بالتبّطي، فالجواب: إذا جاء الأمر العظيم لا يبقى الأمر الحقير معتبراً، وذلك في الجنس، والشرع، والعرف.

أما الجنس: فلأن الكواكب لا ترى عند طلوع الشمس، ولجناح الذباب روى لا يُسمع عندما يكون رعد قوى.

وأما في العرف: فلأن من جاء غلام ملك أقبل عليه وأكرمه، فإذا جاءه مع الملك لا يبقى له اعتبار ولا يلتفت إليه.

وإذا علم هذه ففي الشرع كذلك، إذا جاء الشرف الديني الإلهي لا يبقى هناك اعتبار لا لنسب، ولا لسبب، ألا ترى أن الكافر وإن كان من أعلى الناس نسباً والمؤمن وإن كان من أدونهم نسباً لا يقاس أحدهما بالآخر، وكذلك ما هو من الدين مع غيره ولهذا يصلح للمناصب الدينية كالقضاء والشهادة كل شريف ووضيع إذا كان ديناً عالماً صالحاً، ولا يصلح لشيء منها فاسق وإن كان قرشي النسب، ولكن إذا اجتمع في اثنين: الدين المتين، وأحدهما نسيب ترجح بالنسب عند الناس لا عند الله، لأن الله تعالى يقول: ﴿إِجْرًا﴾⁽¹⁾. وشرف النسب ليس مكتسباً ولا يحصل بسعي.

= وقال أبو حنيفة والشافعي: يراعي الحساب والمال.
= وقال أبو نصر القشيري: وقد يعتبر النسب في الكفاءة في النكاح، وهو الاتصال بشجرة النبوة، أو بالعلماء الذين هم ورثة الأنبياء، أو بالمرموقين في الزهد والصلاح، والتقى المؤمن أفضل من الفاجر النسيب، فإن كان تقيين يقدم النسيب منهما، كما يقدم الشاب على الشيخ في الصلاة إذا استوى في التقوى.

= أما فيما يتعلق بارتباط النسب بالنبي - ρ - :-
فإن اتصال النسب بسيد الخلق - ρ - شرف لا يعادله شرف، وحرى بمن حظى به أن يقرنه بالتقوى لتكتمل فيه أهلية النسب، وأهلية الصلاح، إذ الحسنة في نفسها حسنة، وهي من بيت النبوة أحسن، كما أن السيئة في ذاتها سيئة وهي من بيت النبوة إن صدرت أسوأ، حماه الله وزاده تشريفاً وتعظيماً، على أنه من المقطوع به، أن الانتساب إلى حضرته ρ عظيم

(1) سورة النجم، الآية "39".

النفع وله مع صلة المصاهرة خصوصية عدم الانقطاع في الآخرة، كما رواه الإمام أحمد في مسنده أن رسول الله - ﷺ - قال: {فاطمة مٌضعة مني يَقْبِضُنِي ما قبضها، ويبسطني ما يبسطها، وأن الأنساب يوم القيامة تنقطع غير نسبي وسبي وصهري} (1).

ولا يعارضه ما في أخبار آخر من حثه عليه الصلاة والسلام لأهل بيته على خشية الله - تعالى - وانتقائه سبحانه، وأنه عليه الصلاة والسلام لا يغني عنهم من الله - تعالى - شيئاً، فقد ورد لهذا حرصاً على إرشادهم وتحذيراً لهم من أن يتكلوا على النسب فتقتصر خطاهم عن اللحوق بالسابقين من المتقين، وليجتمع لهم الشرفان شرف التقوى وشرف النسب، ورعاية لمقام التخويف خاطبهم عليه الصلاة والسلام بقوله: {لا أغنى عنكم من الله شيئاً} (2).

والمراد: لا أغنى عنكم شيئاً بمجرد نفسي من غير ما يكرمني الله - تعالى - به من نحو شفاعة فيكم، ومغفرة منه لكم، وهو عليه الصلاة والسلام لا يملك لأحد نفعاً ولا ضرراً إلا بتملك الله - تعالى -، والله سبحانه يملكه نفع أمته، والأقربون أولى بالمعروف} (3).

المطلب السادس : من لطائف النداء السادس

← اللطيفة الأولى:- لماذا أثر النداء يا أيها الناس دون آمنوا؟

عن سبب التعبير في هذا النداء يا أيها الناس دون آمنوا قال العلامة الطاهر بن عاشور - رحمه الله - : {ونودوا بعنوان الناس، دون المؤمنين: رعياً للمناسبة بين هذا العنوان وبين ما صدر به الغرض من التذكير بأن أصلهم واحد، أي: أنهم في الخلقة سواء ليتوسل بذلك إلى أن التفاضل والتفاخر إنما يكون بالفضائل، وإلى أن التفاضل في الإسلام بزيادة التقوى فقيل: [يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى]} (4).

← اللطيفة الثانية:- ما الحكمة في الاقتصار على ذكر الشعوب والقبائل دون غيرهما؟

عن إيضاح هذه الحكمة قال أيضاً الطاهر بن عاشور - رحمه الله - :-

(1) انظر: مسند أحمد بن حنبل 164/26 حديث 19420.
(2) انظر: صحيح البخاري، كتاب: التفسير، باب، وأنذر عشيرتك الأقربين 495/15 حديث 4771، وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: وأنذر عشيرتك الأقربين 127/2 حديث 525.
(3) انظر: أحكام القرآن لأبن العربي 182/7، الجامع لأحكام القرآن 330/16، مفاتيح الغيب 399/14، اللباب 554/17، روح المعاني 165/26، تفسير سورة الحجرات، أ.د/ جودة المهدي 160.
(4) انظر: التحرير والتنوير 258/26.

وواقتر على ذكر الشعوب والقبائل، لأن ما تحتها داخل بطريق لحن الخطاب، وتجاوز القرآن عن ذكر الأمم جرياً على المتداول في كلام العرب في تقسيم طبقات الأنساب إذ لا يدركون إلا أنسابهم⁽¹⁾.
← اللطيفة الثالثة:- ما الحكمة في اختيار النسب من جملة أسباب التفاخر دون ذكر المال؟؟

عن هذه الحكمة أفصحت عبارة الإمام الرازي - رحمه الله - حيث قال:-
 {الأمور التي يفتخر بها في الدنيا وإن كانت كثيرة، لكن النسب أعلاها، لأن المال قد يحصل للفقير فيبطل افتخار المفتخر به عليه والسنّ والحسن وغير ذلك لا يدوم، والنسب ثابت مستمر غير مقدور التحصيل لمن ليس له، فاختره الله للذكر، وأبطل اعتباره بالنسبة إلى التقوى ليعلم منه بطلان غيره بالطريق الأولى⁽²⁾.

← اللطيفة الرابعة: إذا كان ورود الآية لبيان عدم جواز الافتخار بغير التقوى، فهل لقوله تعالى {إنا خلقناكم} فائدة؟

نعم، فيه فائدة وضحاها الإمام الرازي - رحمه الله - بقوله:-
 {وذلك لأن كل شيء يترجح علي غيره، فإما أن يترجح بأمر فيه يلحقه، ويترتب عليه بعد وجوده، وإما أن يترجح عليه بأمر قبله، فالذي بعده كالحسن والقوة وغيرهما من الأوصاف المطلوبة من ذلك الشيء، وأما الذي قبله فإنما راجع إلى الأصل الذي منه وجد، أو إلى الفاعل الذي هو له أوجد، فالأول كقولك: هذا من النحاس، وهذا من فضة، والثاني كقولك: هذا عمل فلان، وهذا عمل فلان، فقال تعالى: لا ترجيح بما خلقتم منه لأنكم كلكم من ذكر وأنثى، ولا ترجيح بالنسبة إلى فاعلكم لأنكم كلكم خلق الله، فإن كان عندكم تفاوت فهو بأمر تحصل لكم بعد وجودكم وأشرفها التقوى والقرب من الله - تعالى -⁽³⁾.

← اللطيفة الخامسة:
 {فإن قيل: التقوى من الأعمال والعلم أشرف، لقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «لَفَقِيهِ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ»⁽⁴⁾، فالجواب: أن التقوى ثمرة العلم، تَدْجُوْهُ وَوُجُوْهُ⁽⁵⁾، فلا تقوى إلا للعالم، فالمتقي العالم أتم علمه، والعالم الذي لا يتقي كشجرة لا ثمر لها، لكن الشجرة المثمرة أشرف من

(1) انظر: المصدر السابق 259/26.
 (2) انظر: مفاتيح الغيب 398/14 واللباب 554/17.
 (3) انظر: المصدرين السابقين.
 (4) انظر: المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني 194/6 حديث 6166 - من حديث أبي هريرة - ط - دار الحرمين - القاهرة 1414هـ، وقال عنه الإمام الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه يزيد بن عياض وهو كذاب انظر مجمع الزوائد 327/1.
 (5) سورة فاطر، الآية "28".

الشَّجَرَةَ التي لا تُنْمِرُ بل هي حطب، وكذلك العالم الذي لا يَبْقَى حَصَبٌ جهنم، وأما العابد الذي يفضل عليه الفقيه فهو الذي لا علم له وحينئذ لا يكون عنده من خشية الله نِصَابٌ كامل، ولعلمه يعيده مخالفة الإلقاء في النار، فهو كالمكره، أو لدخول الجنة فهو يعمل كالفاعل له أجره ويرجع إلى بيته، والمتقي هو العالم بالله، المواظب لِبابِهِ، أي: المقرب إلى جنابه عنده ببيت⁽¹⁾.

← اللطيفة السادسة:-

{خطاب الناس يقوله: {أكرمكم} يقتضي اشتراك الكل في الإكرام ولا كرامة للكافر فإنه أضل من الأنعام وأذل من الهوام، فالجواب: أن ذلك غير لازم، مع أنه حاصل لدليل قوله تعالى: {كَلِمَاتٍ لِّتُذَكَّرَ بِهَا} لأن كل من خلق فقد اعترف بربه، كأنه تعالى قال: من استمر عليه لو زاد زيد في كرامته، ومن رجع عنه أزيل عنه أكثر الكرامة⁽³⁾.

← اللطيفة السابعة: لماذا أقر قوله: {إن أكرمكم عند الله أتقاكم} في النظم؟

هذا ما أجابت عنه عبارة الطاهر بن عاشور - رحمه الله - بقوله:-
{وجملة [إن أكرمكم عند الله أتقاكم] مستأنفة استئنافاً ابتدائياً، وإنما أخرجت في النظم عن جملة [إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا]، لتكون تلك الجملة السابقة كالتوطئة لهذه وتنزل منها منزلة المقدمة لأنهم لما تساوا في أصل الخلقة من أب واحد وأم واحدة كان الشأن أن لا يفضل بعضهم بعضاً إلا بالكمال النفساني وهو الكمال الذي يرضاه الله لهم والذي جعل التقوى وسيلته⁽⁴⁾.

المطلب السابع : المعنى العام

في النداءات السابقة كان النداء لأهل الإيمان لإرشادهم وتأديبهم بالأخلاق الفاضلة الراقية، ثم نادى هذا بلفظ الناس الذي هم اسم الجنس الإنساني ليناسب بيان المطلوب، ويؤكد المولى سبحانه عما نهى عنه سابقاً.

والمعنى المراد من هذا النداء:

أن الناس جميعاً أصلهم واحد، فأبوهم آدم وأمهم حواء، فطالما أن الأصل واحد فلا يجوز لأحد أن يتعالى ويتفاخر على أحد، فأنتم متساوون، لأن نسبكم واحد، ويجمعكم أب واحد وأم واحدة، ثم بين سبحانه وتعالى أنه جعل الناس شعوباً وقبائل هكذا ليعرف بعضهم بعضاً مع اختلافهم وتباينهم في

(1) انظر: مفاتيح الغيب 400/14، الباب 557/17، السراج المنير 42/4.

(2) سورة الإسراء، الآية "70".

(3) انظر: مفاتيح الغيب 400/14، الباب 557/17.

(4) انظر: التحرير والتوير 262/26.

اللغة واللون والشكل، فهو سبحانه جعلنا هكذا للتعارف لا للتناكر والتفاخر بالأحساب والأنساب، لأن التفاضل والتفاخر فيما بينكم مرجعه إلى التقوى والعمل الصالح، فخير الناس وأفضلهم وأقر بهم إلى الله أكثرهم تقوى، وهذه حقيقة تتجلى كثيرا فيما روى عن رسول الله ﷺ أنه خطب في وسط أيام التشريق فقال: يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى..(1)

وروي مسلم عن أبي هريرة τ قال: قال رسول الله ﷺ «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»(2). وروى البزار في مسنده عن حذيفة τ قال: قال رسول الله ﷺ "كُلُّكُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ خُلِقَ مِنْ تَرَابٍ، لِيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ يَفْخَرُونَ بِآبَائِهِمْ أَوْ لِيَكُونَنَّ أَهْوَنَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْجَعْلَانِ"(3)"(4)

وروي الحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه - أنه تلا قول الله Y چچد يدتدج فقال: إن الله يقول يوم القيامة: يا أيها الناس إني جعلت نسبا وجعلت نسبا فجعلت أكرمكم أتقاكم، وأبيتم إلا أن تقولوا فلان ابن فلان أكرم من فلان ابن فلان وإني اليوم أرفع نسبي وأضع أنسابكم، أين المتقون أين المتقون(5).

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "كرم الدنيا الغنى وكرم الآخرة التقوى"(6).

وقال قتادة: «كرم الرجل دينه وتقواه وأصله عقله وحسبه خلقه»(7).
 ← من خلال هذه الأحاديث وما ورد عن السلف الصالح يتضح أن هذه الخصلة يفضل ويتميز بها الإنسان وبها يحصل على الشرف والكرم عند الله - تعالى - فاتركوا ما أنتم فيه من التفاخر والتناحر والتناكر فإن ذلك لا يقتضي شرفاً ولا يوجب فضلا.
 وللإمام عليّ - τ - شعر بليغ في هذا المعنى فقال:

-
- (1) انظر: مسند بن حنبل 244/51 حديث 24204، قال عنه الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح = انظر: مجمع الزوائد 486/3.
 (2) انظر: صحيح مسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم ظلم المسلم 11/8 حديث 6708.
 (3) انظر: مسند البزار 447/1 حديث 2938.
 (4) الجعلان: دويبة سوداء تدبر الخراء بأنفها = انظر: عون المعبود 16/14.
 (5) انظر: المستدرک علی الصحیحین 503/2، حديث 3726، كتاب التفسير، باب: تفسير سورة الحجرات، وسكت عنه الذهبي.
 (6) انظر: الكشاف 378/4، الكشف والبيان 88/9.
 (7) انظر: المصدرين السابقين.

ثانياً:- أن الحكمة التي جعلنا الله - Y - شعوباً وقبائل لحكمة التعارف
المقتضي للتعاون، إذ التعاون بين الأفراد ضروري لقيام مجتمع صالح
سعيد.

ثالثاً:- أن معيار ميزان التفاضل بين الناس إنما هو التقوى لا بالتفاخر
بالأنساب والتناحر بين الأفراد والجماعات.

رابعاً:- أن الشرف والكمال فيما عليه الإنسان من زكاة روحه وسلامة خلقه
وإصابة رأيه وكثرة معارفه.

خامساً:- أن جميع الناس سواسية كأسنان المشط في الأصل الإنساني،
فهم من أب واحد وأم واحدة، كذلك هم على مقدار واحد من المساواة في
الحقوق والواجبات التشريعية.

سادساً:- بيان حرص الإسلام على إزالة ما من شأنه وجود الخلافات
وأَسباب الصراع بين المجتمعات ونشر أواصر المحبة والمودة فيما بينهم.

سابعاً:- أن الله - Y - لا تخفي عليه خافية، فهو سبحانه عليم بظواهر
الناس وبواطنهم، خبير بكل شيء فإنه على علم بالحال والمال.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام من بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه حق قدره ومقداره العظيم من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ،،، وبعد ،،،

فبعون من الله وتوفيقه وفضله أن منّ علىّ من الانتهاء من كتابة هذا البحث فلكل بداية نهاية، هذا البحث الذي بذلت فيه قصارى جهدي، وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى ما يلي:-
أولاً:- عدم الإقدام على فعل أو قول إلا بعد معرفة حكم الله - تعالى - فيه.

ثانياً:- وجوب طاعة الله ورسوله - ρ - وتقديم حكمهما على ما سواهما.
ثالثاً:- بطلان قول من استدل على نفي القياس بعد قيام الأدلة من الكتاب والسنة على وجوب القول به في فروع الشريعة.

رابعاً:- حرمة النبي - ρ - ميتاً كحرمته حياً.
خامساً:- المؤمن لا يخلد في النار، وأنه لا تُفُسد الحسنات السيئة الطارئة طالما أنها دون الشرك وهذا مذهب أهل الحق.

سادساً:- قبول خبر الواحد العدل الثقة.
سابعاً:- عدم قبول شهادة الفاسق وروايته وجميع أخباره إلا في بعض المواضع المستثناة وقد أشرت إليها سابقاً.

ثامناً:- أن الصحابة كلهم عدول ولا يبحث عن عدالتهم بعد ما أتى عليهم الله ورسوله - ρ - .

تاسعاً:- لا يجوز التنازع بالألقاب، والتلقيب المنهي عنه ما يكرهه صاحبه، فأما ما يحبه ويزينه فلا بأس به.

عاشراً:- كل ظن متصف بالكثرة وجب أن يكون مجتنباً وما اتصف بالقلّة منه مرخصاً فيه، والذي يميز الظنون: أن كل ما لم تعرف له أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراماً واجب الاجتناب إذا كان المظنون به من أهل الصلاح والتقوى، أما ما اشتهر بين الناس بغير ذلك فلا يحرم فيه ظن السوء.

الحادي عشر:- النهي عن التجسس ووسائله المفضية إليه.
الثاني عشر:- للغيبة آثار سيئة تعود على صاحبها في الدنيا والآخرة.

الثالث عشر:- التعاون بين الأفراد والشعوب ضروري ومهم للغاية لقيام مجتمعات صالحة وسعيدة وذلك من خلال التعارف.

الرابع عشر:- ميزان النفاضل بين الناس إنما يكون بالتقوى، بعيداً عن التشاحن، والتناحر، فإن ذلك لا يوجب شرفاً ولا يقضي فضلاً.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ثبت المصادر والمراجع

- 1- التفسير الموضوعي ومنهج الحق في هداية الخلق، للأستاذ الدكتور/ محمود بسيوني فودة - مطبعة الامانة - الأولى 1408 هـ - 1987م.
- 2- معالم سور القرآن وإتحافات درره، للأستاذ الدكتور/ جمعة على عبد القادر طبعه مكتبة رشوان - الثانية
- 3- التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، للدكتور/ صلاح الخالدي.
- 4- التفسير الموضوعي: نماذج تطبيقية في ضوء القرآن الكريم، للأستاذ الدكتور/ محمد السيد عوض.
- 5- مباحث في التفسير الموضوعي، للدكتور/ مصطفى مسلم.
- 6- البداية في التفسير الموضوعي - دراسة منهجية موضوعية، للأستاذ الدكتور/ عبد الحى حسين الفرماوي - الطبعة السابعة ذو الحجة 1425 هـ يناير 2005م.
- 7- الجامع الصحيح، المسمى صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري - طبعة دار الجيل - بيروت
- 8- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري - طبعة دار صادر - بيروت.
- 9- الأسماء والصفات، لأحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، ت/ عبد الله بن محمد الحاشدي مكتبة السوادي - جدة - الأولى
- 10- روح المعاني في تفسير القرآني العظيم والسبع المثاني، لمحمود الألوسي، أبو الفضل - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 11- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، ت/ سعد عمران دار الحديث - القاهرة.
- 12- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، ت/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى 1419 هـ - 1998م.
- 13- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور - دار سحنون - تونس 1997م.
- 14- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة دار التراث - القاهرة.
- 15- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت/ عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 16- أسباب النزول، لأبي الحسن علي بن أحمد النيسابوري، ت/ محمد صلاح حلمي سعد مكتبة الرحاب - القاهرة.
- 17- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، ت/ أحمد بن علي - دار الحديث - القاهرة.
- 18- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت/ عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية - لبنان 1413 هـ - 1993م - الأولى.
- 19- صفة التفسير، للأستاذ الدكتور/ محمد على الصابوني - دار الصابوني القاهرة.
- 20- روح البيان، لإسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي - دار إحياء التراث العربي.
- 21- لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم الشهير بالخازن دار الفكر - بيروت.

- 22- السراج المنير، لمحمد بن أحمد الشربيني - دار الكتب العلمية - بيروت.
- 23- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لمحمد بن محمد العمادي أبو السعود دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 24- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، ت/ عبد الرزاق غالب المهدي - دار الكتب العلمية - بيروت 1415 هـ - 1995 م.
- 25- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت/ أ/ عبد العليم الطحاوي - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1412 هـ - 1992 م.
- 26- الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، للإمام المناوي ت/ أحمد مجتبي دار العاصمة - الرياض.
- 27- الكشف والبيان، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، ت/ الإمام أبي محمد بن عاشور - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الأولى 1422 هـ - 2002 م.
- 28- الجامع الصحيح المختصر، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت/د/ مصطفى الديب البغا - دار ابن كثير - اليمامة - بيروت - الثالثة 1407 هـ - 1987 م.
- 29- لباب النقول في أسباب النزول، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي - مكتبة الصفا - القاهرة.
- 30- النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، ت/ السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم - دار الكتب العلمية - بيروت.
- 31- زاد المسير في علم التفسير، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي - المكتب الإسلامي - بيروت - الثالثة 1404 هـ.
- 32- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار الحديث القاهرة.
- 33- معالم التنزيل، لمحي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت/ محمد عبد الله النمر - دار طيبة للنشر والتوزيع - الرابعة 1417 هـ - 1997 م.
- 34- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي - دار الفكر - بيروت 1993 م.
- 35- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف بن عبد الدايم المعروف بالسمين الحلبي، ت/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق - الأولى 1414 هـ - 1994 م.
- 36- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ت/د/ زهير غازي زاهد - دار عالم الكتب - بيروت 1409 هـ - 1988 م.
- 37- مفردات غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ت/ محمد سيد كيلاني - طبعة مصطفى البابي الحلبي.
- 38- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي.
- 39- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لثهاب الدين أحمد بن محمد بن الغني الدمياطي - دار الكتب العلمية - لبنان 1419 هـ - 1998 م.
- 40- تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن ضوء القرشي البصري، أبو الفداء عماد الدين ابن كثير - ت/ طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة الإيمان - المنصورة.

- 41- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي - دار الفكر - بيروت 1415 هـ - 1995 م.
- 42- الجامع الصحيح، سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، ت/ أحمد محمد شاكر - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 43- أنوار البروق في أنواع الفروق، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، ت/ خليل المنصور - دار الكتب العلمية - بيروت 1418 هـ - 1998 م.
- 44- شرح صحيح البخاري، لابن بطل، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطل، ت/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الثانية 1423 هـ - 2003 م.
- 45- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار المعرفة - بيروت 1379 هـ.
- 46- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الملقب بمرتضى الزبيدي.
- 47- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني - دار الكتاب العربي - بيروت.
- 48- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى 1422 هـ - 2001 م.
- 49- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر.
- 50- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني - دار الجيل - بيروت - الأولى 1412 هـ.
- 51- مجموع الفتاوى، لتقي الدين، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية - دار الوفاء الثالثة 1426 هـ - 2005 م.
- 52- أحكا القرآن، لأبي بكر بن عبد الله المعروف بابن العربي، ت/ علي محمد البجاوي - دار الفكر.
- 53- أحكام القرآن، لأحكام بن علي الرازي الجصاص، أبو بكر، ت/ محمد الصادق قمحاوي - دار إحياء التراث العربي - بيروت 1405 هـ.
- 54- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن دينار البغدادي - دار المعرفة - بيروت 1386 هـ - 1966 م.
- 55- تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكر عبد الرحمن أبو الحجاج المزي - مؤسسة الرسالة بيروت - الأولى 1400 هـ - 1980 م.
- 56- الفتوحات الإلهية، لسليمان بن عمر العجلي الشهير بالجمل - مكتبة زهران.
- 57- تاريخ الأمم والملوك، لمحمد بن جرير الطبري - دار الكتب العلمية - بيروت.
- 58- مسند أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت/ شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - الثانية 1420 هـ - 1999 م.
- 59- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء.
- 60- لوامع الأنوار البهية، لشمس الدين أبو العون محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي - مؤسسة الخافقين - دمشق - الثاني - 1402 هـ - 1982 م.
- 61- حاشيتان قليوبي علي شرح حلال الدين المحلي علي منهاج الطالبين، لشهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبي - دار الفكر - لبنان 1419 هـ - 1998 م.
- 62- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا علي القاري.
- 63- مشكل إعراب القرآن، د/ أحمد بن محمد الخراط.
- 64- التعريفات، لعلي بن محمد بن الجرجاني - دار الكتاب العربي - بيروت - الأولى 1405 هـ.

- 65- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، المسمى بتفسير النسفي لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي - ت/ الشيخ/ مروان محمد الشعار، دار النفائس - بيروت 2005م.
- 66- بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي.
- 67- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني.
- 68- صفة الصفوة، لعبد الرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج الجوزي، ت/ محمود فاخوري - دار المعرفة - بيروت.
- 69- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني - دار الكتاب العربي - بيروت.
- 70- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري - ت/ أحمد محمد شاکر - مؤسسة الرسالة.
- 71- السنن الصغرى، لأحمد بن الحسن بن علي البيهقي، أبو بكر، ت/ د/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي - مكتبة الرشد - الرياض 1422هـ/ 2001م.
- 72- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري.
- 73- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، ت/ د/ شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة - الثانية 1400هـ.
- 74- حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ت/ سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الثانية 1402هـ/ 1982م.
- 75- حاشية زادة على البيضاوي - المكتبة الإسلامية.
- 76- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني - دار الكتب العلمية - بيروت 1411هـ.
- 77- موطأ مالك، لمالك بن أنس، أبو عبد الله الأصبحي - دار القلم - دمشق - الأولى 1413هـ/ 1991م.
- 78- أسنى المطالب شرح روضة الطالب، لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري.
- 79- الحاوي في فقه الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الشهير بالماوردي - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى 1414هـ/ 1994م.
- 80- حاشية الصاوي على الجلالين - دار إحياء الكتب العربية.
- 81- المعجم الكبير لسليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني - مكتبة العلوم والحكم - الموصل - الثانية 1404هـ/ 1983م.
- 82- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - دار الفكر - بيروت 1412هـ.
- 83- المنهج القرآني في حماية الأعراض وصيانتها، للأستاذ الدكتور/ محمد السيد راضي جبريل - الأولى 1420هـ/ 2000م.
- 84- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي.
- 85- شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الثانية 1392هـ.
- 86- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي دار الكتب العلمية.
- 87- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى 1410هـ.
- 88- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت.

- 89- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني - دار إحياء التراث العربي.
- 90- إحياء علوم الدين، لمحمد بن محمد الغزالي، أبو حامد - دار المعرفة - بيروت.
- 91- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي - دار الكتب العلمية - بيروت - الثانية 1415هـ.
- 92- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني - دار الحرمين - القاهرة.
- 93- التفسير القرآني للقرآن/ للشيخ عبد الكريم بونس الخطيب - ط دار الفكر - القاهرة.
- 94- الكليات/ لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي - ت: عدنان درويش - محمد المصري، ط مؤسسة الرسالة - بيروت 1419هـ - 1998م.
- 95- علم البيان/ للأستاذ عبد العزيز عتيق - ط دار النهضة العربية: بيروت - لبنان 1405هـ - 1982م.
- 96- مفتاح العلوم/ للسكاكي.
- 97- مختصر المعاني/ لسعد الدين التفتازاني - ط دار الفكر الأولى 1411هـ.
- 98- البلاغة العربية/ لعبد الرحمن حسن حبنكة.
- 99- البلاغة الواضحة/ لعلي الجارم ومصطفى أمين.

ثبت الموضوعات

← المقدمة

← وتشتمل على ما يلي:

منهاج البحث والدراسة

خطة البحث والدراسة

← التمهيد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن التفسير الموضوعي

المطلب الثاني: بين يدي سورة الحجرات

← المبحث الأول:- التشريع حق لله ورسوله

← المبحث الثاني:- أدب الأمة مع رسول الله - ﷺ -

← المبحث الثالث:- وجوب التثبت من الأخبار

← المبحث الرابع:- آداب المسلم في التعامل مع الآخرين

← المبحث الخامس:- حض المؤمنين على البعد عن سوء الظن والتجسس والغيبة

← المبحث السادس:- المساواة بين الناس وتحقيق مبادئ الأخوة الإيمانية

← الخاتمة

← ثبت المصادر والمراجع

ثبت الموضوعات